الأمم المتحدة A/54/PV.19

الوثائق الرسمية

# الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

## الجلسة العامة ١٩
الخميس، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

**الرئيس:** السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

**افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.**

## خطاب فخامة السيد جواكيم ألبرتو تشيسانو، رئيس جمهورية موزامبيق

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية أولا إلى خطاب من رئيس جمهورية موزامبيق.

**اصطُحب السيد جواكيم ألبرتو تشيسانو، رئيس جمهورية موزامبيق، إلى قاعة الجمعية العامة.**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية موزامبيق، فخامة السيد جواكيم ألبرتو تشيسانو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس تشيسانو** (تكلم بالانكليزية): أود، باسم حكومتي وبالأصالة عن نفسي، أن أنضم إلى من سبقني من المتكلمين في تهنئتكم، سيدي، أخلص تهنئة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. وانتخابكم لهذا المنصب الرفيع إنما هو شرف لجميع الأفارقة ولأسرة الأمم المتحدة، لأنكم تمثلون أمة ظلت محنتها على جدول أعمال هذه المنظمة لسنوات عديدة. واستقلال ناميبيا التي تمثل آخر المعاقل القوية للاستعمار في القارة الأفريقية، وما تلا ذلك من تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية حدثت في غضون السنوات القليلة الماضية، مهد الطريق بالفعل لتعزيز عملية التكامل السياسي في الجنوب الأفريقي. ونحن نتمنى لكم أطيب التمنيات في تحمل مسؤولياتكم الجديدة، واثقين من أن هذه الهيئة ستحظى بخدمة جيدة في الشهور المقبلة. وسنتعاون معكم بكل طريقة ممكنة.

ونثني أيضا على سلفكم، سعادة السيد ديدييه أوبيرتي ممثل أوروغواي، بما يستحقه من الثناء، على الطريقة المثالية التي قاد بها مداولات المنظمة خلال الدورة الماضية.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري العميق للأمين العام على التزامه المتواصل بالسلم والأمن الدوليين، وعلى قيادته في التعامل مع العدد الكبير والمتزايد من التحديات على نطاق العالم. وأود أن أشجعه على مواصلة هذا المسار الإيجابي.

وترحب حكومتي بدخول مملكة تونغا وجمهورية كيريباس وجمهورية ناورو مؤخرا في عضوية الأمم

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

99-85990

*9985990*

المتحدة. ونحن واثقون من أن الأعضاء الجدد سيعززون الطبيعة العالمية لمنظمتنا.

أتيت إلى الجمعية العامة في المقام الأول مبعوثا عن شعب - هو شعب موزامبيق - شرع في عملية طويلة لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بعد سنوات من عدم الاستقرار. وتحرز عملية توطيد ديمقراطية موزامبيق التعددية والفتية تقدما مطردا. ويعود بلدنا خطوة إثر خطوة إلى الحالة الطبيعية، على الرغم من وعينا بالعوائق التي لا تزال على الطريق.

ونحن نعد حاليا لإجراء ثاني انتخابات رئاسية وبرلمانية متعددة الأحزاب، ستعقد في ٣ و ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. ويشكل إجراء انتخابات حقيقية دورية ممارسة سياسية هامة، تلتزم حكومتي وشخصي بمتابعتها بقوة بغية ضمان إحلال السلام الدائم والاستقرار في موزامبيق.

وخلال السنوات الخمس الماضية من تجربة الديمقراطية التعددية، سجلنا خطوات هامة في تعزيز بناء الأمة من خلال الجهود الجماعية التي تشمل جميع طبقات المجتمع. واستغل برلماننا تنوعه وحيويته، في إجراء مناقشات مثمرة أسفرت عن اعتماد تشريعات جديدة تسهم على نحو إيجابي في تجديد حيوية المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في توطيد السلم والديمقراطية.

والأهم من ذلك، أن هذا المحفل ما برح يسهم في خلق رؤية جديدة وفهم جديد، في صفوف البرلمانيين، للحقائق المتعلقة ببلدنا، ورؤية لأمة موحدة تسعى الى السلام والتقدم والرفاه لأبناء موزامبيق كافة، الأمر الذي يعزز المصالحة الوطنية. وبالمثل شهدت الفترة المستعرضة قدرا هاما من التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ونحن نفخر بأن مراقبين خارجيين مطلعين، ومعهم العديد من أكثر المنظمات والمؤسسات احتراما، قد ألقوا الضوء على هذا التقدم وأشادوا به نموذجا طيبا للالتزام بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.

وقد نما اقتصاد موزامبيق بمعدلات مشجعة، مما أسفر عن تخصيص حصة أكبر من الميزانية الوطنية للقطاعات الاجتماعية. وقد أعيد بالكامل بناء شبكة المدارس والمرافق الصحية المدمرة خلال سنوات زعزعة الاستقرار، هذا بينما يجري إصلاح معظم الطرق والجسور.

وقد نجحت حكومتي في تهيئة بيئة أكثر مؤاتاة للاستثمار الخاص، وذلك بأن أوجدت صياغة جديدة لدورها باعتبارها عاملا ميسرا. وقد حددنا وأنشأنا نظم حوافز خاصة في مجالات مختلفة تنطوي على إمكانيات أكبر للتنمية. وتستهدف هذه الحوافز جلب استثمارات جديدة الى عدد من المجالات عملا على إقامة مناطق اقتصادية قادرة على المنافسة دوليا، وتهيئة فرص عمل، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. كما يراد بها تحقيق تنمية متوازنة للبلد بأسره، مع مراعاة أن بعض المناطق قد أهملت في عهد الاستعمار.

وقد أسهم تبسيط إجراءات الاستثمار، المقترن بالاستقرار السياسي، في اجتذاب استثمارات ضخمة، مثلما هو الحال في مشروع ممر مابوتو الإنمائي. ويمثل مفهوم الممرات الإنمائية مبادرة تعتبر حجر الزاوية في استراتيجية التكامل الإقليمي التي تشمل بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وهناك برامج عبر حدودية. ووطنية أخرى تنفذ بالاشتراك مع بلدان أخرى في المنطقة، وتؤدي دورا رئيسيا في هذه العملية ومن بينها مشاريع استراتيجية من قبيل مصنع موزال لصهر الألمنيوم، الذي يتكلف ١,٣ بليون دولار، والذي من المقرر استكماله في غضون سنة واحدة، ومصنع مابوتو للحديد والصلب المعتزم إنشاؤه بتكلفة قدرها بليوني دولار؛ وهما جزء من مشروع ممر مابوتو الإنمائي. ومن المرتأى إنشاء مصنع آخر للحديد والصلب بتكلفة قدرها ٦٠٠ مليون دولار، وإنشاء ميناء جديد في سافانه كجزء من ممر بييرا. وتمثل مشاريع الغاز في مناطق موزامبيق الجنوبية والوسطى، فضلا عن مصانع السكر وأنشطة السياحة، مشاريع أخرى عظيمة الأهمية يجري إنشاؤها في موزامبيق باشتراك بلدان أخرى أعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وتشمل الخطة الطموحة الموضوعة لإنشاء برامج ومشاريع متكاملة في حوض نهر زمبيزي، الذي هو جزء شاسع من موزامبيق وينطوي على ثروات كبيرة، إنشاء سد كهرمائي ضخم في مباندا مكاوا. ووادي زمبيزي الذي تربو مساحته على ٢٠٠ ٠٠٠ كيلو متر مربع، أي نحو ثلث إقليمنا الوطني، والذي حبته الطبيعة بموارد متنوعة ذات أهمية استراتيجية، نعتزم أن ننميه تحقيقا للتنمية المستدامة لبلدنا ولمنطقة الجماعة الاقتصادية للجنوب

الأفريقي. وسد كابورا باسا يزود زمبابوي وجنوب أفريقيا بالكهرباء فعلا.

وبذلك ستكون موزامبيق في وضع يسمح لها باستعمال موقعها الجغرافي الاستراتيجي لزيادة الإسهام في التنمية المتكاملة لمنطقة الجنوب الأفريقي؛ وهذه إحدى لبنات التكامل على الصعيد القاري.

ونحن نعتقد أن التفاعل التعاوني الذي يشمل شتى قطاعات المجتمع، بما فيها القطاع الخاص، هو الوسيلة الرئيسية لتعزيز التنمية المستدامة من خلال الشراكة الذكية التي يستفيد منها جميع أصحاب المصلحة.

ولقد أتيت الى هذه الجمعية أيضا بوصفي رسولا مبعوثا من شعوب الجنوب الأفريقي، وهو منطقة تسعى جاهدة الى التنمية كجماعة من الأمم والشعوب تعيش في سلام مع نفسها ومع غيرها وتعمل على تحقيق تنمية متوازنة ومتكاملة. وفي الشهر الماضي تشرفت موزامبيق، شعبا وحكومة، باستضافة مؤتمر القمة التاسع عشر لرؤساء دول أو حكومات جماعتنا، وهي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقد عُقد مؤتمر قمة مابوتو تحت شعار "الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في الألفية المقبلة: العمل معا من أجل السلام والتقدم والرفاهية". وقد ضم ذلك المؤتمر رؤساء دول أو حكومات جميع دولها الأعضاء الأربع عشرة وغيرهم من كبار ممثلي تلك الدول، وشهده، كضيوف، رؤساء دول أوغندا ورواندا ونيجيريا، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، فضلا عن شخصيات بارزة أخرى تمثل طائفة من المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى.

ولدى استعراض التقدم المحرز في الإثني عشر شهرا الماضية، لاحظ مؤتمر القمة بارتياح أن اقتصادات الجماعة تواصل النمو بمعدل متوسطه ٣ في المائة بفضل سياسات الاقتصاد الكلي السليمة التي تنفذها الدول الأعضاء، فضلا عن تناغم وتناسق الأنشطة المضطلع بها من أجل التكامل الاقتصادي. إلا أن المنطقة تحتاج، لكي تقضي على الفقر، الى النمو بمعدل متوسطه ٦ في المائة سنويا. ولتحقيق هذا الهدف نحتاج الى تعبئة المزيد من الموارد الإقليمية، والى تعزيز البيئة التمكينية عملا على زيادة حصة الاستثمار المباشر الأجنبي. وقد عقدنا العزم مرة أخرى على الالتزام بكفالة استفادة جميع بلداننا وشعوبنا، كما يجب، من عملية العولمة. وتحقيقا لتلك الغاية سنستمر في بذل الجهود لتعزيز السلم في شتى أنحاء المنطقة، وللمواءمة بين السياسات القطاعية، وتنفيذ سياسات اقتصادية سليمة.

وأثناء مؤتمر قمة مابوتو، وقّع رؤساء الدول والحكومات ثلاث وثائق هامة: بشأن الحياة البرية، وبشأن الصحة، وبشأن الانتاجية. وقد رحبوا بما حدث مؤخرا من بدء نفاذ بروتوكولات الجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي المتعلقة بشبكات المجاري المائية المشتركة، وبشأن الطاقة، وبشأن النقل، والاتصالات والأرصاد الجوية، وبشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وميثاق منظمة السياحة الإقليمية للجنوب الأفريقي. وسيتيح بدء نفاذ البروتوكول التجاري في ١ كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٠ فرصا وتحديات جديدة لمنطقتنا، كما أنه سيعزز البرنامج المستهل قبل بضع سنوات مع بدء نفاذ بروتوكولات أخرى. والواقع أن هذه الصكوك القانونية جميعها تمثل خطوات هامة على طريق التكامل الإقليمي المؤدي الى مستقبل أفضل.

وينتشر فيروس نقص المناعة البشري/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في الجنوب الأفريقي بمعدل مثير للانزعاج. وإذ تدرك حكومات منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي العواقب السلبية البعيدة المدى التي تترتب على ذلك، فإنها تسعى الى إقرار استراتيجيات جماعية وفردية للتصدي لانتشار الإيدز. وقد اجتمعنا في لوساكا بزامبيا، على الصعيد الإقليمي لكي ننظر في النهوج المستصوبة التي يمكن أن تعزز الوعي في كل بلد، وللنظر في التدابير التي يمكن أن تساعد الحكومات على تعبئة الموارد المالية والبشرية لمواجهة هذا الخطر الشامل وليس أمامنا من بديل: فإما أن نوقف انتشار الإيدز أو نخاطر بسلامة مجتمعاتنا، لأن أكفأ الناس في منطقتنا هم أكثر الناس تعرضا للخطر.

وهذا السيناريو يتنبأ بمستقبلنا. وستبقى تنميتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية معلّقة في الأفق، وستتقوض هياكل مجتمعاتنا بشكل خطير ما لم تتخذ خطوات فعالة وملموسة. وفي هذا السياق، اعتمدت حكومتي في الآونة الأخيرة استراتيجية وطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ويجب أن يعكس القرار المتعلق بالتعاون بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والأمم المتحدة، والمقرر اعتماده هذا العام، التقدم الإيجابي الذي أحرز في إطار الجماعة، وأن يؤكد أهمية زيادة التفاعل مع الأمم المتحدة في جميع ميادين المصلحة المشتركة. وفي الوقت نفسه فإن جماعتنا - التي تقوم على المبادئ الديمقراطية والتنمية العادلة والمستدامة وتحسين مستويات معيشة المواطنين، وحرية حركة عوامل الإنتاج والسلع والخدمات - تظل ملتزمة بالقدر نفسه بتعزيز علاقتها مع المنظمات الإقليمية الأخرى.

إن السعي من أجل سلام دائم لا يزال هدفا ثابتا للمنطقة. وهذا هو السبب في ترحيبنا بالتقدم المحرز في تسوية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فتوقيع جميع الأطراف على الاتفاق يبدأ عهدا جديدا للمنطقة وما جاورها. والمطلوب الآن هو أن يضطلع المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، بمسؤولياته وذلك بأن يرسل بأسرع ما يمكن قوات لحفظ السلام ذات ولاية مناسبة وموارد كافية بمقتضى الفصل السابع من الميثاق، من أجل إحلال سلام واستقرار دائمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونرجو أن يكون للتقدم الذي أشرت إليه الآن أثر إيجابي على الصراع الأنغولي. فلا بد من أن تتاح لشعب أنغولا فرصة العيش في سلام ووئام. وعلى المجتمع الدولي التزام أدبي وسياسي بأن يساعد الأنغوليين على عكس اتجاه المأساة الإنسانية التي تتكشف في مساحات واسعة من أراضيهم. وفي الوقت نفسه يجب على المجتمع الدولي، وهو يساعد حكومة أنغولا في استعادة السلام والاستقرار في ذلك البلد، أن يطالب السيد سافمبي بالتخلي عن أعماله العدوانية اللامسؤولة. وبوجه خاص، فإن الجزاءات المفروضة من مجلس الأمن على يونيتا يجب مراعاتها مراعاة كاملة حتى يمكن درء المزيد من المعاناة في ذلك البلد العضو في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وفي هذا السياق، نحيي العمل الإيجابي الذي أداه بالفعل السفير روبرت فاولر، رئيس لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن ونشجعه على مواصلة عمله.

هذه هي رؤيتنا لمستقبل موزامبيق بصفتها بلدا على حدة ورؤيتنا لمستقبل الجماعة ككل.

إن تكرار حدوث الصراعات في أفريقيا يسهم في تفاقم محنة الأطفال باعتبارهم الضحايا الأساسيين. وقد اعتمد مؤتمر القمة الأخير لمنظمة الوحدة الأفريقية المعقود في الجزائر، وهو يردد توصيات المؤتمر الأفريقي المعني باستخدام الأطفال جنودا، الذي عقد في مابوتو في نيسان/أبريل من هذا العام، قرارا يدعو، فيما يدعو، إلى إعداد اتفاقية دولية تجرم استخدام الأطفال دون ١٨ عاما في الصراعات المسلحة. ونحن نحث جميع

أعضاء الأمم المتحدة على الانضمام إلى هذه المبادرة ودعمها؛ ويجب أن ترتبط هذه المبادرة، في رأينا، بجميع حقوق الطفل الأخرى.

ونحن نعتقد أن تنفيذ ذلك القرار الصادر عن منظمة الوحدة الأفريقية، إلى جانب مفهوم "الأطفال كمنطقة سلام" يشكل إسهاما قيما في حماية الطفل. وأشيد، في هذا الصدد، بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبالممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح، وبالمنظمات غير الحكومية لجهودهم الدؤوبة من أجل تعزيز وكفالة احترام حقوق الطفل.

وعلاوة على هذا، فانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وكذلك الجرائم عبر الوطنية كغسل الأموال والاتجار بالمخدرات، من الأمور التي تشكل مصادر لزعزعة استقرار كثير من البلدان، ومن بينها بلدي. ونحن في الجنوب الأفريقي نقوم بعمل منسق يرمي إلى التصدي لهذه التحديات وإحلال السلام والاستقرار.

وقد استضافت مابوتو، في أيار/مايو، من هذا العام، أول اجتماع للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وقد عقد اجتماع مابوتو عندما تعرض آلاف من المدنيين الأبرياء للتشويه في كثير من أنحاء العالم، بما فيها بلدي. واعتمد الاجتماع إعلانا يدعونا إلى إعادة تكريس أنفسنا لمكافحة هذه الأسلحة الفتاكة، وفاء بالتزاماتنا بموجب اتفاقية أوتاوا. والأهم من ذلك أن اجتماع مابوتو أتاح فرصة فريدة لتذكير المجتمع الدولي بضرورة تحقيق الأهداف التي حددتها الاتفاقية. ففي خلال أربعة أعوام يجب أن ندمر جميع الألغام المضادة للأفراد الموجودة في المخازن، وفي خلال عشرة أعوام يجب أن نكمل عملية إزالة الألغام في البلدان المتضررة منها.

وكما استنتجنا في مابوتو، فإن هذه الأهداف غير قابلة للتفاوض. أما القابل للتفاوض فهو سبل ووسائل تحقيق هذه الأهداف. ولذا، ندعو جميع الدول والمنظمات التي يسمح لها وضعها بتأمين تلبية تلك الأهداف إلى أن تفعل ذلك. ومن شأن عدم بلوغ هذه الأهداف أن يقوض مصداقية المجتمع الدولي، بل وعالمية الاتفاقية. وأملنا وطيد في أن تضيف الجمعية العامة دفعة أخرى للزخم الذي أوجده اعتماد إعلان مابوتو.

ومما يقلقنا في الجنوب الأفريقي، انخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا. ويساورنا قلق عميق إزاء الدلائل الأخيرة التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على حدوث انخفاض كبير في المساعدة الإنمائية الرسمية، ولأفريقيا بصفة خاصة. والأدهى من ذلك، أن هدف تخصيص ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية لم يتحقق بكامله: بل إنه، على النقيض من ذلك، لم يصل إلا إلى ثلث الهدف المحدد.

وأسهم نقص التمويل الكافي في سوء تحقيق الأهداف التي حددتها المؤتمرات الدولية الرئيسية، بما فيها الأهداف التي وردت في برنامج عمل القاهرة، والتي جرى استعراضها أثناء الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة التي عقدت مؤخرا بشأن السكان والتنمية.

ودون وجود الإرادة السياسية لن تتحقق تنمية مستدامة في الاقتصاد العالمي وخطر زيادة تهميش البلدان النامية، بكل ما يصاحبه من آثار سلبية، سيظل قائما وشديدا.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال مسألة المديونية الخارجية تمثل أهم عقبة تعترض تنمية العديد من البلدان، وبخاصة في أفريقيا. ويجب أن تبذل الجهود لكي تتاح للبلدان المحتاجة فرصة الاستفادة من مبادرة الدين الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وإذ أتحدث عن هذه المسألة، يجب عليّ أن أشكر مرة أخرى المجتمع الدولي على المساعدة التي قدمها إلى موزامبيق في إطار هذه المبادرة، بدءا من حزيران/يونيه الماضي. بيد أن حقيقة الأمر هي أن عبء ديوننا ما زال يقوض جهودنا لتحقيق التنمية المستدامة. وإننا نعتقد أن الأوان قد آن لأن يبدأ المجتمع الدولي في شطب الديون الخارجية للبلدان التي أحرزت تقدما ملموسا ومستداما في تنفيذ تدابير التكيف الهيكلي الصعبة والإصلاحات السياسية. ومسار العمل هذا سيؤدي دونما شك إلى توفير المزيد من الحوافز للبلدان الأخرى لاتخاذ هذه التدابير، وإعادة توجيه الموارد نحو القطاعات الاجتماعية، وبخاصة من أجل توفير المياه والتعليم الأفضل ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

وتود حكومة بلدي أن تشيد باتفاق ٥ أيار/مايو الذي وقعته حكومتا إندونيسيا والبرتغال، والأمم المتحدة، والذي توج بعقد استفتاء في تيمور الشرقية. وإننا نحيي شعب تيمور الشرقية على الطريقة المُثلى والمنظمة التي شارك بها في الاستفتاء، وعلى الطريقة الواضحة التي لا لُبس فيها والتي قرر بها اختيار الاستقلال. وإننا نشعر بحزن شديد وبقلق عميق إزاء التطورات المأساوية التي أعقبت الإعلان عن نتائج الاستفتاء. ونشعر بالأسى، على وجه الخصوص، لوقوع المذابح ضد المدنيين الأبرياء، والتدمير العشوائي للممتلكات، الذي كان يرجع إلى حد كبير إلى فشل إندونيسيا في ضمان النظام وإلى تقاعس المجتمع الدولي عن التحرك بسرعة.

وحقيقة أن مأساة تيمور الشرقية وقعت في حين أمكن قبل مدة ليست طويلة الحؤول دون وقوع حالات مماثلة تقودنا إلى الاعتقاد بوجود حالة من السلبية والانتقائية لدى التصدي لمسائل من شأنها تقويض السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، فإننا نثني على مجلس الأمن لاتخاذه قرارا بإرسال بعثة إلى جاكرتا وديلي والإجراءات التي اتخذت لاحقا بالتعاون مع حكومة إندونيسيا.

ومع استعادة السلم والاستقرار، يجب بذل الجهود لتوفير الاستجابة الإنسانية السريعة من أجل مساعدة من كانوا من المشردين أو أصبحوا من اللاجئين نتيجة ما شهدناه من مستويات لا سابق لها في أعمال العنف في ذلك الإقليم. والمأساة في تيمور الشرقية تؤكد على أهمية أن تترجم إلى أفعال التوصيات ذات الصلة الواردة في "تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن عن حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح".

لقد قدمت موزامبيق إسهامها المتواضع في بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، وهي على استعداد لمواصلة الاضطلاع بدور في جهود المجتمع الدولي في المستقبل.

ونيابة عن حكومة بلدي وبالأصالة عن نفسي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تعاطفنا العميق إلى أولئك الذين فقدوا أحباءهم. وأملنا هو ألا تذهب معاناتهم سُدى، وأن تضمن الأمم المتحدة وجميع الأطراف التنفيذ المبكر لنتائج الاستفتاء.

إن مسألة تيمور الشرقية تذكرنا بشعوب أخرى تسعى جاهدة من أجل ممارسة حقها في تقرير المصير. ولقد تشجعنا بالتطورات الإيجابية الأخيرة التي استجدت في الشرق الأوسط. فهي تؤكد على أنه من خلال توفر الإرادة السياسية اللازمة، ومراعاة مصالح جميع الأطراف في النزاع، يمكن أن يتحقق السلام في تلك المنطقة. وتتمثل مهمتنا في مساعدة الفلسطينيين والإسرائيليين على الاستفادة القصوى من الزخم الذي تولد نتيجة التوقيع على مذكرة شرم الشيخ في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، بعد حالة الجمود التي عطلت تنفيذ مذكرة واي ريفر الموقّعة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. ونجاح تنفيذ المذكرة الحالية يتوقف على التقيد الدقيق بمبدأ الأرض مقابل السلام.

والأحداث التي وقعت مؤخرا على الحدود المشتركة بين الهند وباكستان تشكل مصدر قلق عميق لجميع البلدان المحبة للسلام. وإننا ندعو الحكومتين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وإلى الإحجام عن اتخاذ إجراءات يمكن أن تزيد من خطورة الحالة المتفجرة فعلا على طول حدودهما المشتركة.

ويحدونا خالص الأمل في أن يؤدي تدخل الأمم المتحدة في كوسوفو إلى إحلال السلام والاستقرار الدائمين في ذلك الإقليم وفي المنطقة ككل. وتحقيقا لهذا الغرض تسهم موزامبيق بفريق صغير من ضباط الشرطة.

أما وقد أصبحت مسألة لوكيربي بين أيدي القضاء الآن، فإننا نأمل أيضا أن يحترم مجلس الأمن تعهداته من خلال رفع الجزاءات عن ليبيا. ذلك أن التسوية النهائية لهذه المسألة، وعقد الاستفتاء في الصحراء الغربية، سيكون لهما أثر إيجابي على تنمية أفريقيا.

إننا نقف على عتبة القرن المقبل، والتحديات الماثلة أمامنا تحديات هائلة. فهي تتطلب التزاما أقوى وتعاونا دوليا أكبر. وفي هذا الصدد، نود أن نثني على الأمين العام لتنظيمه الجمعية الألفية والقمة الألفية في سنة ٢٠٠٠. وحقيقة الأمر أنه لا توجد طريقة أفضل لافتتاح هذه الحقبة الجديدة، من جمع كل زعماء العالم للتفكير في الاستراتيجيات والسياسات التي ستحكم كوكبنا في الألفية المقبلة. وأيا كانت الموضوعات التي نختار مناقشتها، فإنها ينبغي أن تتضمن تعزيز ثقافة السلام داخل الدول والمناطق وفي جميع أنحاء العالم، لأن ذلك سيؤدي إلى تحقيق جميع الأهداف الأخرى، وبخاصة

القضاء على الفقر وتعزيز التنمية وحماية حقوق الإنسان ومواجهة تحديات العولمة.

لذا، فإننا نأمل أن تؤذن اللقاءات التاريخية القادمة ببلورة عملية بناء عالم أفضل وأكثر أمنا، عن طريق وضع استراتيجيات وسياسات وإجراءات جادة تسترشد بها الأمم المتحدة في الغد. وإننا نوافق على أن هذه الأحداث الرفيعة المستوى لا ينبغي أن تسفر فحسب عن اعتماد إعلانات لا يمكن ترجمتها إلى إجراءات ملموسة سواء من جانب الأمم المتحدة أو من جانب الحكومات.

ولهذا ينبغي لنا أن نستهدف اتخاذ قرارات عملية وموجهة نحو العمل ويمكن تنفيذها. فعندئذ، وعندئذ فحسب، سنحقق تطلعات الآباء المؤسسين لمنظمتنا العالمية.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية موزامبيق على البيان الذي أدلى به للتو.

**اصطُحب السيد يواكيم ألبيرتو تشيسانو، رئيس جمهورية موزامبيق، من قاعة الجمعية العامة.**

**البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)**

**المناقشة العامة**

**خطاب الأونرابل بارثولوميو أولوفا آلو، رئيس وزراء جزر سليمان**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يدلي به رئيس وزراء جزر سليمان.

**اصطُحب الأونرابل بارثولوميو أولوفا آلو، رئيس وزراء جزر سليمان، إلى المنصة.**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): يسرني سرورا بالغا أن أرحب بدولة الأونرابل بارثولوميو أولوفا آلو، رئيس وزراء جزر سليمان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد أولوفا آلو** (جزر سليمان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تهانئي الصادقة لكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. وأنا على ثقة من أن الجمعية العامة، تحت قيادتكم، ستعالج على نحو فعال المسائل المعروضة عليها.

وتتوجه حكومتي بالتحية إلى الأمين العام، والأمانة العامة، ووكالات الأمم المتحدة، على تفانيهم والتزامهم ببناء السلم والثقة حول العالم. وتشيد جزر سليمان أيضا ببرنامج الأمين العام لتحديث المنظمة وتنشيطها بهدف جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية لتلبي على نحو أفضل الاحتياجات الإنمائية لأعضائها، مما سيكفل السلم والأمن في القرن الحادي والعشرين. وسيكون بلدي شريكا ملتزما في تحقيق هذا الهدف في الألفية الجديدة.

وترحب جزر سليمان حكومة وشعبا ترحيبا حارا بقبول الدول الشقيقة - مملكة تونغا وجمهورية كيريباس وجمهورية ناورو - أعضاء جددا في الأمم المتحدة. إن ذلك يكاد يجعل مبدأ العالمية، الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، حقيقة واقعية. ويأتي ذلك أيضا دليلا آخر على أن الأمم المتحدة لا غنى عنها. فمجموعة قوانيها الدولية ذات أهمية مركزية لحماية وأمن دولنا الجزرية الصغيرة.

ورغم أن المجتمع الدولي قد حقق نجاحات هامة، لا يزال السلم والتنمية غير مستقرين في أجزاء عديدة من العالم. وقد شهد العقد الماضي تفاقم مشكلة المخدرات غير المشروعة في العالم وما يتصل بها من جرائم وإرهاب وحركة وتجارة واسعتي النطاق في الأسلحة الصغيرة وانتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. ولا يقل عن ذلك إثارة للجزع تنامي الصراعات المحلية والإقليمية في أجزاء شتى من العالم والتهديد الذي تمثله للسلم والاستقرار والتقدم على الصعيدين الوطني والدولي. وفي غضون ذلك، يظل الفقر عقبة رئيسية أمام التقدم الاقتصادي للبلدان النامية، لا سيما أقلها نموا. إضافة إلى ذلك، تزايدت في السنوات الأخيرة التهديدات الاقتصادية المصاحبة للعولمة وتحرير التجارة.

وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل جزر سليمان، فإن الأمن في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة يكتسي الآن أبعادا إنسانية وبيئية واقتصادية. وأهم ما يملكه بلدي هو شعبه. ففي دولة جزرية صغيرة نامية مثل دولتي، لا يمثل الاستثمار في تنمية الموارد البشرية أمرا حيوي الأهمية فحسب، وإنما متطلبا أساسيا حاسما لتحقيق السلم والاستقرار والازدهار الاقتصادي على الصعيد الوطني.

وفي هذا الصدد، فإن برنامج عمل برنادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، كما كرر القول ممثلون عديدون في الدورة الاستثنائية التي عقدت في وقت سابق من هذا الأسبوع، يظل مخططا أوليا صالحا للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها بلدي. فمواطن الضعف البيئية والاقتصادية في الدول الجزرية الصغيرة النامية تمثل عقبات رئيسية أمام جهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحار مسألتان يرتبط بهما بقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجب على الأطراف في المرفق الأول أن تفي بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

إن تزايد وتيرة حدوث الكوارث الطبيعية وحجمها يثيران الجزع للغاية. ومن ناحية أخرى، فإن الانحدار العام في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، وتآكل أفضليات التجارة، وانهيار أسعار السلع الأساسية، ومحدودية الوصول إلى الأسواق، عوامل يمكن أن تضر ضررا بالغا باقتصاداتنا الصغيرة والهشة. وبالتالي، هناك ضرورة للمزيد من الدعم الدولي من أجل التنفيذ الناجح لبرنامج عمل برنادوس في المستقبل.

وتقر حكومتي بأهمية الحكم الرشيد للنهوض بالتنمية البشرية وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد. ونحن نتخذ تدابير لهذه الغاية. بيد أن الدعوة من أجل الحكم الرشيد يجب أن تصحبها الموارد اللازمة وتهيئة بيئة إقليمية ودولية مؤاتية.

وأود أن أشير إلى آراء حكومتي وبعض الخطوات التي اتخذتها لمعالجة بعض المسائل آنفة الذكر، بما في ذلك جهودنا لإنشاء وتعزيز مؤسسات إدارية ومالية قابلة للمساءلة، فضلا عن وضعنا السياسات والقوانين الملائمة.

حينما تولت حكومتي السلطة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، واجهتنا أزمة مالية رئيسية في القطاع العام. وقد كان النظام المالي المحلي مثقلا بالدين العام الذي كانت الحكومة عاجزة عن خدمته. إضافة إلى ذلك، أدت الأزمة المالية الآسيوية في أواخر عام ١٩٩٧ إلى زيادة تعميق الأزمة في الاقتصاد المحلي. وعجزت هيئة الخدمات العامة عن توفير السلع والخدمات بفعالية وكفاءة. وأصيب القطاع الخاص بالركود. وتطلبت تلك الحالة إعادة تأهيل عاجلة للقطاع الخاص وضرورة إنشاء قطاع خاص مفعم بالحيوية. وقد تعين اتخاذ تدابير على المدى القصير والمتوسط والطويل.

وهكذا استجابت حكومتي بإصدار سلسلة من بيانات تتعلق بالسياسة العامة ملزمة نفسها ببرنامج إصلاحات للسياسة العامة وإصلاحات هيكلية ذي قاعدة عريضة. وترمي الأهداف العامة لبرنامج إصلاح السياسة العامة والإصلاحات الهيكلية إلى تعزيز الاستقرار المالي واستقرار الاقتصادي الكلي، وإلى إنشاء هيئة للخدمات العامة أكثر فعالية وكفاءة وإلى تهيئة بيئة للقطاع الخاص تكون مؤاتية للنمو القابل للاستمرار وللاستدامة.

ورغم أننا مسؤولون مسؤولية رئيسية عن تنفيذ مبادراتنا الإصلاحية فمن الواضح أننا لا نستطيع تنفيذها بمفردنا. وتجارب الاقتصادات الصغيرة التي نفذت إصلاحات مماثلة تشير إلى أن تلك الإصلاحات يمكن التعجيل بها بالحصول على رأس المال - الذي غالبا ما يكون في هيئة منح للإعانة - والمساعدة التقنية، وعمليات نقل التكنولوجيا، وضمان الأسواق للسلع الأساسية وإقامة الروابط مع مواقع جديدة في الأسواق. ومن ثم، فإن الإرادة السياسية التي تظهرها حكومتي لا بد من إلحاقها بدعم دولي كبير إذا أردنا الوفاء بتطلعات شعبنا.

إنني أشعر بالامتنان لشركائنا في التنمية على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف للاستجابة الإيجابية التي قاموا بها حتى الآن تجاه مبادراتنا للإصلاح. والمطلوب تقديم مساعدة إضافية خصوصا لتنفيذ استراتيجيتنا الإنمائية المتوسطة الأجل وبرنامجنا الاستثماري للقطاع العام.

والسلام والتنمية مترابطان بشكل متبادل. وفي هذا الصدد، فإن التمرد الذي حدث مؤخرا على جزيرة غواد الكنال انتكاسة كبيرة لجهودنا الإنمائية، ولقد أثر بالفعل على مختلف قطاعات الاقتصاد وتسبب في تشريد ما يزيد على ٣٠ ٠٠٠ نسمة. وبينما الأزمة قد لا تقارن بصراعات كبرى في أجزاء أخرى من العالم، فإن نتيجتها النهائية في الخسائر في الأرواح وفي المعاناة نسبية. وهذه الأزمة ينبغي فهمها في سياق صغر حجم بلدنا، ومواردنا المحدودة، وتنوعنا العرقي والثقافي وفي سياق تاريخنا. وجزر سليمان، بسكانها الذين يبلغ عددهم ٤٠٠ ٠٠٠ نسمة فيها أكثر من ٨٠ لغة مختلفة. وبالتالي، إذا

ترك التمرد يتصاعد، فسيمكنه أن يهدد السلم والأمن الوطنيين تهديدا خطيرا.

ولذلك، تلتزم حكومة بلدي التزاما تاما بحل الصراع في وقت مبكر، واشتراك مبعوث الكمنولث الخاص تدبير وقائي لتحقيق المصالحة بين الأطراف المعنية. وأود أن أعترف بمساعدة الأمانة العامة للكمنولث في هذا الشأن. وقد تم التوصل إلى ثلاثة اتفاقات لتسوية الأزمة. ونحن نعمل بجد لنكفل تنفيذها.

وإنني أشعر بالامتنان أيضا للأمين العام للأمم المتحدة على استجابته بسرعة لطلبي بإيفاد بعثة للأمم المتحدة لتقييم الجوانب الإنسانية للأزمة. وحكومة بلدي ملتزمة بالعمل بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة المناسبة لتنفيذ توصيات تلك البعثة. ونحن نقدر أيضا المساعدة الإنسانية التي قدمها شركاؤنا الإنمائيون إلى السكان المشردين، بمن فيهم الصليب الأحمر. وحكومة بلدي تدرك إدراكا تاما ضرورة متابعة السياسات والبرامج الضرورية لبناء الأمة عن طريق وضع استراتيجيات إنمائية طويلة الأجل تعزز التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية.

إن حكومة بلدي تعلق أهمية كبرى على التعاون والأمن والتنمية على الصعيد الإقليمي. والمنظمات السياسية، والاقتصادية والبيئية الإقليمية في منطقتنا، بما في ذلك محفل جنوب المحيط الهادئ، والبرنامج البيئي لجنوب المحيط الهادئ، وجماعة المحيط الهادئ، ووكالة مصائد الأسماك التابعة لمحفل جنوب المحيط الهادئ واللجنة العلمية الجغرافية لجنوب المحيط الهادئ، توفر آليات حيوية للمشورة والعمل المتعلقين بوضع السياسات بشأن المسائل ذات الاهتمام والعناية على المستوى الإقليمي، وبخاصة في مجالات البيئة، والسكان، وإدارة الموارد السمكية ومؤشر الضعف. وقد استفادت جزر سليمان من إسهاماتها، وبالتالي ستواصل دعم أنشطتها والمشاركة فيها بشكل نشط. والاجتماع الثلاثون لمحفل جنوب المحيط الهادئ، المقرر عقده في بالاو الأسبوع القادم، يوفر فرصة لنا لنناقش أفضل وسيلة لتعزيز التعاون الإقليمي من أجل مواجهة تحديات الألفية الجديدة بشكل فعال ودعم الفرص التي توفرها.

وعلاوة على ذلك، ستواصل حكومة بلدي تأييد جهود حكومة بابوا غينيا الجديدة لإعادة بناء السلم والثقة فيما يتعلق ببوغينفيل. ونذكر أيضا إسهامات جيراننا الآخرين من جنوب المحيط الهادئ والأمم المتحدة في هذه العملية.

وجزر سليمان ترحب أيضا بالتقدم المحرز في العقد الماضي في عملية إنهاء الاستعمار في كاليدونيا الجديدة. ونؤكد مجددا تأييدنا لتطلعات الكاناك في كاليدونيا الجديدة لتحقيق الحكم الذاتي والاستقلال السياسي. وعملية تقرير مصير سائر الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بما في ذلك غوام وبولينيسيا الفرنسية، يجب أن ييسر أيضا. والأمم المتحدة هي المكان المناسب لمواصلة تيسير هذه العملية.

وحكومة بلدي تشعر بقلق إزاء تدهور حالة القانون والنظام في تيمور الشرقية في أعقاب الاستطلاع الشعبي بخصوص تقرير المصير. ويجب على الأطراف المعنية أن تحترم الآن نتيجة الاستطلاع. ويجب ألا يستخدم العنف لتجاهل الخيار الذي توصلت إليه الأغلبية العظمى: أي الفرصة للتحرك قدما. وجزر سليمان تقدر الدور الرائد الذي قامت به استراليا ونيوزيلندا في البعثة الدولية لحفظ السلام في تيمور الشرقية.

وفي هذه المرحلة، اسمحوا لي بأن أجدد تأييد جزر سليمان لمناشدة شعب جمهورية الصين في تايوان البالغ عدده ٢٢ مليونا بأن يمثل في الأمم المتحدة ومنظماتها ذات الصلة. إن تايوان قادرة على الوفاء بالالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وهي راغبة في ذلك. ونجاحها الاقتصادي البارز يمكنها من الاضطلاع بدور إيجابي في تعزيز التجارة العالمية وفي القضاء على الفقر. وهي لا تزال تقدم مساعدة إنمائية، بما في ذلك التدريب الفني ونقل التكنولوجيا، إلى بلدان نامية، من بينها بلدي. وقد استجابت لنداءات الأمم المتحدة بتقديم الإغاثة في حالة الطوارئ والمساعدة لإعادة التأهيل إلى بلدان عانت من كوارث طبيعية ومن حروب.

وفيما يتعلق بإنجازات جمهورية الصين في تايوان، أفلا تكفي هذه الإنجازات لتستحق اعترافا دبلوماسيا من المجتمع الدولي؟ إن عضوية تايوان في منظومة الأمم المتحدة من شأنها أن تسهم إلى حد كبير في أمن واستقرار منطقة آسيا - المحيط الهادئ والعالم بشكل عام. ومن شأنها أن توفر أيضا أساسا فعالا لحوار سلمي. إن عملية تحقيق الذات، التي تؤيدها الأمم المتحدة، أسفرت عن عضوية كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية في

الأمم المتحدة. ويجب على الأمم المتحدة أن تولي اهتماما مماثلا لمسألة تايوان. ومن الناحية المثالية، فإن عضوية جمهورية الصين في تايوان، جنبا إلى جنب مع جمهورية الصين الشعبية، ستجعل الأمم المتحدة أقوى. وجزر سليمان ترحب بفرصة العمل عن طريق منظومة الأمم المتحدة لتحقيق حل سلمي عادل.

وحكومة بلدي تشارك الذين تكلموا قبلي تأييدا للنداء الذي وجهه الأمين العام لإيلاء أولوية كبرى للعمل الوقائي لمواجهة الزيادة في الصراعات المحلية، والوطنية والإقليمية. فهل الآليات الحالية المتاحة للأمم المتحدة كافية لحل الصراعات المسلحة الصغيرة على نحو فعال؟ هل هناك دور للمنظمات الإقليمية للإسهام في هذا النهج الوقائي؟ إن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يشتمل على وضع استراتيجية وقائية عملية وفعالة. بالإضافة إلى هذا، من الضروري إعادة تشكيل المجموعات الإقليمية بالأمم المتحدة لتعكس الحقائق القائمة اليوم وللوفاء باهتمامات وشواغل الدول الأعضاء.

ولعل أهم تحد يواجه القرن القادم هو كيفية التعامل مع حتميات العولمة، أي الاستفادة من إيجابياتها وتخفيف سلبياتها. وبعبارة أخرى، مواجهة العولمة في العصر الجديد لا يكون بوقف توسيع الأسواق العالمية، ولكن بإيجاد القواعد والمؤسسات لحكم أقوى من أجل الحفاظ على مزايا الأسواق والمنافسة العالمية داخل إطار من التعاون لتعزيز التقدم الإنساني.

إن الأمم المتحدة وسائر المؤسسات الدولية هي وحدها التي لها النطاق والشرعية لوضع المبادئ والمعايير والقواعد الأساسية إذا أريد للعولمة أن تفيد الجميع. والبلدان النامية، وعلى وجه الخصوص البلدان الأقل نموا، بحاجة إلى دعم دولي لبناء القدرات بغية تمكيننا من أن نندمج بشكل أكثر فعالية وفائدة في الاقتصاد العالمي. وتخفيف الديون، والموارد الجديدة والإضافية للتنمية وفرص التجارة الأحسن تنوعا مطلوبة لتسهيل هذه العملية.

إن جمعية الألفية، المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ توفر فرصة فريدة من نوعها لجميع الدول للمناقشة وتبادل الآراء بشأن أفضل الطرق لمواجهة التحديات العديدة التي تواجهنا. وحكومة بلدي تتطلع إلى المشاركة بشكل نشط في هذا التجمع الهام. ونجد أن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمبادرات التالية له؛ واستعراض مؤتمر بيجين العالمي الرابع المعني بالمرأة؛ ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، المنتظر عقده في عام ٢٠٠١، كلها تحظى بنفس القدر من الأهمية.

وأخيرا، فإن الأمم المتحدة في حاجة إلى الموارد المالية الكافية لتحقيق أهدافها. والصعوبات المالية الحالية لا تبشر بالخير للمنظمة. فيجب أن تحترم الدول الأعضاء التزاماتها وفقا للميثاق وأن تسدد أنصبتها بالكامل، وفي حينه ودون شروط. ورغم القيود الاقتصادية والمالية التي نواجهها، فقد سوت حكومة بلادي معظم متأخراتها للأمم المتحدة، بما فيها اشتراكاتها في الميزانية الاعتيادية لعام ١٩٩٩ وفي عمليات حفظ السلام.

وقد شهد هذا القرن تقدما هائلا في تكنولوجيا المواصلات والاتصالات، وزيادة في التجارة العالمية والثروات، وتحسنا في مجال إرساء السلم والأمن الدوليين. والتكنولوجيات الجديدة في ميدان الإعلام والاتصالات حفزت العولمة. ولكن، مما يؤسف له أن هذه الإنجازات، بما فيها من فوائد العولمة والفرص التي تتيحها، لم يجر التمتع بها ولا توزيعها على نطاق واسع. ويجب أن تركز الإدارة العالمية للعولمة على الأمن الإنساني، والتنمية، والانصاف، والجوانب الأخلاقية، والتضمين، والاستدامة. فلنتحد بروح من الألفية الجديدة لكي نبني عالما أفضل نعيش فيه.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أود، باسم الجمعية العامة، أن أشكر رئيس وزراء جزر سليمان على البيان الذي أدلى به للتو.

**اصطحب الأونرابل بارثولوميو أولوفا آلو، رئيس وزراء جزر سليمان من المنصة.**

**خطاب السيد ابراهيم آساني مایاکي، رئيس وزراء جمهورية النيجر**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس وزراء جمهورية النيجر.

**اصطُحب السيد ابراهيم آساني مایاکـــي، رئيس وزراء جمهورية النيجر، إلى المنصة.**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): يسرني عظيم السرور أن أرحب برئيس وزراء جمهوريـــة النيجـــر، دولـــة السيد ابراهيم آساني مایاکي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد مایاکي** (النيجر) (تكلم بالفرنسية): يسرني أن تتاح لي الفرصة فـي هـــذه الدورة الرابعـــة والخمسين للجمعية العامة لكي أشارك المجتمع الدولي بأكمله شواغله - بل وآماله أيضا - التي تستلهمها أمة النيجر في تطور الأحداث العالمية.

وترحب النيجر بانضمام الدول الأعضاء الجديدة - مملكة تونغا، وجمهورية كيريباس، وجمهورية ناورو - إلى عضوية مجتمع الأمم المتحدة.

وأود أيضا أن أعرب عن فخرنا وسرورنا الشديدين لانتخابكم بالاجماع، سيدي، رئيسا للجمعيـــــة العامة في هذه الدورة. وأود، باسم وفد النيجر، أن أتقدم إليكم، وإلى الأعضاء الآخرين في المكتب، بأخلص التهانئ. إن مهاراتكم المهنية، وخصالكم الإنسانية المعروفة فضلا عن التزامكم الراسخ ببلدكم، ناميبيا، وبالدفاع عن الأهداف النبيلة للإنسانية، تكفل توصل الجمعية إلى نتائج ناجحة.

ويجدر أيضا بوفد بـلادي أن يـؤدي بكـل ارتيـاح واجب الإشادة التي يستحقها بجـــدارة السيد ديدييـر أوبيرتي، على العمل الممتاز الذي اضطلع به أثناء توليه منصبه.

ووجود السيد كوفي عنان، الأمين العام، إلى جانبكم، وهو المشهود له بالتفاني والرغبـــة الدائمـة فـي خدمة الأهداف التي ذكرتها، يعزز اقتناعنا بأن نتيجة هـــذه الدورة ستمكننا من إرساء أساس متين لمستقبل عالم أقل إجحافا، وأكثر سلاما ورخاء، وبإيجاز، عالم أكثر إنسانية.

إن النيجر بلد غير ساحلي، مثقل بالديون، يعاني منذ عقد تقريبا من عدم استقرار مؤسسي مزمن. وتقوض هذه الحالة تقويضا شديدا جهود شعبه الرامية إلى تهيئة بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية مؤاتية. فمنذ نالت جمهورية النيجر استقلالها في آب/أغسطس ١٩٦٠، وهي تعاني من الاضطرابات الشديدة التي تؤثر على تقدمها صوب إنشاء مجتمع ديمقراطي ينعم بالوئام والازدهار.

ولكن هـــذه الاضطرابات، بدلا من أن تضعف المثل الديمقراطية العليا لشعبنا، تعزز عزمه على التغلب على هذه التحديـــات. وبدعم من هذا الاقتناع، التزم مجلس المصالحـــة الوطنية والحكومة التي جاءت نتيجة أحداث ٩ نيسان/أبريـل ١٩٩٩، التزامـا قويا بأن يكون شعب النيجر، الذي يسوده السـلام، ويحظى بالمؤسسـات الراسخة والديمقراطية، قـادرا علـى مواجهة تحديات الألفية الثالثة.

وفـي ١٨ تموز/يوليه، اعتمد شعـب النيجـر، فـي استفتاء أجراه دستور الجمهورية الخامسة، الذي سيؤدي إلى إقامة مؤسسات ديمقراطية دائمة.

والجدول الزمني، الذي وضعته لجنتنا الانتخابية الوطنية المستقلة، يحدد تاريخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر موعدا للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية. وتجـري الجولـة الثانيـة فـي نفـس التـاريخ الـذي تجـري فيه الانتخابات العامة، وهو ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. أما الاحتفال الرسمي بتقلد رئيس الجمهورية المنتخب منصبه فيجري بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

وفـي هـذا الصدد، يجري اتخاذ جميع الخطـوات اللازمة لتنظيم الانتخابات بأكثـر الوسائـل الممكنة شفافية، ونزاهة، وحيادا. وتتضمن التدابير المتخذة حظر تقديـم المرشحيـن العسكريين لانتخابات الرئاسـة والانتخابات العامـة، حتى إذا كانوا في إجازة طويلة من أعمالهم أو قد استقالوا من الخدمة العسكرية. وستكفل الحكومة أن تجري الانتخابات بنزاهة تامة.

وتوخيا لنفس الهدف، أضفينا الطابع المؤسسي على اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وأنشأنا جهازا وطنيا لرصد الاتصالات، لضمان المساواة في الوصول إلى وسائط الإعلام، وكفالة أن تكون الصحافة حرة وبنـّاءة.

وهكذا نكون قد وضعنا انتقالنا السياسي، أساسا، علـى المسـار الصحيح. وستظـل أدوات هـــذا الانتقـال ناشطـة إلـى حيـن تسليـم السلطـة إلـى السلطـات التـي تـُنتخب بحرية وعلى النحو الواجب.

وفي ضوء هذا كله، نأمل أن يمد لنا شركاؤنا الخارجيون التقليديون يد العون لإرساء الديمقراطية الحقة في النيجر. وننتظر منهم الدعم الضروري لمساعدتنا في عملية ترسيخ الحوار فيما بين جميع الأطراف المعنية لضمان إجراء انتخابات موثوق بها وأمينة.

ولكن الديمقراطية، كما تعي الجمعية العامة، لا تعني مجرد إجراء سلسلة من الانتخابات. فوجود مجموعة من القوانين، وعقلية مختلفة أمر أساسي لتوطيد الديمقراطية، وهذا ما جعلنا نبدأ النظر، بطريقة منظمة ومنسقة، في صياغة النصوص الأساسية التي ستحكم الجمهورية المقبلة.

وقد تمت معالجة قضايا متنوعة وساخنة، مثل تجريد الإدارة من الطابع السياسي، ومدونة القواعد الانتخابية، وميثاق الأحزاب السياسية، ومركز المعارضة، ودور الجيش في السياق الديمقراطي.

وفي هذا السياق، أدعو الدول المهتمة إلى المشاركة في حلقة العمل الوطنية التي ستعقد في كانون الأول/ديسمبر القادم حول موضوع "الجيش والديمقراطية في أفريقيا: حالة النيجر".

وأود مخلصا أن أشكر جميع شركاء النيجر الثنائيين والمتعددي الأطراف، وخصوصا وكالات الأمم المتحدة وعلى وجه التحديد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على دعمهم المتواصل للجهود التي يبذلها بلدي لتهيئة البيئة المؤسسية السليمة لإحلال السلام الاجتماعي وتمكين الرجال والنساء في النيجر من التصدي للتحديات الكبرى التي يواجهونها. وهذه المساعدة التي نقدرها حق قدرها ستظل ضرورية في هذه المرحلة الحاسمة من العملية الديمقراطية وعملية المصالحة الوطنية.

أما موضوع انعدام الأمن بعد انتهاء الصراع، فهو موضوع متكرر يستحق اهتماما خاصا من منظومة الأمم المتحدة. والنيجر التي تلتزم التزاما صارما بعملية الإيواء ونزع السلاح وإعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لعناصر جيش المتمردين السابق الذي اجتاح شمال البلاد وشرقها الأقصى قبل بضع سنوات، تؤيد تمام التأييد البرنامج الذي يستهدف جمع الأسلحة الصغيرة وتدميرها.

وانطلاقا من هذه الروح، قدم بلدي إلى الأمانة العامة خطة لوقف التداول غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كما أنه صدق على القرار الذي اتخذته منظمة الوحدة الأفريقية في حزيران/ يونية ١٩٩٨، والإعلان الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، بالتصدي للآثار المزعزعة للاستقرار وتهديدات السلم والأمن، التي يسببها التداول غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لمنطقة غرب أفريقيا والقارة الأفريقية بأكملها.

ونرحب بالتلاقي البازغ في الآراء والإجراءات، حول طابع الأولوية الذي يولى لهذه المسألة، فيما بين المنظمات الأفريقية من ناحية، والمؤسسات الدولية الأخرى، من ناحية أخرى، بما فيها منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية. وهذا التوافق الدولي في الآراء، سيسمح باتخاذ خطوات فعالة في الوقت المناسب لعقد المؤتمر الدولي المقبل المعني بجميع جوانب الاتجار غير المشروع بالأسلحة في عام ٢٠٠١.

ولقد سعت النيجر دائما إلى الإسهام بدورها المتواضع في تسوية الصراعات التي تهدد السلم والأمن في أفريقيا وفي سائر أنحاء العالم. فعلى الرغم من مواردنا المحدودة، أرسلنا قوات إلى ليبريا وسيراليون وغينيا - بيساو، علاوة على ضباط من الشرطة المدنية إلى هايتي. وفي هذا الصدد، تود حكومة بلادي أن تؤكد من جديد استعدادها الدائم لأن ترسل عند الاقتضاء فرقا من الجيش والشرطة إلى جميع عمليات حفظ السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

وفي أفريقيا، وبفضل جهود المجتمع الدولي، لدينا ما يبعث على الأمل في أن تسفر، في المستقبل القريب، العملية المُفضية إلى إجراء استفتاء تقرير المصير للشعب الصحراوي، عن تسوية نهائية لهذه المسألة.

وإبرام اتفاق السلام في سيراليون تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتفاق وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أتاحا لنا بصيصا من الأمل. وهذه الجهود يجب أن تتواصل وأن تكون مثالا يقتدي به المتورطون في صراعات أخرى، كالصراع في أنغولا أو في الصومال أو المواجهة المسلحة بين إثيوبيا وإريتريا.

ولا مناص من الاعتراف بأن حالات الأزمات وانعدام الأمن هذه تقتضي، أولا وقبل كل شيء، أن تلتزم الحكومات وقادة الرأي العام في أفريقيا التزاما قاطعا بالتصدي لعوامل عدم الاستقرار، على أساس توافق الآراء. وفي هذا الصدد، تود حكومة بلدي وشعبه أن يرحبا، من خلال شخصي، بالمبادرات الفردية والجماعية الرامية إلى تهيئة أو توطيد مناخ من السلام والأمن في أفريقيا، وهو شرط لا غنى عنه للتنمية.

وثمة مبادرات ممتازة وفعالة اتخذت في أماكن شتى وينبغي الترحيب بها، ومن بينها الإجراءات التي شرع فيها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الذي ابتدع الفكرة المحمودة التي هدته إلى تنظيم استفتاء في ١٦ أيلول/سبتمبر الماضي بشأن الوفاق المدني. وقد حظيت هذه الفكرة بتأييد ساحق من الشعب الجزائري. والنيجر، حكومة وشعبا، تُرحب بهذا الاستفتاء الشعبي الحقيقي والآفاق التي يبشر بها في ذلك البلد الشقيق.

وترحب النيجر أيضا بالتطورات الإيجابية في قضية لوكيربي. ونعتقد أن الشروط تتوفر الآن لرفع كل الجزاءات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

وفي الشرق الأوسط، لا يزال انتباه المجتمع الدولي منصبا على مسيرة السلام الإسرائيلية - الفلسطينية التي يبدو أنها، من حسن الحظ، بُعثت من جديد بعد التغير الذي حدث في قيادة الحكومة الإسرائيلية.

وفي آسيا، ما برح صراع جامو وكشمير يشكل مصدر التوتر شديد بين دولتين نوويتين، الهند وباكستان، ويمثل تهديدا خطيرا ودائما للسلم والأمن في ذلك الجزء من جنوب آسيا.

وبالتالي فإن النيجر بوصفها عضوا في فريق الاتصال الذي أنشأته منظمة المؤتمر الإسلامي، تكرر مناشدتها للطرفين بتكثيف مفاوضاتهما بغية التوصل إلى تسوية سلمية للصراع، بالاعتراف بحق شعب كشمير في تقرير المصير، عملا بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي أوروبا ترحب حكومتي بعودة السلام إلى منطقة البلقان. ويعد إنشاء إدارة تحت سيطرة الأمم المتحدة ضمانا أكيدا لعودة اللاجئين بأمان.

ومن الضرورة والإلحاح الآن أكثر من أي وقت مضى عكس مسار التدهور في المساعدة الإنمائية الرسمية التي يجب أن يشار إلى أنها وصلت إلى أقل مستوى لها في ٥٠ سنة. ولمواجهة هذا التحدي يجب على المجتمع الدولي أن ينظر في إمكانية تعبئة موارد إضافية. وهكذا فإن من الملحّ إحراز تقدم ضمن إطار المبادرات المتخذة في مؤتمرات القمة العالمية. ويجب علينا في الوقت ذاته تجميع جهودنا لزيادة فعالية المعونة باستعراض صيغها وعن طريق إدارتها السليمة والحازمة.

وعلى أساس هذه التجربة اعتمدت حكومتي مذكرة استراتيجية وطنية وبرنامج للانتعاش الاقتصادي يُحدد بوضوح الشبكات المتماسكة لعمل شركائنا في التنمية. وزيادة على ذلك تتطلب المشكلة الخطيرة لديون البلدان الأفريقية - التي تمحي كل الجهود الإنمائية - من المجتمع الدولي ككل أن ينفذ، بدون تأخير أو شروط غير شرط الإدارة العامة الجيدة، سياسات وآليات تنظيمية مناسبة.

وفي هذا الصدد يجب أن تتوسع مبادرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وكذلك المبادرة التي اتخذت مؤخرا في كولون في مؤتمر قمة مجموعة الـ ٧، لتشمل أقل البلدان نموا جميعها لكي تنتج الأثر الذي نأمل أن نراه. ويجب أن يتمثل ذلك في الإلغاء الفوري للديون.

ورغم الجهود البارزة التي تبذلها كثير من البلدان الأفريقية في مجال الإصلاح الاقتصادي، فلا تزال تدفقات الاستثمارات الخاصة الأجنبية هزيلة، رغم البيئة التمكينية التي تهيأت. ويحدونا كبير الأمل في أن تتيح المبادرة الإيجابية التي اتخذها الأمين العام في دافوس قدرا أكبر من مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ التدابير المناسبة لعكس ذلك الاتجاه. وفي هذا الصدد يود وفدي أن يُناشد جميع شركاء التنمية المساعدة في تعزيز القدرات المؤسسية لدولنا وإيجاد هياكل أساسية ملائمة تكون ضمانة للتنمية المتوازنة.

إن الحوار الخاص الثاني بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز، الذي عقد هنا بتاريخ ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩، أكد من جديد الحاجة إلى مواصلة إصلاح النظام المالي الدولي، مع مراعاة الضرورات الاجتماعية وحالة الديون الخارجية، أي الصلة الوثيقة بين تسوية الديون وتخفيف حدة الفقر، والتنمية الدائمة.

وتنتمي النيجر إلى مجموعة أقل البلدان نموا، وسكانها يتزايدون بمعدل سنوي يبلغ ٣,٤ في المائة. ولديها معدل خصوبة يبلغ ٧,٤ طفل للمرأة الواحدة، وتوقع عمري يبلغ ٤٧ سنة، ويتم ترتيبها بين أفقر بلدان العالم. وبالرغم من جميع هذه القيود، بذل بلدي جهودا في تصميم وتنفيذ المبادرات بما يتفق مع توصيات مؤتمرات السكان.

وفاقمت هذه الصعوبات المتنوعة من زعزعة الاستقرار السياسي التي أشرت إليها من قبل وأبقت بلدنا في أسفل جدول التنمية البشرية. ويؤثر الفقر في ٦٣ في المائة من مواطنينا، الذين يعيش ٣٤ في المائة منهم تحت عتبة الفقر المدقع. وهؤلاء الناس ضحايا للمعايير الصحية المتدهورة للأمهات والأطفال والمراهقين - وهو وضع اجتماعي وصحي خطير يتسم بارتفاع عدد الوفيات ومعدلات الأمية، وبأنه واحد من أقل المستويات التعليمية، وبعدم كفاية موارد مياه الشرب. وهم يفتقرون حتى إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وقد أدت الأزمة الاقتصادية والمالية التي أصابت بلدي، ضمن أشياء أخرى، إلى انخفاض هائل في الاستثمارات العامة، ولا سيما في القطاعات الاجتماعية مما حرم ٨٠ في المائة من سكان الريف من المستويات المعيشية الكافية. وبالمساعدات القيمة من المؤسسات المالية الدولية شرعنا في برنامج ضخم للانتعاش الاقتصادي لمواجهة هذه الحالة. ويتضمن هذا البرنامج، ضمن أشياء أخرى، مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وبرامج إطارية لاستعادة توازن الاقتصاد الكلي، وتخفيض حدة الفقر، وتشجيع النمو.

وأود، من هذا المنبر، أن أكرر تقديرنا الكبير للدعم الجاري حاليا والذي يقدمه باستمرار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وشركاء التنمية الآخرون لتنفيذ برنامجنا الإطاري الوطني لمكافحة الفقر. ويُعد هذا البرنامج الذي ننفذه واحدا من أولويات أول إطار للتعاون القطري اعتمده مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كانون الثاني/يناير الماضي.

وأود هنا أن أوجه نداء صادرا من القلب إلى منظومة الأمم المتحدة لرصد موارد تكميلية كافية للبرنامج الإنمائي ومنظمة الطفولة وصندوق السكان يمكنها من إتمام أنشطتها الإنمائية في أقل البلدان نموا. كما يوجه هذا النداء إلى المجتمع الدولي لتقديم كل الدعم اللازم إلى بلدي حتى يمكن التصدي لجميع التحديات الرئيسية التي نواجهها.

وفي فجر القرن الحادي والعشرين، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لجعل عالمية منظمتنا أمرا حقيقيا. والمسؤولية عن السلام والأمن والتنمية أهم من أن تكون المسؤولية الوحيدة لناد من القوى العسكرية والاقتصادية والمالية. ويجب على أفريقيا، التي تبرز الآن ضمن المبادرات الدولية ونأمل أن تُصبح شريكا نشطا في تلك المبادرات، أن تلعب دورا هاما في مجلس للأمن يتم إصلاحه، ولأفريقيا بلدان تستطيع أن تلعب دورا حاسما في هذا الصدد.

ويأمل عدد كبير من البلدان، بما فيها بلدي، التي تتقاسم استعمال اللغة الفرنسية مع دول أخرى من العالم، أن تتمكن من العمل في جميع هيئات ووكالات الأمم المتحدة بلغتها الرسمية. وسوف تقدم الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية، التي ترسخ نفسها بصورة متزايدة بوصفها فاعلا أساسيا في الشؤون العالمية، إسهاما إضافيا في عملية العطاء والأخذ في الألفية الثالثة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن ثقة النيجر وشعبها في الأمم المتحدة، التي تحاول بجدية شديدة بأن تقيم مؤسسات تنطوي على الأمل القائم على العدالة والمساواة والسلام والحرية والتقدم. وسوف تبني هذه القيم القرن الحادي والعشرين القادم الذي نتوقعه إذا كانت الأمم المتحدة أقوى وأكثر فعالية.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية النيجر على البيان الذي أدلى به توا.

**اصطُحب السيد ابراهيم آساني مایاکي، رئيس وزراء جمهورية النيجر، من المنصة.**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء مملكة نيبال.

**اصطُحب الرايت أونرابل كريشنا براساد بهاتاراي، رئيس وزراء مملكة نيبال، إلى المنصة.**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بالرايت أونرابل كريشنا براساد بهاتاراي، رئيس وزراء مملكة نيبال، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد بهاتاراي** (نيبال) (تكلم بالانكليزية): إنني أنقل إليكم، سيدي الرئيس، وإلى الأمين العام، كوفي عنان، وإلى كل الممثلين تحيات وأصدق تمنيات صاحب الجلالة الملك بيريندرا وحكومة وشعب نيبال. إن انتخابكم ليشهد على الاعتراف الواسع النطاق بإسهام بلدكم العظيم في النهوض بقضية حرية الشعوب وفي أعمال الأمم المتحدة. وأرجوكم أن تتقبلوا تهانئنا وتعهدنا بدعم جهودكم، وإننا لنشيد أيضا بسلفكم، السيد ديدييه أوبيرتي، على إدارته الحكيمة لأعمال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة.

إن شعب نيبال تأثر بالغ التأثر للخسائر الهائلة في الأرواح والممتلكات والمعاناة المروعة لشعوب تركيا واليونان وتايوان الناجمة عن الزلازل الأخيرة. وفي الواقع نحن نتعاطف مع مئات الآلاف من الناس في جميع أرجاء العالم الذين يعانون سواء من الكوارث الطبيعية أو الكوارث التي يتسبب فيها الإنسان.

وترحب نيبال ترحيبا حارا بتونغا وكيريباس وناورو بوصفها أعضاء جددا في الأمم المتحدة. إن انضمامها إلى المنظمة العالمية قد أثراها وعزز طابعها العالمي.

وبعد عودة النظام السياسي المتعدد الأحزاب في نيبال، أتيحت لي فرصة فريدة ومتميزة في مجال توجيه البلاد بصفتي رئيسا للوزراء خلال فترة شهدت نقطة تحول تاريخية وأسندت إليّ مسؤولية مزدوجة في مجال الإشراف على وضع دستور ديمقراطي جديد لمملكة نيبال وتنظيم إجراء انتخابات عامة حرة ومنصفة وسلمية في بداية العقد الأخير من هذا القرن، وبفضل ثقة الشعب وتوجيهه، وتعاون كل الأحزاب السياسية ومساندة صاحب الجلالة الملك، وأولا وقبل كل شيء، بإرادة الله، تم الاضطلاع بهذه المسؤوليات على وجه كامل.

ودستور مملكة نيبال لا يضمن للشعب حقوق الإنسان الأساسية فحسب، بل واستقلال القضاء أيضا فهو يحدد ويحمي الأركان الأساسية للديمقراطية البرلمانية في نيبال، ويحدد مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بوصفها مبدأ أساسيا من مبادئ السياسة الخارجية لبلادي، وإذ أمثل اليوم أمام جمعية الأمم، أود أن أؤكد من جديد التزام نيبال بمبادئ وأهداف الأمم المتحدة وأن أشارككم، باختصار، آمالنا وتطلعاتنا وآرائنا.

لقد احتفلنا العام الماضي بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يشكل معلما في تاريخ الإنسان. وهذا العام، تتيح الذكرى السنوية الخمسين لمعلم تاريخي آخر - اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ - فرصة أخرى للأمم المتحدة لكي تكرر تأكيدها على التزامها المتزايد بالديمقراطية وحقوق الإنسان وتحسين الأحوال المعيشية للشعوب. وعلى الصعيد الوطني، نعتبر حماية وتعزيز حقوق الإنسان شرطا لا غنى عنه في مجال تحقيق التنمية الشاملة للشعب. وإنني لا أعتقد أن الديمقراطية والتنمية إنما هما وجهان لعملة واحدة من الصعب ضمان وكفالة تحقيقهما إلا في ظل استتباب حالة من السلام والاستقرار في إطار نظام يقوم على المشاركة والحكم الرشيد.

إن نيبال دولة لها نظام ديمقراطي حديث تلتزم بشكل متزايد بمساندة حقوق الإنسان وتحقيق التنمية الشاملة لشعبها، وتواجه العديد من التحديات الفريدة التي ينوء بها كاهلها ويتميز بها بلد صغير غير ساحلي من أقل البلدان نموا توجد فيه جبال الهيمالايا وأراضي جبلية من الصعب العيش فيها ويعاني من أكبر المشكلات المعاصرة أي الفقر. ولم نشهد في أية مرحلة من مراحل التاريخ الفقر يقضي بهذا الشكل المنهجي على الثروة الروحية للشعوب في العديد من البلدان، بما فيها نيبال - بلد بوذا.

والقوة الدافعة وراء الجهود الإنمائية التي تضطلع بها نيبال هي السعي إلى بلوغ هدفنا الأعلى وهو القضاء على الفقر من خلال توفير العمل وتوليد الدخل والتعبئة الاجتماعية وتعزيز الرأسمال الاجتماعي في ظل نظام ديمقراطي يستند إلى القيم. ويكاد يكون لهذا البلد إمكانات لا حد لها في مجالي تنمية الطاقة الكهرمائية والسياحة، ولقد هيأنا الظروف التشريعية اللازمة لمشاركة المستثمرين الأجانب في هذه القطاعات وكذلك في قطاعات أخرى كالتجارة والخدمات المدرة للدخل في نيبال. والتزامنا بالتنمية المستدامة قد ترجم إلى عدة تدابير تهدف إلى الحفاظ على البيئة والتوازن الايكولوجي، بما في ذلك تخصيص جزء كبير من مساحة أرضنا لأغراض إقامة روضات للحياة البرية ومحميات طبيعية. وفي هذه المرحلة أود أن أكرر تأكيدي على التزامنا بتطوير لومبيني - مسقط رأس بوذا - بوصفها

نُصبا تذكاريا دائما للسلام ومزارا يحج إليه وميراثا ثقافيا من أعظم مواريث العالم.

ومما يثير إحباطي، أنه بالرغم من عقد عدة مؤتمرات قمة ومؤتمرات عالمية ومن الالتزامات الدولية لا يزال يشكل الفقر المدقع والجوع والمرض والأمية واليأس قدر معظم سكان العالم، فهناك مليار من الأشخاص، معظمهم من النساء، لا يعرفون القراءة أو الكتابة، كما أن هناك مليار شخص تقريبا يعانون من قلّة التغذية وسوء التغذية ولا يمكن لعدد مماثل من الأشخاص الحصول على مياه نظيفة أو مأوى أو رعاية صحية. ويموت العديد من الملايين قبل أن يصلوا إلى سن ٤٠ سنة.

ومما هو خطير بشكل مماثل، الفجوة الآخذة في الاتساع بين من يملكون ومن لا يملكون. والنتيجة التي خلص اليها تقرير التنمية البشرية لهذا العام أن هناك استقطابا غير معقول فيما بين الشعوب والبلدان وهو ما وصفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه شاذ وخطير. إن خُمس سكان العالم في أكثر البلدان دخلا يسيطرون على ٨٦ في المائة من الناتج القومي الإجمالي العالمي و ٨٢ في المائة من أسواق الصادرات العالمية في حين أن الخمس الأدنى في أكثر البلدان فقرا ليس لديه إلا ١ في المائة من كلتا الفئتين. إلى متى يمكن للعالم أن يواصل مسيرته بهذا الشكل بجزء صغير من سكانه يعيشون في حرية وازدهار بينما يعيش القطاع الأكبر منهم مقيدين وفي ظل ظروف مقنطة، قبل أن تدهمنا جميعا الكارثة؟

منذ سنوات قليلة، وبناء على طلب رؤساء دول أو حكومات رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي توليت رئاسة اللجنة المستقلة لتخفيف الفقر في جنوب آسيا كجزء من المساعي الإقليمية لوضع استراتيجيات وبرامج عمل إقليمية للقضاء على الفقر في جنوب آسيا. وتجربتي الخاصة كرئيس لتلك اللجنة تدفعني إلى نتيجة لا مفر منها. وهي أن هدف القضاء على الفقر يتطلب، بين أمور أخرى، إرادة سياسية مستمرة والتزاما عاليا ونهجا متكاملا ومنسقا وإجراءات وطنية حاسمة، يشارك فيها الجميع بما في ذلك المنظمات الجماهيرية ومنظمات المجتمع المدني ويدعمها في ذلك تعاون إنمائي دولي معزز.

ولكن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتناقص على نحو سريع والضغوط المتزايدة على وكالات الأمم المتحدة الإنمائية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تجعلان مهمتنا في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية أكثر صعوبة سنة بعد سنة. وينطبق هذا بصفة خاصة على أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية مثل نيبال. ولئن كنا نعرب عن تقديرنا العميق للمساعدة التي يقدمها شركاؤنا في التنمية فإننا نحث البلدان المتقدمة النمو وهي في وضع يمكنها من ذلك دون شك، أن تزيد بسخاء حجم مساعدتها الإنمائية الرسمية بغية تحقيق الهدف الذي وضعته هذه الجمعية. وإعادة توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية لصالح أقل البلدان نموا مجال آخر يستحق الاهتمام.

وبما أننا دولة ديمقراطية، فإن النساء اللائي يشكلن نصف السكان في أي بلد، يعتبرن العمود الفقري للمجتمع النيبالي. ولا يمكننا أن نتجاهل الحاجة الملحّة لتمكين النساء وتقدمهن. وقد وضعنا ترتيبات تشريعية تضمن مشاركة النساء في السياسة الوطنية وخصصنا لهن على سبيل الحصر ٤٠ ٠٠٠ مقعد في الأجهزة المحلية المنتخبة. وفي الانتخابات العامة الثلاثة التي أجريت منذ ١٩٩١ تزايد باطراد عدد النساء البرلمانيات لكننا نستهدف تحقيق المزيد. كذلك فإن معدل محو الأمية فيما بين النساء في تحسن مستمر. وقد اعترفت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التي قدمت نيبال تقريرها القطري إليها مؤخرا، بالتقدم المحرز في مركز المرأة بصفة عامة وبزيادة فهم المسائل المتعلقة بنوع الجنس وحقوق الإنسان للمرأة بين سكان نيبال. ونعلم أنه لا يزال أمامنا الكثير الذي يجب أن نعمله وقد التزمت بذلك شخصيا.

نحن ملتزمون أيضا بحماية وتعزيز حقوق الطفل وكذلك حقوق ومصالح القطاعات الأخرى الضعيفة والمحرومة في المجتمع. وباختصار أمامنا جدول أعمال كبير لبناء الأمة ولتوطيد مكاسب الديمقراطية وحقوق الإنسان والنهوض بالتزامنا الدولي في تحقيق السلم والتعاون والتنمية في العالم. ونتناول جدول الأعمال هذا بإحساس بالهدف والالتزام وذلك على الرغم من أن هناك العديد من الصعوبات الواضحة بما في ذلك المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية الناشئة عن تدفق ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ من بوتان. ونلتمس الفهم والدعم المستمرين من المجتمع الدولي لتهيئة بيئة تفضي إلى حل هذه المشكلة من خلال مفاوضات ثنائية. ونسعى أيضا إلى دعم من المجتمع الدولي لإعالتهم حتى يعودوا إلى ديارهم.

وأود أن أسجل تقديرنا وامتناننا للأمين العام كوفي عنان أبرز الموظفين العامين في العالم على جهوده وعلى النجاحات التي حققها في تخفيف حدة التوترات في جميع أنحاء العالم وفي حسم قضايا بدت مستعصية على الحل مثل قضية ليبيا والاستطلاع الشعبي في تيمور الشرقية. وقد تأثرت بدعوته القوية لانتقال الأمم المتحدة من ثقافة ردود الأفعال إلى ثقافة الوقاية. ولقد استرعى الأمين العام انتباهنا إلى المنافع والمخاطر الناشئة عن العولمة والى ضرورة تعزيز التعاون الدولي لمواجهة حالة الضعف في بلدان كثيرة وبصفة خاصة أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية. وكذلك إلى مشكلة تهميش أفريقيا.

ونلاحظ أن الأمين العام يشدد على صون السلم والأمن الدوليين باعتباره المسؤولية الأساسية التي تقع على عاتق مجلس الأمن. ونشكره أيضا على تفانيه في الإصلاح الشامل للأمم المتحدة وعلى اقتراحات الإصلاح التي تقدم بها. إن الإصلاح عملية مستمرة ولن يكون الإصلاح كاملا أو له معنى ألا إذا توصلنا إلى توافق عالمي في الآراء تجري المصادقة عليه بشأن أداء وتشكيل مجلس الأمن بعد إصلاحه. وبيان وزراء الخارجية الأعضاء الخمسة الدائمين بأن أية محاولة لتقييد أو تقليص حق النقض الذي يتمتعون به لن تفضي إلى عملية الإصلاح، أمر يبعث على خيبة أمل عميقة. وتؤيد نيبال الموقف المشترك لحركة عدم الانحياز في مؤتمر قمة دربان حول مسألة إصلاح مجلس الأمن ونرى بحزم أنه لا ينبغي لأية تدابير إصلاحية أن تقلص سلطة الجمعية العامة التي أقرب ما تكون برلمانا عالميا.

ولا يمكن للأمم المتحدة أن تستمر في العمل بفاعلية ما لم يتوفر لها أساس مالي سليم وعادل. وينبغي أن تدفع الأنصبة المقررة بالكامل وفي موعدها. وصون السلم إحدى أدوات الأمم المتحدة الفريدة وأكثرها فائدة في صون السلم والأمن الدوليين وقد شاركت نيبال في جهود صون السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة لأكثر من ٤٠ سنة في جميع أجزاء العالم، فهناك تقريبا ٣٥ ٠٠٠ فرد من قواتنا و ٨٠٠ فرد من رجال شرطتنا يعملون في عمليات صون السلم المختلفة وقد استشهد ٣٩ فردا منهم وجرح كثيرون في معرض أداء واجباتهم وسياسة نيبال الثابتة تتمثل في مواصلة ذلك العمل بل وفي زيادة الإسهام في عمليات صون السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة.

ومما يبعث على خيبة الأمل أنه لمدة ثلاث سنوات على التوالي لم يتمكن حتى الآن مؤتمر نزع السلاح وهو المحفل الرئيسي في الأمم المتحدة لمفاوضات نزع السلاح من الاتفاق على جدول أعمال. ولقد اتخذت بعض التدابير الهامة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح من غير العودة إلى مؤتمر نزع السلاح. وكدولة تستضيف مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، سيبقى التزام نيبال بنزع السلاح العام والكامل بما في ذلك نزع السلاح النووي، التزاما راسخا لا يتزعزع.

وفي أشهر الصيف من هذه السنة، شهدت منطقة جنوب آسيا اشتعال الحالية بين اثنين من الجيران القريبين منا. وقد سبب ذلك قلقا لنا لأنه انتهك سلاما كان مستمرا لفترة تقرب من ثلاثة عقود، كما أنه كشف خطأ أسطورة ترسخت في حقبة ماضية مؤداها أن البلدان التي تمتلك أسلحة نووية لن تشن حربا بالأسلحة التقليدية بعضها ضد بعض وخطر اندلاع حرب نووية عارضة تجتاح بلدانا أخرى تزايد بسبب قرب المسافة بين هذين البلدين. وإذ أطرح جانبا أسباب اشتعال الحالة تلك، فإنني أود أن أثني على رئيسي وزراء البلدين وحكومتيهما لما تحليا به من ضبط للنفس وحسن إدراك وحكمة في احتواء الصراع وإبداء درجة عالية من المسؤولية تجاه شعبيهما وتجاه بقية شعوب جنوب آسيا وشعوب العالم بأسره. وأود أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لأناشد رئيسي وزراء هذين البلدين أن يستأنفا حوارهما الذي بدأ في لاهور في شباط/فبراير الماضي.

وترحب نيبال باتفاق شرم الشيخ بين رئيس الوزراء باراك والرئيس عرفات باعتباره خطوة إلى الأمام لا رجعة فيها في عملية السلام في الشرق الأوسط. وهو يفتح الطريق أمام سلام عادل ودائم وشامل. ونأمل، من أجل إحلال السلام، أن تستأنف عما قريب المفاوضات بين سوريا وإسرائيل ولبنان وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بإشارة موجزة إلى رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، التي تتكون من البلدان السبعة في المنطقة وهي تمثل خُمس البشرية. إننا متحدون في جهد مشترك يرمي إلى تحسين نوعية الحياة لكل شعوبنا. وأتطلع إلى استضافة مؤتمر القمة المقبل لرؤساء دول أو حكومات منطقة جنوب آسيا الذي سيعقد في كاتماندو في غضون شهرين. وسيتضمن

جدول أعمالنا الهام قضايا مثل التجارة الحرة، والميثاق الاجتماعي للرابطة. كما أننا سنوقع اتفاقية إقليمية لمكافحة جريمة الاتجار بالنساء والأطفال. وسيكون ذلك علامة بارزة أخرى في عمل الرابطة، وهي رابطة إقليمية تكرس نفسها لخدمة السلام والتعاون في جنوب آسيا.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة نيبال على بيانه.

**اصطُحب الرايت أونرابل كريشنا براساد بهاتاري، رئيس وزراء مملكة نيبال، من المنصة.**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد الجماهيرية العربية الليبية، سعادة السيد أبو زيد عمر دورده.

**السيد دورده** (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): في البداية نعبر عن تهاني وفد بلادنا لرؤياكم، السيد الرئيس، تترأسون الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتباركم أحد مناضلي ناميبيا الشقيقة وأحد أبناء أفريقيا البررة. إن اختياركم بالإجماع لهذا الموقع الهام بالإضافة إلى عضوية بلادكم الشقيقة في مجلس الأمن في نفس الوقت لدليل دامغ على ما تتمتع به ناميبيا من احترام وتقدير من المجتمع الدولي بأسره. إن مواقف ناميبيا المتميزة في مجلس الأمن حيال القضايا الدولية الهامة لهي أدلة ثابتة على أن ناميبيا مستمرة في النضال من أجل الحرية والحق والسيادة والعدل، ولكن بأساليب ووسائل تختلف هذه المرة عن الأساليب والوسائل التي استخدمتها إبان كفاحها من أجل استقلالها.

ونحيي سلفكم السيد ديدييه أوبيرتي على إدارته الناجحة لأعمال الدورة المنقضية.

كما نرحب بكل من مملكة تونغا وجمهورية كيريباس وجمهورية ناورو أعضاء جددا بالأمم المتحدة.

إن سعادة كوفي عنان الأمين العام يستحق منا كل تقدير على جهوده المتواصلة لجعل هذه المنظمة أكثر تحررا وأقل خضوعا لسيطرة وتوجيه كبار هذه المرحلة التاريخية الحرجة.

لقد كان لهيئة الأمم المتحدة إنجازات غاية في الأهمية لعدة عقود خلت، لعل من أبرزها على الإطلاق دورها في تصفية الاستعمار المباشر وتحقيق الاستقلال للعديد من الدول التي نراها اليوم تحتل مكانها المناسب في عضوية المنظمة.

إن العالم قد شهد تغيرات جوهرية باتت تفرض بالضرورة وبالنتيجة إجراء جملة من التغييرات الجوهرية كذلك على هيئة الأمم المتحدة وهياكلها الأساسية لكي تصبح قادرة على أداء دورها كمظلة، وكملجأ، وكمرجعية للجميع. لقد خرج الاستعمار من الموانئ والمطارات بجنده المحتلين. وها هي مرحلة ما بعد انهيار التوازن الدولي تعيد المستعمرين بأشكال جديدة ووسائل جديدة ومداخل قديمة وجديدة.

يعود الاستعمار من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المالية والتكتلات الاقتصادية وحتى الأحلاف العسكرية عند الضرورة. ويعود بالمواثيق الدولية التي تفرض ومن خلال ما يسمى بالشرعية الدولية التي لم تعد سوى نتيجة لسياسات الإملاء الفوقي ترغيبا وترهيبا. ويعود من خلال ما أطلق عليه العولمة التي ليست سوى لتأكيد التبعية وترسيخها في الاقتصاد كما في السياسة والثقافة وحتى القيم الاجتماعية. ويعود من خلال الغزو المسلح المباشر إذا لزم الأمر والشواهد لا تزال ماثلة للعيان. ويعود من خلال سياسات الحظر ثنائيا ومن خلال ما يسمى بالشرعية الدولية. ويعود من خلال نزع السلاح ومنع التسلح انتقائيا. ويعود من خلال إلغاء سيادة الدول وليس مجرد انتهاكها. وها هم الآن يروجون للإجهاز على ما تبقى للدول من سيادة تحت شعار "التدخل لأسباب إنسانية". هذه الحجة مفضوحة تماما فلو أنهم يعرفون ما هي الإنسانية لما أنتجوا وخزنوا كل أنواع أسلحة الدمار الشامل، ولما اعتدوا على الغير، ولما قرروا حظرا على الدول ولا يزالون بغاية تجويعها وقتل شعوبها وإذلالها. نعلن رفضنا القطعي للتدخل تحت أي شعار.

هذا هو عالم ما بعد انهيار التوازن الدولي، الأقوياء الأغنياء يزدادون قوة وثراء، والضعفاء الفقراء يزدادون ضعفا وتفتتا وفقرا وحرمانا.

أمام هذه التغيرات الجوهرية بات غاية في الضرورة والأهمية والإلحاح أن تتغير هيئة الأمم المتحدة بما يجعلها قادرة على الاستجابة لمهامها الجديدة كمظلة، وكملجأ، وكمرجعية للجميع.

إن هذا التغير لن يتم من تلقاء نفسه ولن يأتي في شكل منة من الأقوياء. إنه لم يعد أمام الذين استضعفوا غير توحيد جهودهم وقواهم وإمكاناتهم وهي بلا حدود لإحداث هذا التغيير وفرضه.

بلادي تؤمن بأن التغيير المطلوب ينبغي أن يحقق ما يلي: أولا، سلطة اتخاذ القرارات في الأمم المتحدة يجب أن تكون للجمعية العامة التي تتساوى فيها الدول في السيادة. وثانيا، مجلس الأمن يصبح سلطة أو أداة تنفيذية للجمعية العامة. وثالثا، إعادة النظر جذريا في عضوية مجلس الأمن بما ينصف كل الأقاليم المغبونة وخاصة النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية. ورابعا، لوائح عمل مجلس الأمن يجب أن تصدرها الجمعية العامة الممثلة للمجتمع الدولي وإلا فلا معنى للقول بأن المجلس يعمل نيابة عن المجتمع الدولي. ولأنه ببساطة شديدة، غالبية المجتمع الدولي لم تشارك في صياغة الميثاق بل صاغته قلة قليلة من أعضاء الأمم المتحدة قبل ما يزيد عن نصف القرن. وخامسا، إلغاء كافة الامتيازات الناتجة عن انتصارات وهزائم الحرب العالمية الثانية، وعلى وجه الخصوص امتياز حق النقض وأي امتياز آخر يقف دون تحول أهم منظمة دولية إلى منظمة ديمقراطية في كل أعمالها.

رغم الأزمات والصراعات والحروب التي تعصف بالقارة الأفريقية، شهد هذا العام إرساء حلول لبعضها وظهور بوادر لحل العديد منها كما توجد مبادرات لحل ما تبقى. ونحن إذ نعبر عن الارتياح لهذا الاتجاه لا بد أن نذكر، وكما فعلنا دائما، بأن الصراعات والحروب الأفريقية ما هي إلا نتيجة لتقسيم القارة الأفريقية من قبل القوى الاستعمارية التي يجب أن تتحمل مسؤوليتها كاملة عن جميع الأضرار التي لحقت بالقارة بما في ذلك الاعتذار لشعوبها ودفع التعويضات المناسبة لها.

وكانت الحلول التي تم التوصل إليها لعدد من الصراعات الأفريقية نتيجة للجهود التي بذلتها منظمة الوحدة الأفريقية والتجمعات دون الإقليمية، وجهود عدد من الدول وبعض القادة الأفارقة الغيورين على قارتهم وعلى أمنها واستقرارها وتنميتها، وقد ساهمت ليبيا في تقديم ودعم تلك المبادرات ولا زالت تواصل متابعتها ومساندتها عن كثب، بالتنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية وكل الدول المعنية الأخرى، ومع سعادة الأمين العام للأمم المتحدة.

وبلادي، ومساهمة منها في دعم الجهود المبذولة لمعالجة الأوضاع في الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى، نجحت في عقد عدة لقاءات لقادة دول المنطقة تم فيها التوقيع على اتفاق سرت والذي اكتمل في لوساكا من أجل إنهاء النزاع في المنطقة.

وفي الصومال تواصل ليبيا مساعيها بالتنسيق مع كل الدول المهتمة والفئات المتصارعة من أجل تحقيق المصالحة الوطنية في هذا البلد المنسي، ونأمل أن تتوج هذه الجهود بعودة وحدة واستقرار الصومال.

ولقد ساهمت ليبيا، في إحلال السلام في سيراليون وإعادة الاستقرار لغينيا - بيساو، وفي الجهود التي بذلتها منظمة الوحدة الأفريقية لإنهاء نزاع الأشقاء في القرن الأفريقي بين إثيوبيا وإريتريا، وأوفدت مبعوثا من أجل وقف الحرب وإحلال السلام بين الدولتين الشقيقتين.

وإن المشاكل في أفريقيا لا تقتصر على الحروب والصراعات بل إنها تشمل الكثير من الميادين الاقتصادية والاجتماعية، فإن ٤٤ في المائة من سكان أفريقيا يعيشون في فقر مدقع. ومرض فقدان المناعة (الإيدز) يهدد سكان القارة بأكملها. والملاريا وغيرها من الأمراض المتوطنة في أفريقيا لا زالت تهدد أرواح الملايين. وفي هذا الصدد تدعو بلادي لإقرار وتنفيذ برنامج دولي للقضاء على هذه الأمراض بالقارة في أسرع وقت وإلا تعذر تطويقها والقضاء عليها.

إن جهود الدول الأفريقية لمواجهة وحل هذه المشاكل تحول دونها ديون القارة وأعباؤها، التي بلغت عام ١٩٩٨ مبلغ ٣٥٠ مليار دولار، أي ما يعادل ٣٠٠ في المائة من صادرات السلع والخدمات الأفريقية، وقد حان الوقت لإلغاء ديون أفريقيا والتعامل معها على أسس جديدة ومنصفة.

ولمواجهة هذه التحديات ولجعل أفريقيا تدخل القرن القادم قوية وموحدة دعا الأخ العقيد معمر القذافي، قائد الثورة في ليبيا، إخوته قادة أفريقيا لعقد قمة استثنائية استجابوا لها على نحو غير مسبوق، منذ إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية بحيث لم يتخلف أحد باستثناء الصومال لعدم وجود سلطة مركزية فيها. وكان في مقدمة الحضور ٣٩ قائدا أفريقيا وأربع رؤساء حكومات. وحضرها كذلك بعض حكماء أفريقيا من

الرؤساء السابقين والأمناء العامين السابقين لمنظمة الوحدة الأفريقية. وقد أسفرت القمة التي عقدت بسرت في ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر الجاري، والتي اعتبرت حدثا تاريخيا في حد ذاتها، عن إقرار إعلان سرت بإنشاء الاتحاد الأفريقي وبعث مؤسساته السياسية والاقتصادية والتشريعية، وهو ما يعني أن أفريقيا مصممة أكثر من أي وقت مضى على عبور واقعها بكل سلبياته إلى مستقبلها بكل آماله وطموحاته اعتمادا على إمكانياتها وقدراتها وجهود أبنائها بالأساس.

إن قضية فلسطين، لم تحل بعد، لتجاهل جوهر المشكلة. ففلسطين محتلة وشعبها مشتت كلاجئين في كل أرجاء المعمورة واستبدل بمهاجرين من كل أصقاع العالم، وما لم يوقف ذلك ويمكّن الشعب الفلسطيني من العودة إلى بلاده فلن يتحقق لا السلم ولا الأمن في منطقة المشرق العربي. ولا بد من إنهاء احتلال الجولان السوري كاملا. ولا بد من إنهاء احتلال الجنوب اللبناني وكل الأراضي اللبنانية، تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

نحن نطالب بالرفع الفوري للعقوبات المفروضة على العراق، كما نؤكد على أهمية المحافظة على وحدته وسلامة أراضيه واحترام سيادته وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، ووقف العدوان العسكري الذي يتعرض له.

وليعيش العالم في أمن وسلام عليه أن يتخلص من الرعب النووي الذي يهدد حياة كل الشعوب، فالتخلص من الترسانات النووية وكل أسلحة الدمار الشامل له الأولوية على غيره ويجب أن تكرس جهود نزع السلاح على المستوى الإقليمي والدولي للقضاء عليها، فبدون التخلص من هذا السلاح الفتاك من قِبَل من يمتلكونه الآن، لن يخلو العالم ممن يسعى لامتلاكه، ولا يمكن أن تكون لجهود منع الانتشار النووي أي قيمة فعلية إذا لم تصاحبها خطوات عملية من قِبَل المالكين للأسلحة النووية تبرهن على جدية التزامهم بما تعهدوا به. فهذان مساران إما أن يسيرا معا أو يتوقفا معا، ولا خيار في ذلك لأحد.

وإن منطقتنا العربية واقعة تحت تهديد السلاح النووي الذي تمتلكه تل أبيب وهو يمثل خطرا دائما يهدد شعوب المنطقة والمناطق المجاورة وما لم يتم التخلص من هذا السلاح في أسرع وقت فإن جهود منع الانتشار بالمنطقة مصيرها الفشل الذريع.

وإن ليبيا من بين دول جنوب البحر المتوسط، وتمتلك أطول ساحل عليه، ولذا فإن مصالحنا الحيوية تستدعي أن يكون بحر سلام وتعاون للمطلين عليه، ولن يتحقق ذلك إلا بسحب الأساطيل الأجنبية وإزالة القواعد العسكرية من المنطقة، فهي مصدر خطر دائم لكل شعوب المتوسط.

وما زالت عدة دول تواجه مشكلة إزالة الألغام وغيرها من مخلفات الحروب، والتي تسببت في خسائر بشرية ومادية بصورة متواصلة. وبلادي ليبيا من بين هذه الدول التي تضم مساحات شاسعة من أراضيها ملايين الألغام التي زرعتها دول الحلفاء والمحور أثناء الحرب العالمية الثانية. وإننا نجدد مطالبتنا للدول المسؤولة عن زرع تلك الألغام بتطبيق قرارات الجمعية العامة التي تقضي بنزع هذه الألغام وتقديم التعويضات اللازمة عن الأضرار الناجمة عنها.

إن ليبيا التي حققت بقيام الثورة عام ١٩٦٩ استقلالها الحقيقي والتام بأن أجلت القواعد العسكرية الأجنبية عن ترابها، كما حققت حرية قراراتها ومواقفها، تعرضت منذ ذلك التاريخ للأسباب المذكورة إلى حملات متواصلة لم تتوقف حتى اليوم. حملات إعلامية استهدفت التشويش على مواقفنا وتشويه صورتنا في العالم. فصوروا وقوفنا مع حركات التحرر من الاحتلال الأجنبي ومنصارتنا لها على أنها مساندة للإرهاب. واعتبروا وقوفنا إلى جانب المظلومين والمعتدى عليهم ومساعدتهم على تحرير أرضهم وثرواتهم والدفاع عن مصالحهم على أنه تدخل في الشؤون الداخلية للغير.

حملات استخباراتية لتنفيذ اغتيالات سياسية استهدفت على وجه الخصوص شخص قائد الثورة الأخ العقيد معمر القذافي عدة مرات.

حملات عسكرية بحرية وجوية على المياه الداخلية والمدن الرئيسية خاصة طرابلس وبنغازي حيث سقط عشرات الشهداء وأضعافهم من الجرحى فضلا عن الدمار في الممتلكات. ولقد كان الهدف الرئيسي مرة أخرى اغتيال القائد الأخ معمر القذافي الذي دمر منزله ومكتبه وخيمته.

ضغوط اقتصادية بدأت بالمقاطعة الانفرادية ثم الحظر الثنائي ثم الجماعي ثم تدويل الصيغ الثنائية

عندما أصبح مجلس الأمن الدولي رهن إشارتهم عقب انهيار التوازن الدولي، خاصة خلال السنوات الأولى للهياج الجنوني حسب تعبير سعادة كوفي عنان الأمين العام في تقريره للجمعية العامة قبل عامين.

لماذا وكيف فرض ذلك الحظر الدولي ولا أقول العقوبات الدولية، فالعقوبة تكون حسب اسمها عقابا ضد فعل ثبت بالدليل والبرهان ارتكابه، وصدر حكم نهائي من محكمة مختصة بإدانة مرتكب هذا الفعل.

فمجلس الأمن لم يبرز أحد أمامه أي دليل أو برهان يثبت قيام ليبيا أو حتى المشتبه فيهما من مواطنيها بارتكاب عمل أدى إلى سقوط طائرة البانام في رحلتها ١٠٣ فوق لوكربي الاسكتلندية. ومع ذلك صدرت قرارات الحظر باسم ما يسمى بالشرعية الدولية الظالمة والمظلومة في آن واحد، ظالمة لأن القرارات تصدر باسم المجلس ولكن المجلس مظلوم لأنه مجبر على الموافقة على استصدار قرارات بالضغوط السياسية والاقتصادية والتهديد. صدرت قرارات الحظر لمجرد اشتباه في مواطنين اثنين من مواطني ليبيا بينما كان الحظر ضد كل سكان ليبيا، أي عقوبات جماعية ضد شعب بأكمله لمجرد اشتباه لم يتم التحقق فيه أو التحقق منه ولا محاكمة المشتبه فيهما ولم تتم إدانتهما بعد. فأية شرعية هذه؟ بل أية مشروعية لهذه الشرعية في سنوات الهياج الجنوني؟

ملخص السيناريو السينمائي للاشتباه تم دحضه في حينه.

فمالطة أجرت تحقيقا رسميا أعلنت نتائجه بأن لا حقيبة بدون مسافر على الإطلاق سافرت على متن رحلتها المذكورة من مالطة إلى فرانكفورت. وسلطات فرانكفورت من جهتها حققت في الأمر وتوصلت إلى أنه لم يصل مطارها أية حقيبة بدون مسافر من مالطة ولم تغادره إلى لندن.

إذن من أين جاء الاتهام؟ وعلى أي أساس بُني؟

إن ما يستحق أن نذكّر به وباختصار شديد هو أنه منذ اللحظة الأولى لتوجيه الاتهام عبر وسائل الإعلام وقبل عرض الموضوع على مجلس الأمن عرضت ليبيا كل ما يلي:

أولا، طلبت من الطرف الآخر موافاة السلطات القضائية في ليبيا بما لديه من تحقيقات لتباشر تحقيقاتها في ضوئها، أو إيفاد محققين منها إلى ليبيا للاشتراك في التحقيق، أو إرسال قضاة ليبيين للاطلاع على الملف الخاص بهذه القضية، أو إجراء تحقيق من قبل طرف أو أطراف محايدة، أو أن تتولى الأمم المتحدة التحقيق، فرفض ذلك كله.

ثانيا، طلبت تطبيق المادة ١٤ من اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ في شأن أمن وسلامة الطيران المدني وطلبت اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، فرفضت كل هذه المطالبات وهذه العروض.

بعدما أصدرت محكمة العدل الدولية في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٨ حكمين يؤكدان اختصاصها بموجب اتفاقية مونتريال لصالح ليبيا، وبعد ما قررت حركة عدم الانحياز بواسطة وزراء خارجيتها في قرطاجنة بكولومبيا بتاريخ ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٨ رفع توصية لقمة الحركة في دربان بجنوب أفريقيا برفع الحظر عن ليبيا ما لم يستجب الطرف الآخر في هذا النزاع لتعليق العقوبات خلال مراجعة المجلس التالية والتي كانت مقررة خلال شهر تموز/يوليه ١٩٩٨، وبعد ما قررت قمة واغادوغو لمنظمة الوحدة الأفريقية بتاريخ ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، بأنها لن تلتزم بالعقوبات التي فرضها المجلس على ليبيا، إذا لم يقبل الطرف الآخر أحد الخيارات التي طرحتها المنظمات الدولية لحل الخلاف، عندها بات الطرف الآخر أمام خيارين لا ثالث لهما. فإما أن يقبل المحاكمة في بلد ثالث أو أن المجتمع الدولي سيرفع العقوبات مباشرة وخارج نطاق مجلس الأمن مما يهدد بمخاطر حقيقية تقوض سلطة مجلس الأمن بل بالأصح تقوض سلطة أولئك، أو ذلك الطرف على المجلس وهو الأهم بالنسبة له والأخطر، فضلا عن مشروعية التقدم باستشكال دستوري أمام الجمعية العامة خاصة بعد حكمي محكمة العدل الدولية وهي أعلى هيئة قضائية لهيئة الأمم المتحدة.

هناك استشكال دستوري بين هيئتين رئيسيتين من هيئات الأمم المتحدة، مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية، ونحن قد نتقدم لعرض ذلك على الجمعية في أي وقت.

فقبل الطرف الآخر بعد هذا على مضض وبغاية كسب الوقت وتفويت قمة عدم الانحياز في دربان ليلتف مرة أخرى باتجاه هدفه الأساسي ضد ليبيا. فأعلن قبوله

بالمحاكمة في بلد ثالث وقدم مشروع قرار سيء للغاية كالعادة إلى مجلس الأمن مع مشاريع وثائق أخرى فرض قبولها فرضا على المجلس بالوسائل المعروفة للجميع وفي مقدمتهم أعضاء المجلس.

مجددا يقف جل أعضاء المجلس مع ليبيا، ومجددا يعزز المجتمع الدولي مساندته القوية جدا لليبيا برسائل تعبر عن إرادة الغالبية الساحقة للمجتمع الدولي وجميعها موثقة رسميا ضمن وثائق مجلس الأمن.

إقرارا للحقيقة التي لم نحُد عنها مطلقا فلقد تعاطت المملكة المتحدة مع الموقف الليبي بجدية أكدت رغبتها في إحالة الأمر برمته إلى المحكمة الاسكتلندية بهولندا دون غيرها من جهات سياسية. ونحن نقول الحق لنا وعلينا.

وما تبقى تعرفونه جميعكم.

ففي الخامس من نيسان/أبريل الماضي وصل المشتبه فيهما طواعية إلى هولندا برفقة السيد هانس كوريل الأمين العام المساعد للشؤون القانونية. فهل التزم الطرف الآخر من جانبه؟ وهل مكن مجلس الأمن من احترام ما صدر باسمه من قرارات؟ أبدا. فما حدث هو أن الطرف الآخر منع إصدار قرار من المجلس بتعليق العقوبات ولم يوافق سوى على صيغة بيان للصحافة، ثم مرة أخرى تحت إلحاح مجموعة عدم الانحياز بالمجلس وباقي الأعضاء أعضاء المجلس وبعد رسائل وجهتها حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والجامعة العربية لكل من المجلس والأمين العام، قبل الطرف الآخر على مضض صيغة بيان رئاسي لتعليق الحظر.

وبعد ثلاثة أشهر من تعليق العقوبات أي في ٣٠ حزيران/يونيه قدم الأمين العام سعادة كوفي عنان تقريره للمجلس S/1999/726 وذلك عملا بالفقرة ١٦ من القرار ٨٨٣ (١٩٩٣) والفقرة الثامنة من القرار ١١٩٢ (١٩٩٨) اللتين طلبتا منه أن يقدم في غضون تسعين يوما تقريرا إلى المجلس عن امتثال ليبيا لما نصت عليه أحكام القرارين المذكورين. وفي ٩ تموز/يوليه ١٩٩٩ نظر المجلس في تقرير الأمين العام، ومنع المجلس من اتخاذ القرارات الواجب عليه اتخاذها برفع العقوبات بسبب تعنت دولة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية التي بلغ تهديدها إلى حد التهديد باستخدام حق النقض. الأمر الذي لا معنى له سوى أنه تراجع عما التزم به المجلس طبقا للفقرة ١٦ من قراره ٨٨٣ (١٩٩٣)، والفقرة الثامنة من قراره ١١٩٢ (١٩٩٨)، علاوة على أنه تجاهل لتقرير الأمين العام، الذي تؤدي محتوياته إلى نتيجة واحدة وهي أن ليبيا أوفت بالتزاماتها الواجب الاضطلاع بها عملا بقرارات المجلس.

ما هي المبررات التي تطلقها الولايات المتحدة لتهديدها باستخدام امتياز حق النقض لمنع مجلس الأمن من اتخاذ قرار برفع الحظر المفروض على ليبيا ظلما؟ أولها هو الاستمرار في ترديد نفس ما اعتادت على ترديده منذ افتعالها لقضية لوكربي وما قبلها، منذ أن أجلينا قواعدهم العسكرية عن بلادنا وأنهينا احتكاراتهم النفطية عن بلادنا. ومنذ أن حررنا ليبيا من استعمارهم لها وهم يرددون أن ليبيا تدعم الإرهاب. هذا هو السبب. واحدة من الحجج، أي الادعاء بأن ليبيا تساند الإرهاب، وقد أثبت تقرير الأمين العام، بما لا يدع مجالا للشك، بطلان هذا الادعاء ولكم الرجوع إلى الفقرات من ٢٩ إلى ٣٤ من التقرير، وصفحات كاملة أخرى تؤكد عدم صحة هذا الادعاء. ليس هذا فحسب بل إن تقارير وزارة الخارجية الأمريكية نفسها وتصريحات صادرة عن مسؤولين سابقين وحاليين بالإدارة الأمريكية تراجعت عن توجيه مثل هذا الادعاء على ليبيا.

إن ليبيا هي ضحية الإرهاب الأمريكي وليس العكس. إن من أقدم على ما أسلفنا من اعتداءات في موضع سابق بهذه الكلمة هي الولايات المتحدة الأمريكية. إن من آوى ويأوي ومول ودرب وسلح الإرهابيين وأوصلهم إلى ليبيا للقيام بأعمال إرهابية عام ١٩٨٤ وما بعده هو الولايات المتحدة الأمريكية. ومن يأوي الإرهابيين حتى هذا اليوم ممن تطالب بهم عدة دول لا يمكنه ولا ينبغي له أن يصف الآخرين بما ينطبق عليه هو من أوصاف.

إن ليبيا وقفت مع حركات التحرر. وخاصة في القارة الأفريقية، وذلك جهاد مشروع وليس مساندة للإرهاب.

والمبرر الثاني هو القول إن على ليبيا أن تتعاون مع المحكمة الاسكتلندية بهولندا؛ وهذا مبرر مردود عليه. فإضافة إلى أن ليبيا قد تعهدت بأنها ستتعاون مع المحكمة، وإضافة إلى أن هذا الأمر قد تم البت فيه بين السلطات القضائية للدول الثلاث بوساطة السيد كوريل، فإن تقرير الأمين العام قد أوضح أن هذه الفقرة أوضحت ذلك، وأنه بموجب الفقرة الرابعة من قرار مجلس الأمن

١١٩٢ (١٩٩٨) طلب المجلس من جميع الدول أن تتعاون، وليس من ليبيا فقط. والنص موجود وموثق ومنشور، نرجع إليه إذا اختلفنا. وما دام هذا التعاون مطلوبا من جميع الدول، فلماذا يستخدم مبررا لمنع مجلس الأمن من التصرف وفقا لما تعهد به نحو رفع الحظر المفروض على ليبيا؟ فضلا عن أن هذا الأمر فيه تعطيل للمحكمة. فالمحكمة تطلب التعاون، ونحن نتعاون معها في إطار تشريعاتنا السارية. هذا تدخُّل في شؤون المحكمة، أن تطلب دولة عضو في مجلس الأمن أن نتعاون نحن مع المحكمة. هذا تدخُّل في شؤون المحكمة، تدخل فاضح. والمحكمة ينبغي أن تكون مستقلة وينبغي أن تحترم، وتحترم من الجميع وليس من ليبيا وحدها.

والمبرر الثالث أمر من كل المبررات السابقة، إذ يطالبون ليبيا بدفع التعويض لأسر الضحايا فكيف يطالب بالتعويض، والمحكمة لم تجتمع حتى اليوم؟ فهي ستجتمع في ٤ شباط/فبراير لتبدأ جلساتها. والقاعدة القانونية تقول إن المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته. وبما أن المتهم بريء، فكيف يدفع؟ قالوا نجري تسوية خارج المحكمة، فلمن أنشئت المحكمة في هولندا؟ قالوا هذا موجود في قانون أمريكا. إن قانون أمريكا للأمريكيين وليس لليبيا. لقد أكدت الجمعية العامة والمجتمع الدولي في العام الماضي والعام الذي قبله أن قوانين الدول لا تسري خارج حدودها. فينبغي أن يوقف قانون القوة وينبغي أن تكون القوة فقط للقانون. ولقد استغرب الأمين العام نفسه في الاجتماع المشترك إذ قال لهم الآن قبل المحكمة؟ قالوا نعم قبل المحكمة، فقال وكيف ذلك؟ قالوا المحكمة ستحكم عليهما، وإذا حكمت المحكمة عليهما ففي ذلك الوقت تتعهد ليبيا بأنه لو صدرت إدانة ضدهما فليبيا على استعداد لأن تعوض. ولكن كيف تدفع دون أن يدانا؟ نحن نقول ببراءة مواطنينا ونقول ببراءة بلادنا، فكيف نطالب بإعطاء تعويض في موضوع نحن ما زلنا أبرياء فيه؟ هذا أيضا تدخل آخر في شؤون المحكمة الاسكتلندية ذات المقر في هولندا.

ثم، من يعوض ليبيا عن خسائرها التي تفوق ٧٠ مليار دولار نتيجة لسبع سنوات من الحظر الذي تم دون دليل؟ ومن الذي يعوضنا؟ هل هي الأمم المتحدة؟ وما ذنب هؤلاء الأعضاء حتى يدفعوا تعويضا لليبيا على شيء لم يصدروا قرار بشأنه؟ فلنحتكم للعقل، ولنحتكم للقانون ولنحتكم للعدل. وما دمنا قد اتفقنا على محكمة، فليترك الأمر للمحكمة. فما هذا السفه؟

إن وفاء ليبيا بالتزاماتها، إضافة إلى ما ورد في تقرير الأمين العام، أكدته قرارات القمة الأفريقية بالجزائر في شهر تموز/يوليه الماضي، وقرار مجلس الجامعة العربية في بداية شهر أيلول/سبتمبر الحالي، وبيان الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز منذ اسبوع، وهي تطالب كلها بالرفع الفوري للعقوبات كاملة. وهؤلاء هم الذين يمثلون الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي.

ومنع مجلس الأمن من اتخاذ قرار برفع العقوبات، والذي تأخر كثيرا، والتي ما كان يجب فرضها أساسا، يهدد مصداقية مجلس الأمن والثقة في مدى التزامه بقراراته وتعهداته، ويؤكد حقيقة أن المجلس لا يلتزم أو يعمل وفقا لإرادة المجتمع الدولي، ولا يعمل وفقا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، كما نصت على ذلك المادة ٢٤ من الميثاق. فلا يمكن أن تكون إرادة دولة واحدة ممثلة لإرادة المجتمع الدولي.

إن بلادي بعد كل ما تقدم تطالب بالآتي: أولا، الإسراع بإصدار مجلس الأمن لقرار بالرفع الفوري والكامل للعقوبات المعلقة حاليا المفروضة على بلادي. وثانيا، عدم العودة إلى تسييس القضية بعد أن أخذت مسارها القانوني، وتركها كليا كقضية قانونية للمحكمة الاسكتلندية بهولندا للنظر فيها من دون تدخُّل في أية جهة سياسية، بما في ذلك مجلس الأمن.

وإذا ما استمر منع مجلس الأمن من اتخاذ هذا القرار، فإن بلادي ستقدم على اتخاذ كل الخطوات التي تراها ضرورية لإنصافها، بما في ذلك التقدم بكم، أعضاء الجمعية العامة، ولكم هنا، باستشكالية دستورية بين محكمة العدل الدولية وبين مجلس الأمن، تعرض على الجمعية العامة لكي تبت فيها.

شكرا، سيدي الرئيس، وإن كنت قد أطلت فأرجو منكم الاعتذار والسلام.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لنائب رئيس الوزراء وزير الشؤون الخارجية في اليمن، معالي السيد عبد القادر باجمال.

**السيد باجمال** (اليمن) (تكلم بالعربية): يطيب لي أن أعبّر عن تقديري الكبير لانتخابكم رئيسا لهذه الدورة. وإنني ونيابة عن الحكومة اليمنية لأهنئكم على هذا المنصب الرفيع، ونحن على يقين أن أعمال الجمعية

العامة سوف تكلل بالنجاح بفضل قيادتكم الممتازة والمقتدرة.

إن العملية الديمقراطية في عالمنا اليوم تتجه نحو التوسع الحقيقي، وتتمتع اليوم باهتمام جميع الأمم على اختلاف عقائدها وأجناسها ونظمها. وتتأكد العملية الديمقراطية أكثر فأكثر ربطا بحقوق الإنسان وعلى وجه الخصوص حقه في التنمية المستدامة وفي المعرفة الشاملة وفي المساواة والعدل والسلام والاستقرار.

لقد ربطت الجمهورية اليمنية وحدتها وعلى نحو مطلق بالعملية الديمقراطية، كما جعلت من النهج الديمقراطي مسيرة متواصلة نحو التنمية الشاملة. وإن الدولة والمجتمع في نضال دؤوب من أجل أن تصبح الديمقراطية في بلادنا نهجا ثابتا وسلوكا راسخا يتطور يوما بعد يوم ليشكل في نهاية المطاف منظومة متكاملة لمسار الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ولقد شهدت الجمهورية اليمنية في يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر الحالي ولأول مرة في تاريخها انتخابات حرة ومباشرة لرئاسة الجمهورية عكست مصداقية النظام السياسي في البلاد وتعهداته الدستورية التي تقضي بإجراء انتخابات مباشرة لرئاسة الجمهورية على فترتين مدة كل منها خمس سنوات. وهذا دليل على أن الديمقراطية في اليمن أضحت نهجا ثابتا ومبدأ راسخا وخيارا وحيدا ومطلقا من أجل تحقيق تبادل سلمي للسلطة واحترام حقوق الإنسان وزيادة دوره ومشاركته في التنمية المستدامة والنهوض الحضاري للشعب.

إن المشهد الديمقراطي في اليمن قد تجلى في أسمى صوره في الانتخابات الرئاسية المباشرة التي عكست إرادة الشعب الحرة وحاجته للتنمية والاستقرار. إذ أفرزت نتائج الاقتراع السري المباشر مشاركة إيجابية في الانتخابات وفي جميع مناطق البلاد بنسبة ٦٦ في المائة من إجمالي عدد المسجلين في قوائم الناخبين، وإن الفائز برئاسة الجمهورية اليمنية علي عبد الله صالح للفترة القادمة قد حصل على نسبة ٩٦ في المائة من الأصوات وأن فترة رئاسية أولى وعهدا جديدا سيبدآن يوم الثاني من تشرين الأول/اكتوبر القادم الذي سيؤدي فيه الرئيس المنتخب بصورة مباشرة اليمين الدستورية أمام مجلس النواب اليمني.

**تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد انغولفسون (أيسلندا).**

إن رغبات الشعوب في تحقيق تقدم ديمقراطي إنما يعكس حاجتها للاستقرار وإنهاء حالات الطوارئ والاستثناء في حياتها وإن ذلك يتوافق تماما مع رغبتها في أن يشهد مستقبلها تحولات جذرية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا يتطلب عملا فعليا وجادا من الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية لدعم التنمية في البلدان ذات الديمقراطيات الناشئة، وتوفير سبل النماء ونقل المعرفة إليها، لكي تكون التنمية المستدامة قرينة وصنوا للديمقراطية، ومن أجل أن تصبح عملية المزاوجة بين التنمية والديمقراطية أحد شروط التقدم وباعثا على التعاون والتكامل الإنساني بين جميع أمم الأرض.

لقد عقدت ١٦ دولة منتدى الديمقراطيات الناشئة في العاصمة اليمنية صنعاء وأصدرت وثيقة هامة أطلق عليها "إعلان صنعاء" من أجل تعميق مفاهيم وإطار وتطبيقات العملية الديمقراطية في الواقع الحياتي وتحقيق المشاركة الشعبية الواسعة وتأكيد حقوق الإنسان في هذه البلدان.

وإنني إذ أؤكد هنا ما أعلنه فخامة الرئيس علي عبد الله صالح عن رغبة الجمهورية اليمنية في استضافة المؤتمر الدولي الخاص بالديمقراطيات الجديدة والمستعادة والمتوقع عقده في عام ٢٠٠٣ في آسيا.

إن عالمنا اليوم يشهد تحولات عميقة تمثل في جذرها بقايا من الحرب الباردة، كما تمثّل في ذات الوقت إرهاصات جديدة وبوارق أمل بأن التحولات القادمة ستكون لصالح السلام والتقدم الاقتصادي والتنمية، وأن الشعوب والقادة السياسيين والمفكرين قد سعوا واستوعبوا الدروس المستقاة من ظروف الصراع الأيديولوجي والعرقي ونفوذ القوة وتصادمها المأساوي. ولذلك، فإن السبيل الوحيد لتمهيد الطريق نحو السلام والاستقرار إنما يتأكد فقط في ظل لغة الحوار وسيادة النظام واستقرار العلاقات وانعدام الخوف والشك وعدم اليقين. فالحوار سيظل على الدوام الوسيلة الوحيدة الكفيلة بإخماد النيران وشيوع روح التسامح والتعايش وتعظيم قيم التعاون والتكافل والتكامل بين جميع الفعاليات والقوى النشطة من أجل السلام.

إن موقف الجمهورية اليمنية تجاه ما يجري اليوم في عالمنا يتمثل في الالتزام بمبادئ التعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ورفض استخدام القوة أو التلويح بها لفض المنازعات، والالتزام بنهج التفاوض والحوار السلمي لحل كافة القضايا، ومن بينها قضايا الحدود بين الدول وعلى قاعدة "لا ضرر ولا ضرار".

إن اليمن، باعتبارها عضوا في الأسرة الدولية وفاعلا في المنظومات الإقليمية، لتؤكد صراحة رغبتها الصادقة في الإسهام في الحفاظ على الأمن والاستقرار في كل من الجزيرة العربية والخليج والبحر الأحمر والقرن الأفريقي والمحيط الهندي. وتدعو الجمهورية اليمنية كافة الدول والشعوب لكي تواصل جهودها المخلصة والمثابرة لتحقيق التقدم الملموس في الحوار الدائر بين جميع الأطراف ذات العلاقة في هذه المناطق للوصول إلى تفاهم وعلاقات متوازنة وأسس ثابتة لتحقيق التعايش والوئام وإقرار السلام وتوفير شروط التنمية والتعاون.

لقد برهنت الجمهورية اليمنية عمليا على مصداقية مواقفها المبدئية، واحترامها للشرعية الدولية، وحرصها التام على الاستقرار والسلام في المنطقة، استشعارها لأهمية هذا السلام للعلاقات الاقتصادية والتجارية والملاحية الدولية، حيث قبلت بدون قيد أو شرط قرار هيئة التحكيم بشأن الخلاف على السيادة حول جزيرة حنيش اليمنية الكبرى الواقعة في البحر الأحمر بينها وبين جارتها دولة إريتريا، فقدمت مثالا ونموذجا لما يمكن أن تكون عليه الحلول السلمية عن طريق التحكيم الدولي لقضايا الخلاف والنزاعات بين الدول.

وإننا نتمنى أن تجد قضية الخلاف حول الجزر بين الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية طريقها إلى حل سلمي وفقا للمبادئ والقواعد المتعارف عليها دوليا في حل مثل هذا الخلاف، حرصا على تحقيق السلام والاستقرار والتنمية والتعاون في منطقتنا.

وانسجاما مع هذه المنطلقات والتوجهات الثابتة، فإن الجمهورية اليمنية ستظل وفية لمبدأ نبذ العنف ومكافحة الإرهاب بكل أشكاله وصوره ودوافعه، سواء صدر عن أفراد أو جماعات أو دول. وإن بلادنا تواجه هذه الظاهرة بكل قوة، وترى أن الإرهاب قد أضحى ظاهرة عالمية تستحق البحث على المستوى الدولي، وإيجاد الآليات والقواعد المتكاملة لمحاصرتها والقضاء عليها والتغلُّب على آثارها.

ولعلكم تتفقون معي في أن الحاجة باتت ملحة لإعادة النظر في سياسات فرض الحصار والعقوبات الدولية والتي برهنت التجربة على عدم فاعليتها في تحقيق الأهداف والمقاصد التي اتخذت من أجلها وعلى أن أضرارها الجسيمة تقع على الشعوب دون الأنظمة، وعلى الشرائح المتوسطة والدنيا بشكل خاص، وعلى الفئات الاجتماعية المستضعفة مثل الأطفال والنساء والشيوخ. إن الوضع في العراق لشاهد على ذلك، كما أن إلغاء العقوبات على الجماهيرية الليبية، بصورة نهائية، قد أضحى أمرا بديهيا بكل هذه التطورات والتجاوب مع قرارات مجلس الأمن بشأن قضية لوكربي من قبل القيادة الليبية. كما أننا نطالب برفع العقوبات المفروضة على السودان الذي يُجري اليوم حوارا داخليا وديمقراطيا لتعزيز الوحدة والوئام الوطني.

إن الحروب والمصادمات لا ينتج عنها سوى المآسي الإنسانية المتمثلة في التهجير والأسر والفقدان والاحتجاز القسري والفرار من أتون الحروب بحثا عن ملاجئ وأمكنة آمنة للحياة، وبهذا الصدد، فإن بلادي تؤكد ضرورة التعامل الإنساني والحضاري مع مسألة الأسرى والمفقودين والمختفين قسريا نتيجة الحروب والصراعات والمصادمات بكل أشكالها.

وبهذا الخصوص، فإن لدينا أملا كبيرا في أن تجد قضية الأسرى الكويتيين وغيرهم حلا موضوعيا وإنسانيا يساعد على تهيئة الأجواء للمصالحة وتحقيق الوفاق والسلام والاستقرار في المنطقة.

ومن المعروف أنه تقع على المجتمعات التي تستقبل اللاجئين الفارين من أتون الحرب والاضطهاد أعباء جسيمة، وتتحمل تبعات مأساوية، وتواجه أخطارا بيئية وصحية خطيرة على شعوبها. كما تواجه مصاعب اقتصادية ومالية كبيرة جراء استقبالها لهؤلاء اللاجئين. وإنه من المؤسف أن يتحول العمل الإنساني الذي تقوم به بعض البلدان تجاه اللاجئين إلى كارثة ومأساة حقيقية لها. وهو ما يحصل اليوم على أراضي الجمهورية اليمنية بسبب التدفق اليومي والمتزايد للاجئين القادمين من القرن الأفريقي المشتعل بالحروب الإقليمية والأهلية والفتن المحلية.

إن الجمهورية اليمنية تناشد المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته تجاه هذه القضية الإنسانية التي تثقل كاهل الدولة والمجتمع اليمني، وذلك عن طريق زيادة جهود المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وبتضافر دولي أشمل يضم جميع الدول المانحة والقادرة على تقديم المساعدات الطارئة والمستديمة.

ذلك أن إبقاء مثل هذه الظاهرة والحالات اللاإنسانية إنما يعكس تدهورا مأساويا في حقوق الإنسان وتراجعا مريعا للقيم السوية للأمم المتحضرة. إننا ولا شك نحتاج إلى تطوير الآليات ووضع الوسائل الضرورية لمعالجة كل هذه الحالات، وهذا هو من صلب وجوهر عمل الأمم المتحدة.

وفي نفس الوقت، نود التأكيد هنا أنه آن الأوان لأن تتكافل مجددا جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وكل الأطراف ذات العلاقة من أجل الخروج بالأوضاع في الصومال إلى حلول عملية تساعد على استعادة وحدة الصومال وسلامة أراضيه وتساعد على تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

إن السلام الذي تنشده شعوب المعمورة هو ذلك السلام القائم على العدل والمساواة واحترام حقوق الإنسان، والابتعاد عن الظلم والتعسُّف وازدواجية المعايير.

ولذلك، فإن الجمهورية اليمنية، التي أيَّدت وباركت جهود التسوية السلمية في الشرق الأوسط ترى أن السلام الشامل والعادل والدائم ينبغي أن يرتكز أساسا على استعادة كافة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف، وكذلك استعادة الشعبين السوري واللبناني لأراضيهما المحتلة من قِبَل إسرائيل.

وفي الوقت الذي ينظر فيه الجميع الآن إلى عملية تحريك السلام في المنطقة بإيجابية وتفاؤل، فإن على إسرائيل أن تدرك أن السلام العادل والشامل والدائم هو مطلب حقيقي لشعوب المنطقة، كما أنه مطلب إقليمي ودولي وإنساني وذلك من أجل فتح صفحة جديدة في حياة الشعوب وعلاقاتها، وإسدال الستار على مآسي الماضي والتخلي عن كل الأحقاد والضغائن وتوفير فرص أوسع للتسامح بين الأديان والثقافات والأعراق وهذا كله مدخل حقيقي للاستقرار والطمأنينة والتفاهم بين دول وشعوب المنطقة.

إن الحقيقة الماثلة أمامنا اليوم ونحن نعبر المساحة الزمنية إلى نهاية الألفية الثانية، هي أن المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تزداد سرعتها وحركتها وتتشعب وتتعقد صلتها أكثر فأكثر بالعوامل المختلفة في الزمان والمكان. ولذا فنحن مطالبون جميعا بالتعاون والتجاوب المسؤول لخلق مناخات صحية لبناء نظام عالمي جديد أساسه العدل وحرية الاختيار والتسامح والشراكة الحقيقية بين جميع الفعاليات الحكومية وغير الحكومية وعلى المستويين الإقليمي والدولي لكي يتأكد على الدوام توازن المصالح والشعوب بالانتماء إلى كل ما هو إنساني ونبيل ويتجسَّد في الحياة عملا مثمرا ومفيدا للبشرية جمعاء.

وإذا كان أحد مقاصدنا الرئيسية يتجه نحو إصلاح الأمم المتحدة وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن والمؤسسات الدولية، فإن هذا العمل يحظى بكل الاهتمام والتأييد. ونبارك في نفس الوقت للسيد الأمين العام مبادراته وإجراءاته وتدابيره من أجل الوصول إلى غاية إصلاح الأمم المتحدة وآلياتها وطرق عملها، تجسيدا لتوسيع الممارسة الديمقراطية وتحقيق الشفافية في العمل والمشاركة الفعالة.

وبهذا الصدد، فإننا نؤكد مرة أخرى تأييدنا لمجموعة العمل المفتوحة العضوية التي أنشئت لهذا الغرض، كما نرحب بتعاون الفريق العامل فيها، وندعو إلى مواصلة عمله وإنجاز مهمته مبكرا، على أن تؤخذ بعين الاعتبار أهمية استيعاب المتغيرات الجوهرية وذات الطابع المحوري في العلاقات الدولية خلال السنوات الأخيرة.

أكرر تقديري العالي لشخصكم والشكر موصول لكم ولجميع المشاركين في هذه الدورة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتجارة الدولية في سانت لوسيا، معالي الأونرابل جورج أودلوم.

**السيد أودلوم** (سانت لوسيا) (تكلم بالانكليزية): بينما يسدل الستار على القرن العشرين، فإن مؤسسة العصر

الشهيرة هذه، الأمم المتحدة، تحظى بوجود أفريقيين موقرين على رأسها. فالسيد ثيو - بن غوريراب المكافح البارز من أجل الحرية في ناميبيا، يشغل مقعد رئاستنا، بينما أميننا العام ذو المبادئ، ذو العزم وذو القدرة على الإقناع، كوفي عنان، يتحرك بنشاط مثل نهر أول مان الشهير هادئا دون توقف في سعيه لتحقيق السلام العالمي والتنمية البشرية. وإذا كانت أفريقيا هي الطابع الأخير للقرن العشرين، فإن العدالة الخيالية تتطلب أن تكون أول ما يشغلنا في القرن الحادي والعشرين. وهذا المحفل الدولي يجب أن يصحح التوازن عبر القرون. ويجب أن ندفع الثمن نظير تقصيرنا لأداء الواجب تجاه رواندا والكونغو. ويجب أن نزيل معقل الفصل العنصري المتبقي، ويجب أن نقفز قفزة هائلة في القضاء على الفقر والمرض بالتصدي لأسباب الفقر.

لقد تخطت بلدان البحر الكاريبي دائما قيود الحجم والموارد لتتبنى رؤيا عالمية لعالم متحرر، وتحرير أفريقيا له دور عضوي في هذه العملية. إن مفكرين كاريبيين مثل بادمور، وك. ل. ر. جيمس، والاستاذ آرثر لويس، والدكتور إريك ويليامز والدكتور والتر رودني سعوا جميعا إلى جعل العالم يشعر بالدور الحافز الذي يجب أن تقوم به أفريقيا في التنمية العالمية.

إلا أننا نعترف، بأن الشرط الأساسي للوفاء بهذا الدور يجب أن يكون التغلب على التخلف الاقتصادي الذي يحيق بتلك القارة. ولكن إذا أردنا أن نحرز التقدم في ذلك الاتجاه، يجب أن تكون لدينا الجرأة لنقر أولا بأن الخلافات فيما بين بلدان أفريقيا لها دخل كبير في هذه الظروف. ففي عصر اتحدت فيه مناطق جغرافية أخرى وقارات من أجل إحراز تقدم اقتصادي، لا تزال القارة الأفريقية منقسمة على نفسها. ولذلك حان الوقت لكي تفعل منظمة الوحدة الأفريقية أكثر من مجرد إصدار إعلانات عن الوحدة. واتحاد عموم أفريقيا يجب ألا يظل متوقفا عن النمو كما كان على عتبة الستينيات. ويجب على زعماء ورجال الدولة الأفارقة أن يظهروا ما أظهره نيلسون مانديلا من عزم وإصرار، وأن يوفروا للأطفال الأفارقة، الذين ولدوا والذين لم يولدوا بعد، الأمل في مستقبل أفريقيا.

وفي هذا الصدد، فإن نتائج مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد مؤخرا في الجزائر تستحق الترحيب الكبير لأن مؤتمر القمة أعرب عن شعور جديد بالأهمية والالتزام من جانب زعماء أفريقيا الجدد. والأمم المتحدة يجب ألا تتوانى عن تأييد هذا التطور التقدمي. ومن جانبنا، فإن سانت لوسيا، إذ تعي التراث الأفريقي لشعبنا، ستحفز زملاءنا الكاريبيين على النظر في التقدم بطلب منحهم مركز المنتسب إلى منظمة الوحدة الأفريقية، وزيادة تعزيز تضامننا في المحفل الأفريقي، والكاريبي، والخاص بالمحيط الهادئ.

إن دعوتنا من أجل الوحدة ليست موجهة إلى اخوتنا في أفريقيا فحسب. وإنما موجهة أيضا إلى جميع البلدان النامية، سواء كانت في منطقة البحر الكاريبي، أو أمريكا اللاتينية، أو آسيا أو في أي مكان آخر. وإذا أردنا نحن، في العالم النامي، أن يكون لنا مستقبل أفضل في الألفية الجديدة، وإذا أردنا أن نجني الثمار من الأنظمة الدولية الجديدة التي تتطور حولنا، فلا يمكننا أن نعتمد على حسن نية بلدان العالم المتقدم النمو فحسب. ويجب أن تكون هناك وحدة عمل وهدف بيننا؛ ويجب أن تكون هناك نهاية للتقاتل الداخلي، والمناوشات، والحروب بيننا. ومؤتمر قمة الجنوب - الجنوب في هافانا في العام القادم سيوفر فرصة ممتازة لتعزيز التضامن بشأن مسائل ذات اهتمام مشترك ولاتخاذ ما يلزم بشأن جدول أعمال تطلعي من أجل تنمية شعوبنا.

وفي كمنولث الكاريبي، نحن أعضاء الجماعة الكاريبية، يمكننا أن نشعر بالفخر إزاء حركة التكامل المنخرطين فيها طوال ٢٥ عاما. وإننا بصدد إكمال ترتيبات إنشاء سوق واحدة واقتصاد واحد، وتشكيل محكمة عدل كاريبية تكون محكمة الاستئناف النهائية للبلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية. ولكن، من المؤكد أنه علينا أن نسلّم بأنه، وإن كنا نحرز تقدما، فإننا لم نحرز التقدم الكافي. وفي تشرين الأول/أكتوبر، سيجتمع رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية في دورة خاصة في ترينيداد وتوباغو لدراسة مستقبل الحكم في الجماعة الكاريبية. ونحث زعماء الجماعة، في هذا الاجتماع الأخير في القرن الحالي، على اتخاذ قرارات بشأن مستقبل الجماعة تمحو من ذاكرة شعب الهند الغربية كل الأذى، والألم وجوانب الإحباط من جراء فشل محاولاتنا لتكوين اتحاد سياسي وثيق أثناء القرن الحالي. وليكن اجتماع تشرين الأول/أكتوبر نقطة الانطلاق التي تقود أبناء الهند الغربية إلى مرحلة جديدة حقا. وليدخل شعبنا الألفية الجديدة في ظل جماعة كاريبية متكاملة تماما في المجالين الاقتصادي والسياسي.

ويمكننا أن نوسع هذه الصورة لكي تتضمن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقتنا. ومما أسعد حكومة بلادي استضافتها في أيار/مايو من هذا العام حلقة الأمم المتحدة الدراسية السنوية للجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار لاستعراض التطورات الاقتصادية والسياسية والدستورية فيما تبقى من الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وهذه الحلقة الدراسية التي نجحت نجاحا كبيرا جمعت ممثلي حكومات ومنظمات غير حكومية، وخبراء من منطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ. وقد تمخض هذا النشاط الهام عن اعتماد اللجنة الخاصة توصيات هادفة تعزز إنهاء الاستعمار في هذه الأقاليم. وتحقيقا لهذا الغرض، نؤيد بقوة إعلان عقد ثان لإنهاء الاستعمار بغية التركيز على التطورات الاقتصادية - الاجتماعية، والسياسية، والدستورية فيما تبقى من الأقاليم الجزرية الصغيرة، التي تشكل أجزاء لا تتجزأ من كل من منطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ.

ولكن تحقيق هذه الأهداف الإقليمية يؤذن بظهور كوبا بوصفها قوة حيوية ومبدعة في تكامل منطقة البحر الكاريبي وفي تطورها. ولكن هذا الظهور يحبطه عجز الأمم المتحدة عن تسخير الإرادة السياسية لإزالة الجزاءات غير الإنسانية التي فرضتها الولايات المتحدة على الشعب الكوبي رغم عمليات التصويت المتلاحقة التي تجرى كل سنة بانتظام في الجمعية. ففي الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، صوت ١٥٧ بلدا لصالح القرار ٤٦/٥٣ بإنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا. ولكن التجاهل القاسي للإرادة الجماعية للجمعية هو المحك الذي يميز العلاقة بين الدولة العظمى العملاقة و ١٨٧ دولة قزما تتكلم وتصوت في هذه الهيئة. أين الديمقراطية التي نتحدث عنها؟ وأين الاحترام المتبادل للدول ذات السيادة؟ وأين الإنسانية؟

إن الأحداث الواقعة في رواندا، وكوسوفو، وتيمور الشرقية تعلم المجتمع الدولي دروسا جادة. فشبح الأمم المتحدة الواهنة التي تتطلع بلا حول ولا قوة بينما تتدخل الدول الأعضاء من طرف واحد يشكل كابوسا عشية الألفية الجديدة. ولهذا، تؤيد سانت لوسيا بقوة دعوة الأمين العام كوفي عنان إلى تمكين الأمم المتحدة من اتخاذ إجراءات سواء كانت عسكرية أو غير عسكرية، لوقف الجرائم المرتكبة ضد البشرية.

ولا يزال يشغل سانت لوسيا الإنهاك والتهميش المنتظمان للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يجري استرعاء الاهتمام إلى أنشطتها التنفيذية وبرامجها الإنمائية، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونطالب البلدان المانحة بإعادة النظر في آثار تخفيض الميزانية على البرامج الإقليمية والقطرية.

ونحن نحتاج إلى أمم متحدة لا تستخدم قدراتها في حفظ السلام والشؤون الإنسانية فحسب، بل وتضطلع أيضا بدور رئيسي في إدارة العولمة وتحرير التجارة بحيث نكفل أن تعنى العولمة بالتنمية.

وينبغي للبشرية عامة أن تدلل على وجودها بالاستجابة الفورية من جانب كل بلد للكوارث الطبيعية في البلدان الأخرى. وكان شعب تايوان آخر ضحايا الزلازل المدمرة، التي راح ضحيتها آلاف الأبرياء. ونحن نعرب عن مواساتنا له. وفي هذه اللحظات الحرجة تظهر روح الأخوة. وكان هناك أمل عارم نتيجة الأنباء التي أفادت بأن جمهورية الصين الشعبية قد تعهدت بتقديم المساعدة إلى أهالي تايوان، عبر مضيق تايوان. فلنأمل أن يعمل الباري بطرقه الخفية على تحقيق إعادة توحيد الشعب الصيني بالطرق السلمية التي يتفق عليها الطرفان بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الصين.

ولا تزال دولتنا الجزرية مونتسيرات تناضل من أجل العودة إلى وضعها السوي بعد التدمير الذي تسببت فيه الثورات البركانية. إلا أن المجتمع الدولي ما زال يستبعد هذه الجزيرة الصغيرة من المساعدات الميسرة على أساس إجمالي ناتجها القومي المرتفع لكل فرد، نظرا لقلة عدد سكانها وتدفقات المساعدة التي تأتي أساسا من المملكة المتحدة. وينبغي للأمم المتحدة، وبخاصة لجنة السياسة الإنمائية، أن تضطلع بدور قيادي في إعادة النظر في معايير تقديم المساعدات الميسرة لكي تتضمن أوجه الضعف، والبيانات النوعية، بما فيها الانفتاح الاقتصادي والصدمات الاقتصادية. وستظل التنمية المستدامة للبلدان النامية الصغيرة حلما ما لم تجر معالجة أوجه التحيز الأساسية هذه فيما يتعلق بالهياكل والنظم.

ويشغل سانت لوسيا على وجه الخصوص استبعاد الشركات عبر الوطنية من القواعد التي تضعها منظمة التجارة العالمية للانخراط في التجارة، حيث أن هناك نسبة كبيرة من تمويل تنميتنا يأتي من الاتجار بسلعة أساسية واحدة. وستواصل سانت لوسيا المطالبة باتخاذ

نهج موحد للنظر في التجارة والتمويل في إطار المؤتمر القادم المعني بالتمويل من أجل التنمية، وبمشاركة جميع الأطراف، بما فيها مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، بقيادة الأمم المتحدة.

والنزاع حول ترتيبات تسويق الموز نزاع مقيت بصفة خاصة. فتجري معاقبة شعوب البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من خلال الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة على دعم حكوماتها لنظام تسويق الموز. وما زال ذلك البلد يشجع مصالح شركاته عبر الوطنية التي تشترك في تجارة الموز على حساب الاقتصادات الأصغر. وهناك الآن مقترحات مطروحة تهدف إلى وضع نظام جديد يتفق ونظام منظمة التجارة العالمية لتسويق الموز في أوروبا. وترى جميع الأطراف، وبخاصة البلدان المنتجة، أن أفضل نظام يمكن تطبيقه بالنسبة لجميع الأطراف المعنية نظام حصص معدلات التعريفة. واستمرار حصص معدلات التعريفة أمر ضروري لكفالة استمرار توليد السوق للأسعار المناسبة.

ومع ذلك، تروج، بدلا من ذلك، شركات الولايات المتحدة عبر الوطنية المنخرطة في هذا المجال آلية تعريفية بسيطة أو خطية تجلب العواقب الوخيمة على المنتجين الكاريبيين. وتعرب سانت لوسيا وغيرها من البلدان الأفريقية والكاريبية وبلدان المحيط الهادئ عن امتعاضها من هذه التوصية. ونحن نرجو من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي أن تعيد النظر في هذا الاختيار، وأن تنظر في الآثار التي يتركها على سانت لوسيا وغيرها من البلدان الأفريقية والكاريبية وبلدان المحيط الهادئ. ونحن شركاء تجاريون غير متساوين أصلا، وينبغي لمنظمة التجارة العالمية ألا تخضع الاقتصادات الصغرى للتحرير والمنافسة المطلقة على قدم المساواة مع اقتصادات وشركات متقدمة عنها تقدما كبيرا ثم تتوقع للاقتصادات الصغرى أن تبقى. وسانت لوسيا تطالب مرة أخرى المجتمع الدولي، بما فيه منظمة التجارة العالمية، بأن يفرق بين الشركاء في التجارة، وأن يعزز التجارة العادلة من خلال المعاملة الخاصة والتفضيلية، ليس على أساس طوعي، بل بوصفها التزاما تعاقديا.

لقد كانت سانت لوسيا دائما في طليعة صراع الدول الجزرية الصغيرة من أجل البقاء. وأقتبس من الكلمات التي وردت على لسان رئيس الولايات المتحدة في خطابه الأخير أمام الجمعية العامة حين قال:

"يجب أن نرفض قبول مستقبل يعيش فيه جزء من البشرية على قمة الاقتصاد الجديد، بينما يعيش الجزء الآخر يصارع من أجل البقاء وهو على شفا هاوية الفناء". (A/54/PV.6)

وقد تركتنا العولمة عى شفا هاوية الفناء. ونحن نشكر أوروبا على تعاطفها مع مواطن ضعفنا، ونأسف لأنها اجتذبت لعنة الجزاءات على الآلام التي تجشمتها. وبين البلاغة والواقع يكمن جرح مفتوح من خيبة الأمل واليأس. وقد طرح الرئيس كلينتون، وعن حق، هذا السؤال:

"هل ستأتي العولمة بازدهار يعيش في ظله الجميع، أم ستجعل اليائسين في العالم أكثر يأسا؟ (المرجع أعلاه)

وسانت لوسيا يمكنها أن تشهد وعن ثقة على حقيقة أن الدول الصغيرة والعالم النامي أصابهما اليأس وأن يأسهما يتضاعف لأن انشغال العالم بالمال، والأسواق يعجل بتدمير القيم والمعايير المقدسة في بلداننا.

"بئس الأرض التي تعجّل بشرورها فتتراكم فيها الثروة ويتساقط الرجال". (أوليفر سميث، القرية المهجورة)

إن الانحطاط وفساد القيم الأخلاقية اللذين هيمنا على جزيرتنا التي كانت لنا فردوسا بلغا حدا لا يصدقه عقل. والمؤامرة التي تهدد بتدمير قطاع الموز في بلدنا لم تترك لنا سوى السياحة كاستراتيجية للتنويع. وهناك وحشان توأمان، أي المخدرات والجريمة، ينذران باجتياحنا، والدنس الذي يطفح من قنوات التلفزيون يصب في بيوتنا. وبعض هذه البيوت لا تزيد عن كونها أكواخا حقيرة يعيش سكانها على الدين ليلا وعلى البطالة نهارا. لقد عم الفساد كل شيء، وأصبحت النسوة يستوردن من أقاليم قريبة لترويج تجارتهن الخسيسة بأجسادهن العارية.

لقد فقدنا براءتنا؛ وهذا هو الإرث الأكيد الذي سنجنيه من العولمة. ولا يمكننا أن نتمايل طربا من الطنطنة حول الشراكة، عندما يكون منطق العولمة الذي لا يرحم موجها نحو تقطيع الأوصال والتهميش والطرد والإهمال. وعلى العالم النامي أن يركز كل اهتمامه على جولة سياتل، وأن يكفل ألا تسحقنا الموجة الكاسحة

لتحرير التجارة والأسواق المفتوحة في طريقها. وإذا كان في تزمت الدول القوية في عقائدها وعدم مرونتها تهديد لبقائنا، فعلينا إذن أن نتكاتف معا في "نقابة للفقراء"، لنبحث عن العدالة والإنسانية. وما من ضرورة لشرب السم، ولا يمكن أن يتوقع منا أن نتجرع كأس العولمة الممزوج بالسم لنسجل الأمجاد في صفحات الألفية الجديدة. نريد ألفية جديدة تشكلها الدول الأعضاء كافة، وتعالج احتياجات ومصالح الجميع، ويستفيد منها الجميع.

نحن نتشاطر مخاوفنا مع هذه الهيئة. وسوف نعمل في أحضان ميثاقها الحكيم، ولكننا سنصف العولمة بكلمات الشاعر الأيرلندي ويليام بتلر ييتس التي تقول:

"وما هذا الوحش الفظ الذي دنت ساعته أخيرا،
ويمشي مترنحا نحو بيت لحم لكي يولد من جديد؟"
(المجيء الثاني)

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لوزير العلاقات الخارجية في السودان، معالي السيد مصطفى عثمان اسماعيل.

**السيد اسماعيل** (السودان) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أرجو أن تسمحوا لي أن أبدأ خطابي بتقديم التهنئة الخالصة للسيد ثيو - بن غوريراب، باسم وفد بلادي، بمناسبة انتخابه رئيسا لهذه الدورة. ونحن على يقين من أن خبراته ومقدراته المشهودة، ستفضي بهذه الدورة إلى النجاح الذي ننشده. ونؤكد له أن وفد بلادي سيتعاون معه من أجل هذه الغاية.

كما نود أن نعرب عن تقديرنا لسلفه الذي قام بجهود مقدرة تكللت بإنجاح الدورة المنصرمة.

وأود أيضا أن أعبّر عن تقديرنا للسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، وجهوده في قيادة المنظمة. كما أرحب بانضمام الدول الثلاث، جمهورية كيريباس، وجمهورية ناورو، ومملكة تونغا للمنظمة.

سيدي الرئيس، استجابة لندائكم بالاختصار، وكسبا للوقت، لن أتطرق إلى كل النقاط الواردة في الخطاب الذي أمامي. وأرجو أن يتم اعتماد النسخة المطبوعة الموزعة كاملة في المضابط.

لقد شهد السودان، منذ مخاطبتي لهذه الجمعية قبل عام، تطورات عديدة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث تمت إجازة دستور دائم أقره الشعب بأغلبية ساحقة عبر استفتاء عام وحر. ويؤمّن هذا الدستور للشعب السوداني كافة الحقوق والحريات المدنية والسياسية، بما فيها حرية تشكيل الأحزاب السياسية والتنظيمات الثقافية والاجتماعية.

وبالرغم من المصاعب التي يجابهها السودان، والناجمة عن الحرب والكوارث الطبيعية، فإنه قد تمكن، بجهوده الذاتية، من إعادة هيكلة اقتصاده ليتواءم مع توجهات الاقتصاد الحر، في غياب شبه تام للمساعدات الخارجية. كما شرع في استغلال موارده الطبيعية، الزراعية منها والمعدنية، ولا سيما البترول الذي بدأنا بالفعل في تصديره في ٣٠ آب/أغسطس الماضي، والذي ستسهم عائداته في تعزيز الجهود الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أدت هذه الجهود في المجال الاقتصادي إلى معالجة العديد من الآثار السالبة قصيرة المدى لسياسات التحرير الاقتصادي، وإصلاح أداء الاقتصاد، مما مكّننا من تحقيق نسبة نمو كلي بلغت ٨ في المائة، وتخفيض معدل التضخم إلى ١٣ في المائة، وأدى إلى إشادة صندوق النقد الدولي بهذا الأداء المتميز. ومن أجل تخفيف الأعباء الاقتصادية الناجمة عن سياسات الإصلاح الاقتصادي، اتخذت حكومتنا عدة إجراءات لمساعدة الطبقات الأكثر ضعفا وذوي الدخول المحدودة من المواطنين، وذلك عن طريق صناديق الدعم الاجتماعي وتقديم القروض الميسرة، وإقامة مشاريع إنتاجية صغيرة للشباب والنساء.

وفي مجال البحث عن السلام لقضية جنوب السودان، وبعد قبول الحكومة لاتفاق المبادئ كأساس للتفاوض بينها وبين المتمردين في إطار الإيغاد، وإعلان وقف إطلاق النار الجزئي الذي ظلت تعلنه الحكومة طوال الفترات الماضية بغرض إيصال الإغاثة إلى مواطنيها المتضررين من الحرب، رأينا أن أنجع السبل للتعبير عن الجدية والتوصل لحل حقيقي ومستدام لهذه المأساة الإنسانية هي وقف القتال أولا، فكانت مبادرة الحكومة الأخيرة بوقف إطلاق النار الشامل والكامل مع استمرار التفاوض عبر الإيغاد وبمساعدة شركاء الإيغاد. ولكن جهود الحكومة هذه قوبلت من قِبَل الطرف الآخر بالمراوغة وعدم الجدية. إن رفض حركة التمرد مبدأ وقف إطلاق النار الشامل هو دليل واضح وقاطع على عدم

جديتها ورغبتها في التوصل إلى حل للمشكلة التي أصبحت مصدر ارتزاق ومتاجرة لقادة الحركة على حساب الشعب السوداني عامة، ومواطنينا في جنوب البلاد بصفة خاصة.

إن السودان يتطلع لدور أكثر فعالية من دول شركاء الإيغاد لدعم جهود السلام المبذولة من قبل منظمة الإيغاد، ومبادرة الوفاق المصرية الليبية، خاصة وأن تأكيد مبدأ وقف إطلاق النار الشامل بجنوب السودان وجد ترحيبا من قبل دول شركاء الإيغاد خلال الفترة الماضية، كما حظي بتأييد الأمم المتحدة والأسرة الدولية. إن هذا الترحيب والدعم يجد منا كل الامتنان والتقدير، ولكنه في ذات الوقت يحتاج لمزيد من الدفع والدعم لخلق المناخ المناسب لتحقيق السلام وإزالة كافة العقبات التي تعترض سبيله.

وفي هذا الإطار، فإننا نطالب الأسرة الدولية لاتخاذ موقف عقابي ضد المتمرد قرنق يماثل موقفها من المتمرد سافمبي في أنغولا، وذلك بغرض حمله للانضمام للمسيرة السلمية. كما ونناشد الاستمرار في دعم مبادرة الحكومة لوقف إطلاق النار الشامل، عن طريق الضغط على حركة التمرد لقبول هذه المبادرة، وإبراز نوع من الجدية في المفاوضات للتوصل إلى حل للقضية. هذا بالإضافة إلى الاستمرار في المطالبة بتسليم جثث موظفي الإغاثة الأربعة الذين اغتالتهم الحركة في نيسان/أبريل الماضي.

إن الحديث عن ممارسات حركة التمرد يقودني إلى تناول تطورات الأوضاع الإنسانية في السودان والتي ما زالت متدهورة في جنوب البلاد، ذلك رغم التحسن النسبي الذي طرأ على الوضع في بحر الغزال وبعض المناطق الأخرى. ومن هذا المنبر أعرب عن الشكر والتقدير للدول والمنظمات التي ظلت تقدم الدعم الإنساني والإغاثي للمتضررين في السودان عبر برنامج شريان الحياة، أو بصورة مباشرة. ونرى أن هناك ضرورة للتحول تدريجيا من الإغاثة إلى التنمية في المناطق التي تشهد استقرارا وأمنا وسلاما عقب التوقيع على اتفاقية الخرطوم للسلام واتفاقية فشودة. كما نناشد الدول المانحة والمنظمات لتقديم مساهماتها في إطار نداء السودان الموحد للعام ١٩٩٩، بعد أن تلاحظ تدني نسبة التمويل التي وصلت حتى حزيران/يونيه الماضي نسبة ٣١ في المائة فقط كما نؤكد على أهمية عدم الخلط بين العمل الإنساني والإغاثي والمواقف السياسية والنأي عن الانتقائية في التعامل في هذه المسائل الإنسانية التي تؤثر على حياة الأفراد والشعوب.

إن السودان ليعلن أمامكم التزامه التام بالوقف الشامل لإطلاق النار في جميع مناطق جنوب السودان لأسباب إنسانية، ولتهيئة الأجواء لمباحثات السلام، ونأمل أن يستجيب الطرف الآخر حتى ندخل في الإجراءات العملية للفصل بين القوات ومراقبة وقف إطلاق النار. وستقوم الحكومة بتخصيص جزء كبير من عائدات النفط لمقابلة الاحتياجات الإنسانية والتنمية في جنوب السودان، كما تلتزم الحكومة بتخصيص جزء مقدر من إنتاج هذا العام من الحبوب لتلبية الاحتياجات الإنسانية في جنوب السودان، على أن يتم توزيعها بواسطة منظمات الأمم المتحدة العاملة في هذا المجال.

لقد طال أمد الحرب. ونحن نقدر دور المجتمع الدولي في تقديم المساعدات الإنسانية. ولكن لا يمكن الاعتماد على ذلك إلى الأبد. والحل الوحيد لهذا الأمر هو الحل السلمي.

لقد أفرزت النزاعات في أفريقيا كثيرا من المعاناة والمصاعب لشعوب القارة، وعلى رأسها مشكلة اللاجئين الذين تجاوز عددهم ثمانية ملايين لاجئ، يعيشون في ظروف بالغة القسوة. وفي إطار سعيها لوضع حد لمعاناة اللاجئين، وإيجاد حلول جذرية لهذه المشكلة، قررت منظمة الوحدة الأفريقية عقد أول اجتماع للجنة المعنية باللاجئين والمشردين داخليا، على المستوى الوزاري، حيث انعقد هذا الاجتماع الهام بالخرطوم في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، وحظي بمشاركة فاعلة من الدول الأفريقية الشقيقة، وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمات الإقليمية المعنية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها من المنظمات غير الحكومية. لقد صدر عن هذا الاجتماع "إعلان الخرطوم" الذي تضمن تقييما لمشاكل اللجوء والتشرد بغرض التصدي بجدية لأسبابها الجذرية، وتهيئة الظروف المواتية للسلم والاستقرار بغية تشجيع العودة الطوعية للاجئين والمشردين إلى أماكن إقامتهم المعتادة آمنين معززين. ومن هذا المنبر ندعو المجتمع الدولي والمنظمات المعنية بالاستمرار في تقديم الدعم للدول المتأثرة بمشاكل اللجوء والتشرد، تمكينا للتنفيذ العاجل والفعال لما جاء في "إعلان الخرطوم" والتوصيات الصادرة عنه حول اللاجئين والمشردين داخليا.

إن دعوتنا لنبذ التعامل الانتقائي على المستوى الدولي فيما يتصل بقضايا العون الإنساني، وكذلك مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية، وعدم تسييسها واستخدامها كذريعة وغطاء للتدخل في شؤون الغير، تنبع من حرصنا على تطبيق هذه المبادئ السامية بفعالية في إطار المحافظة على مبدأ سيادة الدول، وأمنها، وسلامة أراضيها. ونشير في هذا الصدد إلى تعاون حكومة السودان مع الأمم المتحدة في توصيل الإغاثة للمتضررين في الجنوب، وقيام بعثة الأمم المتحدة بزيارة جبال النوبة مؤخرا لتقييم الاحتياجات الإنسانية.

لقد عكس السيد كوفي عنان، الأمين العام، في تقريره وخطابه الافتتاحي أمام هذه الدورة، الاهتمام الدولي بتفاقم وتوسع النزاعات والحروب الأهلية في مناطق عديدة، والمآسي البشرية والدمار الاقتصادي والمادي الناجم عن هذه الحروب. إننا نشارك الأمين العام اهتمامه بهذا الأمر، ونؤكد على أهمية السعي الجماعي ومضاعفة الجهود لإزالة أسباب النزاعات قبل اشتعالها، والعمل على مواجهتها وإخمادها بمختلف الوسائل. ولكننا نرى أن هذه الإجراءات والوسائل لا بد أن تتخذ بالاتفاق والتفاهم مع الدولة المعنية، وفي إطار القوانين والأعراف الدولية وعلى رأسها ميثاق منظمة الأمم المتحدة. إن الدعوة المطلقة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول خارج هذه الأطر، وفي غياب نظام دولي عادل وديمقراطي وشفاف، تعني في حقيقتها انطلاق عصر الفوضى وهيمنة القوي على الضعيف. وقد لخص فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية مخاوف الدول الضعيفة والصغيرة من دعاوى التدخل الإنساني بقوله أمام هذه الدولة "إننا نظل حساسين جدا حيال كل نيل من سيادتنا لا لأنها تمثل وقايتنا الأخيرة ضد قوانين عالم جائر. ولكن لأننا أيضا لا نشارك مشاركة فعلية، لا في قرارات مجلس الأمن، ولا في مراقبة تطبيق هذه القرارات". ورغم أن التاريخ الحديث مليء بأمثلة هذه القوانين والقرارات الجائرة، إلا أنني أود أن أشير هنا إلى مثال واحد فقط من واقعنا الذي نعيشه الآن، وهو العدوان الأمريكي الجائر وغير المبرر على مصنع الشفاء للأدوية، في العام الماضي وعجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرار حول طلب السودان بإرسال بعثة للتحقيق في الادعاءات الأمريكية حول المصنع. إن الأفكار التي طرحها الأمين العام في تقريره تحتاج إلى مزيد من التشاور والدراسة بواسطة الجمعية العامة، وأجهزة المنظمة، بمشاركة جميع الدول الأعضاء، وفي إطار ميثاق المنظمة والقوانين والأعراف الدولية.

مما لا شك فيه أن استمرار الاختلال في نسق العلاقات الدولية قد كرس سيادة نزعة الهيمنة الأحادية وازدواجية المعايير وصاحبت ذلك إفرازات ألقت بظلالها السالبة على الاستقرار والأمن والسلم الدولي، كما رسخ هذا الاختلال مناخا غير صحي يعزز من مصالح دول بعينها، ويغفل بل ويستخف بمصالح وحقوق المستضعفين في الأسرة الدولية، بناء على ذلك، فقد ظل السودان يناصر الدعوة لإقامة نظام دولي متوازن ومتعدد، يحترم الخصوصيات الثقافية والتاريخية والعقائدية للشعوب ويرعى حقها الطبيعي في تبني النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنسجم مع خصوصياتها الحضارية.

إن استهداف حكومة الولايات المتحدة للسودان أمر لا جدال فيه ولا تنكره هي نفسها، فقد اتخذت خطوات عديدة لزعزعة أمن واستقرار السودان، وسعت لتطبيق سياسة معلنة لعزل السودان من خلال تقديم مساعدات عسكرية لعدد من الجيران، كما دأبت على محاصرة السودان في المؤسسات المالية والدولية، وتبني قرارات الشجب والإدانة في الأمم المتحدة ولجانها المتخصصة، والعمل على تشويه صورة السودان دوليا، إضافة للاتهامات غير المؤسسية التي تطلقها ضد السودان بتورطه في الإرهاب الدولي ووضعه في ما يسمى بقائمة الدول الراعية للإرهاب. ومن ناحية أخرى فقد لجأت الإدارة الأمريكية إلى فرض عقوبات اقتصادية أحادية على السودان بالرغم من الموقف الواضح والمعلن للمجتمع الدولي إزاء هذا النوع من الإجراءات الاقتصادية القسرية. وكل هذه الخطوات اتخذتها الولايات المتحدة على أساس دعاوى واتهامات لا أساس لها من الصحة، ولم تستطع أن تبرز دليلا واحدا على صدقها.

وقد توجت الحكومة الأمريكية اتهاماتها وإجراءاتها الجائرة ضد السودان في العام الماضي بقصف مصنع الشفاء للأدوية بالخرطوم بالصواريخ. لقد مضى عام منذ أن خاطبتكم من هذا المنبر حول الاعتداء الأمريكي الغاشم على هذا المصنع الذي يملكه القطاع الخاص في السودان بتمويل من بنك السوق المشتركة لدول جنوب وشرق أفريقيا، فما الذي حدث منذ أن أوضح السودان للأسرة الدولية فداحة الخطأ الذي ارتكبته الولايات المتحدة في حق الشعب السوداني بحرمانه من مصدر أساسي للدواء

لأطفاله الأبرياء. وللاجئين والنازحين الذين يأويهم السودان من دول الجوار.

لقد ظل السودان يتطلع إلى العدل والإنصاف من مجلس الأمن بوصفه الجهاز الرئيسي المنوط به حفظ السلم والأمن الدوليين. فقد طلب من مجلس الأمن مباشرة بعد ضرب المصنع في أغسطس من العام الماضي إرسال بعثة لتقصي الحقائق حول ملكية المصنع، وإنتاجيته، وحقيقة الادعاءات التي استندت عليها الإدارة الأمريكية في تبرير عدوانها. وقد قامت دول عدم الانحياز والمجموعات الأفريقية والعربية ودول المؤتمر الإسلامي بكتابة خطابات لمجلس الأمن تؤيد طلب السودان. وبكل أسف ظل المجلس عاجزا عن القيام بذلك، حيث ظلت الولايات المتحدة حائلا دون قيام المجلس بأبسط واجباته في هذا الصدد وهو التحقق من المزاعم الأمريكية التي بررت بها عدوانها.

ومنذ أن خاطبتكم في العام الماضي صدرت العشرات من المقالات والتحقيقات في كبريات الصحف الأمريكية، كما صدرت العديد من التصريحات لمسؤولين في الكونغرس الأمريكي، وخبراء سابقين في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، ودراسات أكاديمية من معاهد متخصصة في الولايات المتحدة وغيرها من الدول، تؤكد جميعها بأن مصنع الشفاء كان مصنعا للأدوية البشرية والحيوانية، وأن الولايات المتحدة قد ارتكبت خطأ فادحا بتدميرها لهذا المصنع الذي تربطه علاقة بالأمم المتحدة، وصادق له مجلس الأمن على تصدير الأدوية للعراق في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء. وقد قام السودان بإحالة جميع هذه الدراسات والمقالات والتصريحات لمجلس الأمن. كما شهد هذا العام قيام صاحب المصنع باستئجار أشهر الخبراء الأمريكيين في مجال الأسلحة الكيميائية لفحص المصنع، للوقوف على حقيقة إنتاجه، وقام الخبراء بأخذ العينات وفحصها في أحدث المعامل المتخصصة في أوروبا والولايات المتحدة، وكانت النتيجة أن المصنع لا ينتج سوى الأدوية البشرية والحيوانية فقط. وقام السودان أيضا بتشكيل لجنة علمية متخصصة من أساتذة الجامعات في السودان لفحص المصنع وصدر تقرير اللجنة ليؤكد مرة أخرى أن الادعاءات الأمريكية حول المصنع لا يسندها منطق علمي وتفتقر إلى أبسط القواعد العلمية. ثم جاء التطور الأكبر بقيام وزارتي العدل والخزانة الأمريكية برفع الحظر عن أرصدة مالك المصنع في الولايات المتحدة الأمريكية ليؤكد بأن المبررات التي قدمتها الولايات المتحدة لقصف مصنع الشفاء للأدوية هي مبررات باطلة ولا تستند إلى دليل مادي وإنما اعتمدت على معلومات استخبارية مُضللة، وأن الادعاءات الأمريكية حول ملكية المصنع لجماعات إرهابية هي ادعاءات لا تملك الولايات المتحدة دليلا عليها. إن القرار الأمريكي برفع الحظر عن أموال صاحب المصنع بعد أن تيقنت الإدارة الأمريكية من عدم علاقته بالإرهاب يوفر دليلا دامغا وقاطعا على ما ظل يؤكده السودان للأسرة الدولية حول هذه القضية.

حينما عرض الموضوع على مجلس الأمن العام الماضي وطالب السودان بإرسال لجنة لتقصي الحقائق، اعترضت الولايات المتحدة بحجة أنها ستعمل على حل القضية ثنائيا مع السودان، ومر عام كامل دون أن نصل إلى شيء سوى المزيد من المماطلة، الأمر الذي جعلني في شهر آب/أغسطس الماضي، وبعد مضي عام كامل، أرسل خطابا جديدا لرئيس مجلس الأمن أطالبه مجددا بإرسال لجنة لتقصي الحقائق.

إننا نطالب الأمم المتحدة، وحتى يتبين مجلس الأمن بأنه يمثل جميع الدول، صغيرها وكبيرها، نطالب بحث مجلس الأمن على إرسال لجنة لتقصي الحقائق حول حادثة تدمير مصنع الشفاء للأدوية، والطلب إلى الولايات المتحدة بعدم الاعتراض على إرسال هذه اللجنة طالما أنها واثقة من المعلومات والأسباب التي قادتها لضرب المصنع.

إن حادثة ضرب مصنع الدواء والتي أودت بأرواح عدد من السودانيين، وشردت المئات من العاملين، وأفقدت الشعب السوداني واللاجئين من دول الجوار، المصدر الأساسي للدواء والأمصال، تجعل المجتمع الدولي يتساءل حول مدى التزام الولايات المتحدة بحقوق الإنسان. ولقد أكدت مجموعة الـ ٧٧ والصين في بياناتها الوزارية العام الماضي، وهذا العام، هذا الأمر، وطالبت بإنصاف السودان في هذه القضية وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. إن هذا العدوان يشكل عملا أحاديا مرفوضا للمجتمع الدولي، وقد أكدت مجموعة عدم الانحياز في قمة ديربن واجتماعاتها الوزارية اللاحقة إدانتها له.

وتماديا في استهدافها للسودان، قامت الإدارة الأمريكية مؤخرا بتعيين مبعوث خاص للسودان وتم وضع أهداف واختصاصات له. ولم يكن السودان طرفا لا في اختيار هذا المبعوث، ولا في تحديد أهدافه أو

اختصاصاته، ومن الواضح أن الطريقة التي اختارت بها الإدارة الأمريكية هذا المبعوث تعبر عن منهج في التعامل المتعالي، والغطرسة الثقافية، لا يتوافق مع روح ميثاق الأمم المتحدة في العلاقات بين الدول. وفي الوقت الذي تدعي فيه الولايات المتحدة بأنها مهتمة بقضايا السودان نجدها قد أوصدت بدرجة كبيرة جميع قنوات الاتصال الثنائي. وقد حرص المتحدث باسمها عند إعلان تعيين المبعوث الخاص على التأكيد بأن مهمته لا تشمل الجانب الثنائي في العلاقات بين البلدين. وهنا نود أن نتساءل كيف يتسنى لدولة أن تعين مبعوثا لها بشأن دولة أخرى دون أن تشمل مهمته بحث العلاقات الثنائية بينهما؟ هذا أمر غريب، خاصة أن الخلافات الأساسية بيننا والولايات المتحدة، هي خلافات ذات طابع ثنائي وصلت بالولايات المتحدة إلى استخدام القوة لتدمير مصنع للدواء رفضت الولايات المتحدة التحكيم الدولي فيه. كما أنه من الغريب أن الإدارة الأمريكية قد كلفت مبعوثها بشأن السودان بمتابعة القضايا التالية: أولا قضية الإغاثة، ثانيا قضية حقوق الإنسان في السودان وثالثا متابعة قضية السلام في جنوب السودان. والغرابة تأتي من أن القضايا الثلاث المشار إليها تجري معالجتها، إما على مستوى الأمم المتحدة أو الصعيد الإقليمي. فالقضية الأولى وهي الإغاثة والثانية وهي حقوق الإنسان، تتم معالجتهما على التوالي في إطار الهيئات المختصة في الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الإنسانية ولجنة حقوق الإنسان، أما بالنسبة للقضية الثالثة وهي قضية السلام في جنوب السودان، فتعالج في الإطار الإقليمي بواسطة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، وبدعم من منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة ومجموعة شركاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية التي تتمتع الولايات المتحدة بعضويتها.

إن السودان سيستمر في مراقبة خطوات الإدارة الأمريكية، وسيتخذ الإجراءات المناسبة للحفاظ على المصالحة الوطنية. وهنا أود أن أؤكد على حرص حكومة السودان على معالجة خلافاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الحوار والمبادرات التي تمت في هذا الصدد، بهدف تجاوز حالة الجمود حتى بعد العدوان الأمريكي الغاشم على مصنع الشفاء للأدوية، ولكن هذا الحرص لا بد وأن يقابله تجاوب موضوعي من الطرف الآخر. لذا فإننا نناشد الأمم المتحدة والدول الحادبة على الأمن والاستقرار في العالم، أن تحث الحكومة الأمريكية لاتخاذ خطوات إيجابية نحو تطبيع العلاقات مع السودان والكف عن التدخل في شؤونه الداخلية الذي يؤدي إلى زيادة أمد الحرب الأهلية وإزهاق الأرواح وزيادة معاناة الشعب السوداني.

إن السودان يؤمن بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الولايات المتحدة في قضاياه كدولة عظمى تهتم بالسلام الإقليمي والعالمي، ولكن، وحتى تؤدي الولايات المتحدة هذا الدور، فنحن نطالبها بالحياد والكف عن الظلم والعدوان.

إن وفد السودان يرى أن الجمعية الألفية التي سيشارك فيها جميع رؤساء الدول، مناسبة لتعزيز دور الأمم المتحدة وحيادها. وفي هذا الصدد نقترح أن يتضمن إعلان قمة الجمعية الألفية العناصر التالية: التأكيد على أهمية التعايش السلمي؛ واحترام التعدد والتنوع وتعزيز الحوار بين الحضارات والأديان المختلفة؛ والتأكيد على أهمية تحقيق الأمن والاستقرار بالنزوع للأمم المتحدة لحل الصراعات بين الدول والتأكيد على ضرورة تنسيق الجهود الدولية لتحقيق التنمية ومكافحة الفقر؛ والتأكيد على تصميم المجتمع الدولي على محاربة الإرهاب في جميع أشكاله وصوره.

ونؤكد في هذا الصدد أن فهمنا لإصدار إعلان عن قمة الجمعية الألفية لا ينتقص من شأن ميثاق الأمم المتحدة الذي يتضمن مبادئ سامية ونبيلة تصلح لجميع الأوقات.

ختاما، إن السودان الذي يؤمن معظم سكانه بالإسلام والمسيحية، يملك إرثا زاخرا من التسامح والتعايش بين الأديان والحضارات، فالمسيحية ديانة سيدنا عيسى عليه السلام، هي مضرب المثل في الأخوة والتسامح ومساعدة الضعفاء. أما الإسلام، ختام الديانات السماوية فقد أتى بمنهاج متكامل للحياة أعلى من قيمة الفكر والحرية، وأقر مبدأ التعايش بين الأديان والحضارات، وقد ورد في القرآن الكريم:

(أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن) (سورة النمل - الآية ١٢٥).

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): فيما يتصل بملاحظة أبداها أحد المتكلمين السابقين، أود أن أذكّر الأعضاء أن البيان الذي يدلي به المتحدث مثلا في الجمعية العامة، هو وحده الذي سيدرج في المحضر.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي ونظرا لتأخر الوقت أرجو أن أذكّر المتكلمين بالالتزام بالوقت المحدد طوعا وهو ٢٠ دقيقة.

أعطي الكلمة لمساعد وزير خارجية المملكة العربية السعودية سعادة السيد نزار مدني.

**السيد مدني** (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالعربية): يسعدني في مستهل الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة أن أتقدم لمعالي السيد غوريراب بخالص التهنئة على انتخابه رئيسا لهذه الدورة. إن انتخابه لتبوء هذا المنصب المرموق يعكس احترام المجتمع الدولي لشخصه، كما أنه يعبر عن تقدير الدول الأعضاء في منظمتنا للدور الإيجابي الذي يضطلع به بلده ناميبيا على الساحة الدولية.

وإنني على ثقة بأن رئاسته لهذه الدورة ستسهم في دفع جهودنا جميعا نحو تحقيق الأهداف التي نتطلع إليها ونسعى لبلوغها في ظل الظروف الدولية الدقيقة التي نجتازها.

ولا يفوتني أن أعبر عن الشكر والتقدير لسلفكم السيد ديدييه أوبيرتي بادان وزير خارجية أوروغواي رئيس الجمعية العامة في الدورة المنصرمة والذي أدار أعمالها بكل الحنكة والدراية المعروفة عنه وعلى النحو الذي يستحق منا كل الثناء والامتنان.

كما أتوجه بالشكر والتقدير لمعالي الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة السيد كوفي عنان على جهوده المتواصلة ومساعيه الدؤوبة لإحلال السلام وتثبيت الأمن والاستقرار في ربوع عالمنا المعاصر وعلى ما أظهره ويُظهره من مهارة ومقدرة في قيادة منظمتنا مستندا في ذلك على تجربته العريضة والمتميزة في المجال الدولي.

كما أن المملكة العربية السعودية يسعدها أن ترحب بانضمام كل من جمهورية كيريباس وجمهورية ناورو ومملكة تونغا إلى عضوية منظمة الأمم المتحدة وتعبر عن أملها في أن يعزز انضمام هذه الدول من فاعلية الأمم المتحدة والأهداف النبيلة التي أنشئت من أجلها.

قبل سنوات خلت احتفلنا سويا بمرور نصف قرن على إنشاء منظمة الأمم المتحدة وكانت مناسبة مجيدة استذكرنا فيها مبادئ وأهداف هذه الهيئة الدولية وما واجهته عبر العقود الماضية من فرص وتحديات وما حققته من إنجازات على صعيد الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وما انتابها من صعوبات وعقبات استطاعت أن تتعامل معها وتتجاوزها بحكم إيمان أعضائها ونُبل مقاصدها وسمو غاياتها. إن استمرار تواجد هذه المنظمة بالرغم من كل التحديات التي واجهتها وما حققته وأسهمت به من حلول للكثير من المشكلات التي عصفت بعالمنا المضطرب يجعلنا أكثر اقتناعا بحيوية الدور الذي تضطلع به والذي بات بحكم المستجدات على الساحة الدولية أكثر أهمية وأصبحت الحاجة إليه أشد إلحاحا وضرورة.

إن المملكة العربية السعودية العضو المؤسس لهذه المنظمة ما زالت تراودها نفس المُثُل والقيم التي دفعتها للمشاركة في هذا الجهد الدولي، حيث ضمت صوتها إلى الدول المؤسسة الأخرى الداعية إلى نبذ الحرب والاقتتال بين الشعوب وإرساء دعائم السلم والتعاون المثمر بين سكان هذه المعمورة، بعد سلسلة الكوارث والخطوب التي حلّت بالإنسانية من جراء حربين عالميتين مدمرتين حصدت في أتونها ملايين البشر وخلّفت وراءها الدمار والخراب.

إن لغة الحروب والمواجهات العسكرية لم تعد كما كانت في السابق امتدادا للسياسة أو الدبلوماسية على نحو آخر، ذلك أن العنف والاقتتال بالأسلحة الحديثة الفتاكة لا يمكن أن يشكل وسيلة ناجعة لخدمة أهداف سياسية أو طريقة فعالة لإحراز مكسب دبلوماسي، إذ ليس هناك من رابح اليوم في أي مواجهة عسكرية.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن التعاون بين شعوب الأرض في القضايا الاجتماعية والاقتصادية والتي تشكل إحدى أهداف منظمتنا لم يعد مجرد أمنية أو ترف، بل أصبح ضرورة لا مناص منها تفرضها التغيرات والمستجدات التي حملتها إليها التطورات على الصعيدين السياسي والاقتصادي، إضافة إلى ما شهدناه من إنجازات خارقة مرتبطة بتقدم تكنولوجي باهر وثورة في الاتصالات لم نشهد لها مثيلا عبر التاريخ الإنساني. لقد تحول العالم على إثر هذه التطورات والتغيرات من كيان مترامي الأطراف ومتعدد الأنماط والاتجاهات إلى قرية يتأثر كل جزء منها بما يصيب أجزائها الأخرى، ويعتمد بعضها على البعض في الكثير من المقومات الحياتية والظروف البيئية.

إن مفهوم العولمة الذي أصبح يحتل جانبا كبيرا من مفردات لغتنا اليومية لا يتعدى كونه اختزالا للتطور الفكري والوجودي الذي عايشته شعوبنا ودولنا على امتداد العقدين الماضيين. وإننا مطالبون اليوم بالتكيف والتأقلم مع هذه الظاهرة من خلال تطوير مؤسساتنا وأساليبنا إذا ما أريد لنا أن نتعامل معها على النحو الذي يكرس إيجابياتها ويكبح سلبياتها.

إن المملكة العربية السعودية تؤكد - كما أكدت في السابق - حرصها المستمر على التمسك بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، وتشدد على ضرورة دعم هذه المنظمة ووكالاتها المتخصصة باعتبارها تشكل أفضل إطار ممكن للتعاون بين الأمم والشعوب في ظل موجة العولمة المتدفقة. كما تؤكد مجددا على حقيقة أساسية مفادها أن مقدرة هذه المنظمة على القيام بأعبائها والاضطلاع بمسؤولياتها الثابتة والمستجدة تظل مرتبطة بمدى توفر الإرادة السياسية لوضع مبادئها وما تضمنه ميثاقها من تطلعات ورؤى موضع التنفيذ الفعلي والعملي. والمقصود بالإرادة السياسية هنا هو درجة استعداد الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها تجاه منظمتهم ومدى تقيدهم بنصوص وأحكام ميثاقها وإخضاع سلوكهم لمقتضيات هذه النصوص والأحكام. وبهذه المناسبة، فإن حكومة بلادي تنوه بالجهود المبذولة حاليا والهادفة إلى تحديث وتطوير الأجهزة التابعة لمنظمتنا على النحو الذي يمكنها من القيام بدورها المطلوب وبالمستوى الذي يجعلها تواكب التطورات والمستجدات التي تجتاح العلاقات الدولية في الوقت الحاضر. ومن بين هذه الأجهزة يظل مجلس الأمن باعتباره الجهة المعنية مباشرة بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين محورا ومرتكزا للفكر الإصلاحي الذي جرى التعبير عنه بصيغ وأنماط متعددة. وفي هذا الصدد فإن وجهة نظر بلادي كانت وما زالت تستند على قناعة راسخة بأن أي تطوير لهيكلية مجلس الأمن يجب أن تكون غايته تعزيز قدرات هذا المجلس ليقوم بدوره على نحو فعال وفق ما نص عليه الميثاق. ويجب أن يكون هدفه تفعيل دور المجلس في تنفيذ القرارات ومعالجة الأزمات الدولية والتقاء مع إرادة الجمعية العامة بالشكل الذي يحقق الانسجام المطلوب والموضوعية المنشودة.

يأتي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإعلان عام ٢٠٠١ عاما للحوار بين الحضارات ليمثل رغبة المجتمع الدولي في الدخول إلى الألفية الثالثة بعزم وطيد على أن يسود الوئام والعدل والمساواة بين الأمم، وعلى أن يشارك الجميع في بناء عالم متوازن في المصالح وتبادل المنافع ومتكافئ في فرص العيش في أمن من الخوف والرهبة، وأمان من الجوع والفقر، عالم تنتصر فيه مبادئ العدالة ويعم فيه الرخاء والسلام للجميع. إن حوار الحضارات هو البديل الأمثل لطروحات الصراع ومقولات التصادم الحتمي بين الحضارات، الأمر الذي يدعونا إلى ضرورة التأكيد على اعتماد الحوار والوئام بين الأمم والمجادلة بينها بالتي هي أحسن، وإلى ضرورة مراعاة التباين في طبيعة المجتمعات وفي معتقداتها واحترام حرية الاختيار للشعوب والأمم والالتزام بقواعد القانون الدولي.

لقد استحوذت قضية الشرق الأوسط على اهتمام هذه المنظمة في معظم تاريخها سواء في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن، وذلك بغية التوصل إلى حل دائم وشامل للنزاع العربي - الإسرائيلي. وعندما انطلقت عملية السلام في مدريد في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ بمختلف مساراتها الثنائية والمتعددة الأطراف على أساس المبادئ التي قبلتها أطراف النزاع وتعهدت بالسير بموجبها ظن الجميع أن عصرا من الأمن والاستقرار والنماء قد بات يلوح في الأفق، واضعا حدا لمرحلة الحروب والنزاعات التي استنزفت طاقات وقدرات شعوب المنطقة. وبالفعل سارت عملية السلام قدما بمختلف جوانبها وتم إحراز بعض التقدم خاصة على المسارين الفلسطيني والأردني، وقطعت المحادثات المتعددة الأطراف المعنية بالتعاون الإقليمي شوطا لا بأس به، ثم أصاب عملية السلام ما أصابها من الجمود والشلل نتيجة لسياسات وممارسات حكومة إسرائيل السابقة. ومع أن العرب أعلنوا حينها أن السلام أصبح بالنسبة لهم خيارا استراتيجيا لا رجعة عنه، إلا أن ذلك لم يغير من الأمر شيئا بالنسبة لممارسات الحكومة الإسرائيلية السابقة وتجاهلها لمبادئ العملية السلمية وتنكرها لتعهداتها بموجب الاتفاقات المبرمة مع الجانب الفلسطيني. بما في ذلك اتفاقية "واي بلانتيشن".

وتجري حاليا محاولة لتحريك عملية السلام وذلك في ضوء التأكيدات التي صدرت عن رئيس الحكومة الإسرائيلية حول عزمه العمل على إنهاض عملية السلام بمختلف مساراتها. إن اتفاقية "شرم الشيخ" الموقعة في ٤ أيلول/سبتمبر الماضي يمكن أن تكون خطوة جيدة إذا ما استتبعتها خطوات مماثلة لتحريك المسيرة نحو العودة إلى الأسس والمبادئ التي جرى اعتمادها في مؤتمر مدريد، وعلى رأسها مبدأ الأرض مقابل السلام. فالسلام على المسار الفلسطيني لا بد وأن يعني

الانسحاب من الأراضي المحتلة وحصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه الوطنية المشروعة بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. كما أن موضوع القدس المدرج ضمن قضايا الحل النهائي يجب تناوله في إطار قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٥٢ (١٩٦٨)، وهذا يعني أن القدس جزء من الأراضي المحتلة وأن على إسرائيل الامتناع عن اتخاذ أية إجراءات أحادية الجانب بغرض التأثير المسبق على وضعية هذه المدينة المقدسة. ومن الضروري والطبيعي لأية تسوية دائمة وشاملة أن تعنى بموضوع عودة اللاجئين الفلسطينيين وفق قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) وإطلاق سراح المسجونين إضافة إلى قضية المستوطنات والمياه إلى آخر ذلك من المواضيع المختلفة.

أما على المسار السوري، فالمطلوب هو استئناف المباحثات من النقطة التي توقفت عندها بقرار من الحكومة الإسرائيلية السابقة. والثابت أن الجمهورية العربية السورية ما زالت عند استعدادها ورغبتها في الوصول إلى حل شامل ودائم شريطة أن يستند على مبدأ الأرض مقابل السلام. وفيما يتعلق بالمسار اللبناني فهذا الأمر يحكمه القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) الصادر عن مجلس الأمن والقاضي بانسحاب القوات الإسرائيلية الفوري وغير المشروط من الأراضي المحتلة في جنوب لبنان وبقاعه الغربي.

مازال العراق بعد مضي أكثر من تسعة أعوام على عدوانه على دولة الكويت يماطل في تنفيذ جوانب أساسية من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ذات الصلة بهذا الموضوع. كما أن شعب العراق لا يزال يدفع ثمن تجاوزات نظامه وتحدياته المستمرة للشرعية الدولية. فعلى الرغم من جميع المبادرات والمقترحات العربية والدولية التي جرى طرحها بهدف إيجاد آلية ومنهجية فعالة لرفع الحظر الاقتصادي الدولي عن العراق ووضع حد لمعاناة الشعب العراقي، فإن حكومة العراق لم تبد حتى الآن التجاوب المطلوب الذي يساعد على دفع الأمور في الاتجاه المرغوب.

ومما يشجع العراق على اتخاذ مسلك المناورة والتسويف أن مجلس الأمن ذاته عاجز عن التحرك بسبب عدم تمكن أعضائه الدائمين حتى الآن من التوصل إلى تصور مشترك إزاء مشاريع القرارات المطروحة حاليا والتي تهدف إلى إيجاد مخرج متفق عليه للأزمة الحالية يسمح بإحياء أنشطة التفتيش والرقابة على الأسلحة المحظورة، وتنظيم العلاقات الحالية والمستقبلية بين العراق والأمم المتحدة. وفي كل الأحوال، فإن العراق سيظل مطالبا بتنفيذ كافة القرارات الدولية ذات الصلة بعدوانه على الكويت والتعاون الجاد مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لإطلاق سراح الأسرى والمرتهنين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى وإعادة الممتلكات الكويتية، والامتناع عن القيام بأي عمل استفزازي أو عدواني ضد دولة الكويت وغيرها من الدول المجاورة، التزاما بقرار مجلس الأمن رقم ٩٤٩ (١٩٩٤) وإثبات نواياه السلمية تجاه جيرانه قولا وعملا. ذلك هو السبيل الأنجع لإنهاء المعاناة الإنسانية التي يتحمل مسؤولياتها نظام العراق وحده. وإن الأمل الذي تشعر به المملكة العربية السعودية وشقيقاتها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية إزاء معاناة أشقائهم في العراق لا يعادله إلا حرصهم جميعا على ضرورة الحفاظ على استقلال العراق ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية.

لقد شهدت علاقات إيران الإسلامية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تطورات مشجعة في الآونة الأخيرة نتيجة للتوجه الإيجابي للحكومة الإيرانية، ومع ذلك ما زالت هناك مشكلات عالقة يتعيَّن حلُّها ومعالجتها لكي تستقيم الأمور. وعلى رأس تلك المشكلات تأتي قضية الجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى؛ حيث قرر وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتأييد ومباركة من دولة الإمارات العربية المتحدة، إحالة الموضوع للجنة ثلاثية مكلفة بتهيئة الأجواء للدخول في مفاوضات مباشرة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية حول موضوع الجزر. ويعكس هذا التوجه رغبة دولة الإمارات لحل القضايا العالقة بروح إيجابية. وإننا نشعر بالتفاؤل إزاء هذا الموضوع في ضوء ما أظهره ويظهره فخامة الرئيس محمد خاتمي من الرغبة في فتح صفحة جديدة في العلاقات الخليجية - الإيرانية يسودها حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتعاون المثمر فيما يعود بالنفع والمصلحة على الطرفين.

وفي الوقت الذي بدا فيه أن مشكلة البوسنة والهرسك قد وجدت طريقها إلى الحل بموجب اتفاق دايتون للسلام وما تضمنه هذا الاتفاق من نصوص تحفظ لهذه الجمهورية استقلالها وسيادتها وتمهد الطريق لعودة اللاجئين ومطاردة المسؤولين عن جرائم التطهير العرقي وأعمال الإبادة والتقتيل، وإرساء دعائم السلم الأهلي، واجهت منطقة البلقان أزمة في إقليم كوسوفو لا تقل

ضراوة وخطورة عما جرى في البوسنة والهرسك في أبعادها الإنسانية، حين تعرض ألبان كوسوفو لنفس القدر من التطهير العرقي وأعمال الإبادة والتهجير القسري وألوان من القمع والإرهاب على مرأى ومسمع من العالم وبمساندة وتشجيع القوات الصربية التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ومرة أخرى وجدت الأمم المتحدة نفسها أمام معضلة التعامل مع هذا الوضع الخطير الذي يهدد منطقة البلقان برمتها. هذا الوضع الذي لم يحسمه إلا تدخل قوات الحلف الأطلسي بعد أن رفضت صربيا الالتزام بنصوص اتفاقية رامبوييه. وإن اللجوء إلى القوة العسكرية خارج إطار الأمم المتحدة لحل مثل هذه المعضلات قد لا يكون الحل الأمثل لمعالجة الأزمات الدولية، ولكنه يصبح أحيانا ضرورة لا مناص منها في كل مرة يفشل فيها مجلس الأمن الدولي في الاضطلاع بدوره في حفظ الأمن والسلم الدوليين نتيجة لانعدام الوحدة والاتفاق بين أعضائه الدائمين، وهو الأمر الذي نرجو ألا يتكرر لكي تحافظ منظمتنا الدولية على هيبتها وكرامتها.

ما زالت بقاع كثيرة من العالم ترزح تحت ويلات الحروب والمنازعات الإقليمية والعرقية والمشاكل الحدودية والصراعات القومية والقبلية. فالصراع بين فصائل المجاهدين الأفغان ما زال محتدما في أفغانستان مانعا هذا البلد وشعبه من قطف ثمار تحريره من الاحتلال الأجنبي. ومما هو مدعاة للأسف أن يجري استغلال الظروف الراهنة لهذا البلد لجعله قاعدة لإيواء وتدريب الإرهابيين مما يتسبب في زعزعة الأمن والاستقرار وتعريض الشعب الأفغاني لمزيد من المعاناة. وإن بلادي تؤيد جهود الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي الهادفة إلى إعادة الأمن والاستقرار في ربوع أفغانستان. كما أن قضية النزاع الباكستاني - الهندي حول جامو وكشمير لا تزال تشكّل مصدر توتر وعدم استقرار بين الدولتين الجارتين، لا سيما في أعقاب التصعيد العسكري الأخير بينهما مما يدعونا إلى مطالبة الجانبين بممارسة أقصى درجات ضبط النفس وحل الخلاف عن طريق المفاوضات وفقا لقرارات الأمم المتحدة التي تكفل لشعب جامو وكشمير حقه في تقرير المصير.

ولقد تابعت بلادي باهتمام شديد التطورات الأخيرة في إقليم تيمور الشرقية. وهي إذ ترحب بالموقف الإيجابي الذي اتخذته حكومة إندونيسيا وخاصة إزاء تعاونها مع الأمم المتحدة، لتؤكد على ضرورة احترام السيادة الإقليمية لجمهورية إندونيسيا وعلى أهمية استتباب الأمن والاستقرار في ربوع تلك المنطقة.

ولا نزال نتألم لمشاهد القتال والنزاعات المسلحة بين الأشقاء في أفريقيا، خاصة في منطقة القرن الأفريقي والتي من شأنها تعميق الجراح وتوسيع دوائر البؤس والفقر. وإننا نعول كثيرا، في هذا الصدد، على حكمة قادة هذه القارة العظيمة في تغليب المصالح العليا لبلدانهم وحل المنازعات بالطرق السلمية. وقد اغتبط المجتمع الدولي بإسدال الستار على مشكلة لوكربي التي جلبت على ليبيا وشعبها الكثير من المعاناة، ونتطلع إلى قيام مجلس الأمن باتخاذ قرار للرفع النهائي للعقوبات المفروضة على هذا البلد لقاء استجابته للمناشدات الدولية ووفائه بجميع المتطلبات والشروط المرتبطة بهذه القضية. ولا يفوتني في إطار التعرض للساحة الأفريقية أن أحيي الشعب الجزائري على التفويض الكبير الذي منحه لقيادته الجديدة للسير قُدما في خطة الوئام المقترحة لإسدال الستار على مرحلة الشقاق والعنف التي عانى منها هذا البلد الشقيق.

إن حكومة خادم الحرمين الشريفين تولي جل اهتمامها وعنايتها للجهود الرامية إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل عن منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك منطقة الخليج العربي من خلال دعمها لجهود جامعة الدول العربية بموجب قرار مجلس الجامعة في دورته الواحدة بعد المائة والداعي إلى جعل هذا الجزء الحساس من العالم منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بمختلف أنواعها النووية والكيميائية والبيولوجية. ونشعر في هذا الخصوص بقلق شديد إزاء رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وبقاء برامجها النووية خارج نطاق الرقابة الدولية الأمر الذي يشكل تهديدا خطيرا لأمن المنطقة.

إن من الضرورة بمكان بذل أقصى الجهود من أجل زيادة فعالية معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وذلك عن طريق تفعيل نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وجعلها ذات صبغة عالمية. كما أننا نرى ضرورة وضع الضوابط والمعايير التي تساعد على التقدم المنشود في جميع مجالات نزع أسلحة الدمار الشامل انسجاما مع قرار الأمم المتحدة ١ لعام ١٩٤٦.

إن الإرهاب الذي يضرب في كل مكان من العالم بدون هوادة ولا تمييز، أصبح يشكل ظاهرة عالمية بالغة

الخطورة تستوجب جهودا عالمية منظمة لاحتوائها ومكافحتها. وقد دأبت حكومة المملكة العربية السعودية على إدانة الإرهاب بكل صوره وأشكاله، وضمت جهودها إلى جانب الجهود الدولية المبذولة للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة. وإن ما يجب التأكيد عليه في هذا الخصوص أن التطرف والعنف والإرهاب ظواهر عالمية غير مقصورة على شعب أو عرق أو ديانة. ونظرا لعالمية هذه الظاهرة وشموليتها، فإن التصدي لها ومكافحتها بفعالية وتأثير لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال عمل دولي متفق عليه في إطار الأمم المتحدة يكفل القضاء على الإرهاب ويصون حياة الأبرياء ويحفظ للدول سيادتها واستقرارها.

على أن مكافحة الإرهاب تتطلب أيضا تعاونا دوليا ضد إيواء العناصر والجماعات الإرهابية والحيلولة دون تمكينها من استغلال أراضي وقوانين الدول التي تعيش على أرضها لاستخدامها منطلقا لأنشطتها التخريبية مهما كانت الذرائع والحجج.

تولي المملكة العربية السعودية اهتماما بالغا بقضايا البيئة وضرورة حمايتها حيث أفردت لهذا الموضوع مكانا بارزا في سياستها الداخلية والخارجية على اعتبار أن الحياة الآمنة لبني البشر ترتبط ارتباطا وثيقا بما يحيط بهم من ظروف بيئية ومناخية. ومن هذا المنطلق، فقد كان للمملكة مشاركات فعالة في المؤتمرات والندوات والهيئات الدولية المتعلقة بالبيئة وحمايتها، إضافة إلى انضمامها للعديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة بهذا الموضوع. وإن كل ما نأمله هو أن تتسم الجهود الدولية عند تناولها لمشاكل البيئة بالقدر اللازم من الموضوعية، وفي ظل دراسات جادة وواعية ترتكز على الحقائق العلمية وتأخذ بعين الاعتبار مسيرة التنمية في الدول النامية. وندعو في هذا الشأن جميع الدول إلى الالتزام ببرنامج القرن الحادي والعشرين، وأن توفي الدول الصناعية على وجه الخصوص بالتزاماتها الدولية من حيث نقل التقنية البيئية للبلدان النامية.

إذا كان بزوغ ظاهرة العولمة بكل زخم وقوة وبشكل باتت تتراجع معه الحواجز الجغرافية وتزول أمامه الموانع السياسية والسيادية قد أصبح أمرا يتوجب على جميع الدول أن تتكيف وتتعايش معه، فإننا مدعوون الآن أكثر من أي وقت مضى إلى التعامل مع هذه الظاهرة على النحو الذي يؤدي إلى نشوء عالم متوازن في المصالح وتبادل المنافع، ومتكافئ في فرص العيش الآمن والكريم. وإن بلوغ هذا الهدف يستوجب من الدول النامية أن تضاعف جهودها التنموية الداخلية لتستطيع أن تلحق بركب مسيرة الاقتصاد الدولي. كما أنها مطالبة في هذه المرحلة بتكثيف جهودها من أجل إزالة العوائق التي تحول دون اندماجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف. كما أن هذه الدول مدعوة إلى تعديل سياساتها الاقتصادية والعمل على إيجاد البُنى التحتية اللازمة لتجهيز السلع بالمواصفات القياسية المطلوبة في الدول المستوردة.

وفي المقابل فإنه يترتب على الدول المتقدمة صناعيا واقتصاديا أن تسهم في تحقيق الهدف المنشود من خلال اضطلاعها بالمسؤوليات التالية.

أولا، إبداء مرونة أكبر فيما يتعلق بشروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية يُراعى فيها منح الدول النامية فترات انتقالية مناسبة تتفق واحتياجاتها التنموية ولمساعدتها على تطويع أنظمتها وقوانينها على النحو الذي يمكّنها من الوفاء بالتزامات العضوية.

وثانيا، إعطاء الدول النامية فرصا أكبر للاستفادة من الأفضليات المعممة وتوسيع التغطية السلعية لمنتجات الدول النامية المستفيدة وضمان استقرار أكبر لهذه الأنظمة وشفافيتها.

وثالثا، الحد من استخدام التدابير الوقائية الاحترازية التي تفرضها الدول الصناعية على واردات الدول النامية ذات الأهمية التصديرية مما يحد من نفاذها للأسواق العالمية ويقلل من قدرتها التنافسية ويزيد من العوائق التي تواجهها الدول النامية.

ورابعا، التأكيد على قيام الدول الصناعية بتنفيذ التزاماتها تجاه الدول النامية والتي وردت في جولة أوروغواي، واتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وذلك بتقديم المساعدات المباشرة وغير المباشرة وإسقاط وإعادة جدولة الديون، إلى جانب الإيفاء بالتزاماتها الأخرى وضمان فتح أسواقها أمام صادرات الدول النامية وعدم تبني تدابير مجحفة بغية تدفق صادرات هذه الدول للدول الصناعية. وفي هذا المجال لا يفوتني التنويه بأن المملكة العربية السعودية حرصت أشد الحرص على الإسهام بقدر طاقتها في دفع عجلة التنمية في الدول النامية سواء على المستوى الثنائي أو الدولي. وامتدادا

لذلك وسعيا من المملكة بأن تساهم في بلورة المسيرة المستقبلية للاقتصاد الدولي فإنها تقدمت بطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ونأمل بمشيئة الله دعم الدول الصديقة للمملكة لإنهاء إجراءات الانضمام في أقرب وقت ممكن.

ونحن نستعد لاستقبال الألفية الثالثة تغمرنا مشاعر وأحاسيس مختلفة يختلط فيها التفاؤل بالتشاؤم إزاء مستقبل عالمنا في الحقبة التاريخية القادمة وذلك على خلفية ما نواجهه حاليا من الإشكالات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية. وإذا كان الباعث على إنشاء منظمة الأمم المتحدة هو استبدال منطق الحروب والمواجهة بلغة الحوار والتعاون في وقت أصبح فيه استخدام القوة العسكرية ذا تكلفة باهظة جدا وغير مضمون النتائج، فإننا اليوم نعيش إرهاصات مرحلة جديدة تفرض علينا جميعا السعي لتحقيق أقصى قدر ممكن من التعاون والتعاضد من أجل مواجهة ليس فقط التحديات السياسية والعسكرية بل والتصدي لألوان جديدة من التحديات أفرزتها طبيعة الحياة المعاصرة بما فيها من مشكلات وتعقيدات لا يمكن حلها أو إدارتها إلا من خلال جهود جماعية ومنظمة. وإن إيماننا الراسخ بأهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به منظمة الأمم المتحدة في التعامل مع القضايا الراهنة وتهيئة سبل التعاون الدولي لمعالجتها واحتوائها يجعلنا أكثر إصرارا من أي وقت مضى على دعم هذه المنظمة وتكريس دورها البنّاء. إن من أهم الدروس التي استوعبناها خلال أداء الأمم المتحدة في الحقبة الماضية ضرورة تمكين منظمتنا من القدرة على تحسس الأزمات والتحرك لاحتوائها قبل انفجارها وذلك من خلال الاستفادة القصوى من أسلوب "الدبلوماسية الوقائية" ذلك أن التحرك لإدارة الأزمات قبل استفحالها خير وسيلة لتجنب عواقبها ونتائجها الوخيمة.

في الختام، لا بد من التأكيد على حقيقة راسخة وهي أن التعاون فيما بيننا لحل المشكلات الراهنة بكل التجرد والموضوعية والشعور بالمسؤولية أصبح يشكل ضرورة لا منـاص منها، ويتوقف عليه مستقبل منظمتنا الذي هو مستقبلنا جميعا. قال الله تعالي في محكم كتابه الكريم:

"وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان". صدق الله العظيم. (سورة المائدة، الآية ٢)

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لوزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون، معالي السيد ساما بانيا.

**السيد بانيا** (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الرئيس أحمد تيجان كباح، وعن شعب وحكومة سيراليون، وباسمي شخصيا، أود أن أهنئ السيد غوريراب من أعماق قلبي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. وهذه الدورة هي الدورة الأخيرة قبل نهاية القرن ولم يبق أمامنا على بداية الألفية الجديدة ابتداء من اليوم سوى ٩٢ يوما.

إننا نرحب بانتخاب السيد غوريراب بالإجماع لرئاسة هذه الهيئة. ولا يساورني شك في أنه قادر على توجيه مداولات الدورة الرابعة والخمسين نحو إحراز نتائج ناجحة بما أوتي من خبرة طويلة في مجال العمل العام في بلده وعلى الساحة الدولية على حد سواء. وأود أن أؤكد دعم وفدي التام له وتعاونه معه طوال فترة عمله.

وما برحت الظروف التي تواجهنا كبلد سببا للمشاكل في جميع أنحاء العالم. ونحن مواجهون بظروف نعجز عن التحكم فيها تحكما تاما. واسمحوا لي أن أنقل شكر وتقدير حكومتي للأمين العام، السيد كوفي عنان، ولمعاونيه لتفانيهم في خدمة الأمم المتحدة في سعيها الدائم لإرساء السلم والأمن الدوليين. ولم يدخر السيد عنان جهدا في استرعاء اهتمام المجتمع الدولي، فضلا عن مجلس الأمن، إلى الحالة المأساوية في سيراليون، مؤكدا على الحاجة إلى إيجاد الموارد لإمداد اتفاق لومي للسلام الذي أبرم مؤخرا بين حكومة سيراليون وبين الجبهة الثورية المتحدة بأسباب الحياة، وإلى الحاجة إلى نشر وحدات كبيرة من قوات حفظ السلام ومن المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة في بلدي.

وما برحت الحرب التي شنها المتمردون مشتعلة منذ زمن طويل. وقد اشتد أوارها بقيام الجبهة الثورية المتحدة وعصبة المجلس الثوري للقوات المسلحة، في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ بغزو العاصمة فريتاون. ولا يخالجني الشك في أن كثيرا من الأعضاء لا بد وأنهم شاهدوا أو سمعوا أو قرأوا ما أعقب ذلك من أعمال التشويه للبشر، حتى وإن جرى التغافل عنها، إذ أن اهتمام وسائط الإعلام الدولية، بل والمجتمع الدولي بأسره كان

مركّزا على كوسوفو. وجاء علينا حين من الزمن شعرنا فيه بأن المجتمع الدولي قد تخلى عنا وتركنا لمصيرنا.

وقد مر شعبنا بفترة صعبة للغاية من الخراب والدمار، استمرت أكثر من ثماني سنوات. وقد أصبحنا الآن متأهبين لأن نلقي بهذا الكابوس خلف ظهورنا، وأن نمضي قدما إلى الأمام وأن نتحرك بسرعة. والعامل الأهم في كل ذلك هو برنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج تحت إشراف قوات حفظ السلام ومراقبي الأمم المتحدة وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ولذلك ترحب حكومتي بالتقرير الثامن للأمين العام المقدم لمجلس الأمن عن سيراليون. ويوصي التقرير، ضمن أمور أخرى، بنشر عدد كاف من أفراد حفظ السلام والمراقبين إلى جانب موظفي الدعم. ويؤكد الأمين العام على الحاجة الماسة إلى تعبئة الموارد الكافية في إطار صندوق استئماني خاص من أجل هذا الغرض. ويرحب وفدي مع الامتنان بالمساهمات المقدمة من حكومتي المملكة المتحدة وكندا ومن البنك الدولي إلى الصندوق الاستئماني، وبتوصية الأمين العام لمجلس الأمن مؤخرا بنشر ٦٠٠٠ من أفراد حفظ السلام ومن المراقبين. ولا يمكن التأكيد أكثر من ذلك على الحاجة إلى اتخاذ قرار بهذا الخصوص في وقت مبكر.

وهناك مؤتمر خاص يوشك على الانعقاد في واشنطن العاصمة لجمع التبرعات للصندوق ولتنفيذ البرامج الأخرى المتعلقة بفترة ما بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك المساعدة الإنسانية، وتحقيق الرفاه للاجئين وللأطفال الذين ارتبطوا بالحرب. وأود أن أشكر جميع أصدقائنا في مجتمع المانحين الذين سيشاركون في ذلك المؤتمر، وإنني أنضم إليهم في المناشدة من أجل التبرع بسخاء.

ومنذ إبرام اتفاق لومي، أصبح السلام قائما بشكل عام. وقد حدثت بعض الفترات الشديدة ولكننا تمكنا من احتواء الموقف نظرا لإصرار الجميع على المضي قدما إلى الأمام. ونظرا لاستمرار الحرب لفترة طويلة، اعتاد المتمردون على أن يحصلوا على كل ما يريدون عن طريق استخدام القوة. ومنذ الاتفاق، وهم ينتظرون البدء بتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد يكون التأخير في تنفيذ ذلك البرنامج عاملا من عوامل القلق الذي يلاحظ على بعض العناصر من وقت إلى آخر. الأمر الذي يترتب عليه فراغ تكتنفه المخاطر.

أما البرنامج ذاته فيجري تنفيذه تحت رئاسة رئيسنا، ونظرا للأهمية التي يعلّقها شعبنا عليه، أنشأ السكان المدنيون صندوقا لتلقي التبرعات المتواضعة من الناس المتضررين والمرهقين بالفعل من الحرب. ومما يؤسف له أن حماس شعبنا وتلهفه لم يقابل بعد بما يكافئه من حماس وتلهف مماثل من المجتمع الدولي.

ويتبيّن بجلاء من سرعة ومدى التدخلات في البوسنة وفي كوسوفو، وأخيرا في تيمور الشرقية قدرة المجتمع الدولي على وقف المعاناة البشرية إن هو رغب في ذلك. وقد استغرب شعبنا التأخير في تنفيذ برنامج سيراليون.

ولئن كانت الأعمال القتالية الشريرة التي ارتكبتها الجبهة الثورة المتحدة والمتآمرون معها في سيراليون لم تحظ بكثير من اهتمام المجتمع الدولي فإن جماعات حقوق الإنسان المختلفة عابت على الأمم المتحدة توقيع اتفاق لومي للسلام مع التحفظ عن حكم العفو. فاسمحوا لي في هذه المرحلة أن أناشد المجتمع الدولي ألا يفعل شيئا يؤثر تأثيرا سلبيا على تنفيذ اتفاق السلام.

فاتفاق السلام كان بالنسبة للسيراليوني العادي دواء مرا عليه ابتلاعه، ولكنه دواء ينهي الأعمال القتالية في البلد. بيد أنه لكي تُكفل المساءلة فقد نص الاتفاق على إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة. وقد يلزم دعم هذه اللجنة بهيئة تحقيق دولية كالتي اقترحتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وأود مرة أخرى أن أسجل أن بلدي مدين وممتن للدول الأعضاء، في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولأربع دول بالذات هي نيجيريا وغينيا وغانا ومالي أسهمت بقوات في فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ومع بزوغ فجر ألفية جديدة فإن المشاكل التي تواجه بلدي - وفي الواقع كثيرا من البلدان النامية - مشاكل متعددة: ليس أقلها مشكلة إيجاد مجموعة متوائمة من السياسات والمؤسسات تيسّر أن يكون لدينا نمو اقتصادي مستدام. ويقترن بهذا أن الحكومات الديمقراطية المنتخبة حديثا، كحكومتنا، حائرة في كيفية

إدامة الديمقراطية في بيئة تحتاج إلى اتخاذ قرارات اقتصادية عسيرة. ففي العالم المتقلّص باطراد لا بد من اعتبار مشاكل البلدان النامية، بما فيها مشاكل سيراليون، مشاكل عالمية.

ويشعر الجميع بوطأة هذه المشاكل التي تأتي على هيئة الخراب البيئي والاحترار العالمي والهجرات الاقتصادية والصراعات، على الصعيدين المحلي والإقليمي معا. فهذه المشاكل تؤثر على العالم المتقدم النمو على هيئة زيادة في الهجرة وتعاظم في فواتير الرعاية، وبطء في النمو الاقتصادي وزيادة في ميزانيات الدفاع مما يُعزى إلى زيادة زعزعة الاستقرار في دول العالم الثالث وازدياد الحاجة إلى حل الصراعات ومنعها.

وفي هذه الظروف فإن استمرار الهبوط في مستويات المساعدة الإنمائية لم يحسّن الحالة الأفريقية. ولا يمكن تطبيق العولمة على أنها "طريق ذو اتجاه واحد". تتجه فيه جميع المركبات إلى الشمال ولا تخلف وراءها إلا دخان العادم في الجنوب. فيلزم أن تكون الساحة متكافئة، ولا يمكن تحقيق ذلك وأفريقيا مثقلة بالديون. فسيراليون ترحّب بمبادرة الديون المتخذة في كولون عام ١٩٩٩ التي تدعم إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لتخفيف تلك الديون. ونحن متفقون على ضرورة مواصلة الجهود لزيادة التركيز على الهدف ذي الأولوية وهو الحد من الفقر. ويرجو وفدي في الوقت نفسه أن يتم التوصل قريبا إلى اتفاق على تقصير المهلة التي يمكن للبلدان فيها التأهل لأن تكون جزءا من إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

ومع انتهاء الحرب الباردة تطلعت البشرية إلى فترة سلام وتنمية عالمية. ولكن، كما لاحظ وزير الخارجية البريطاني، روبين كوك، في جلسة مجلس الأمن الأخيرة بشأن الاتجار بالأسلحة الصغيرة، فإن الأسلحة الصغيرة تسببت في وفيات وإلحاق دمار في الأزمنة الأخيرة يفوق ما تسببت فيه أسلحة الدمار الشامل. والواقع أن وفدي يتفق مع الرأي العام القائل إن تجارة الأسلحة غير المشروعة تعادل في خطرها تجارة المخدرات فكلتاهما أداة لإزهاق أرواح المدنيين وتدمير الهياكل الاجتماعية الاقتصادية.

إن انتشار التجارة في الأسلحة الخفيفة التي تمول نقدا من مبيعات المعادن الثمينة كالماس والذهب، هو في صميم صراعات أفريقيا واستطالة أمدها. ولذا يرحّب وفدي بالقرار الأخير لمجلس الأمن بشأن هذه التجارة الشنيعة. ونحن نطالب المجتمع الدولي بدعم قرار مجلس الأمن كي يمنع بفعالية توافر وتدفق الأسلحة إلى مناطق الصراع. وينبغي ألا يترك البت في الأمر لتجار الموت الذين لا هم لهم إلا جمع المال، وبأي وسيلة.

ورغم ما يعتري الأمم المتحدة أحيانا من نقص فهي تظل مؤسسة ضرورية لتحريك العلاقات الدولية نحو الأمن التعاوني. ولا بد من تعزيز قدراتها التنفيذية والإجرائية للقرن المقبل. وتؤيّد حكومتي تماما إعلان الجزائر الذي أقره مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية، المنعقد في الجزائر في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩. فقد دعا الإعلان، في جملة أمور، إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية وعلى أعمال الأمم المتحدة ومجلس الأمن، والاعتراف بوضع أفريقيا الشرعي في هذه المنظمة.

كذلك تعزز حكومتي ثقتها بإعلان هراري الذي يطالب بتخصيص مقعدين دائمين في مجلس الأمن لأفريقيا بلا شروط.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمن يرغب من الممثلين في الكلام ممارسة لحق الرد.

واسمحوا لي أن أذكّر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد محدودة بمدة ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وبوجوب أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيدة سميث** (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أتكلّم باختصار ممارسة لحق الرد كي أرد على الملاحظات حول أرخبيل شاغوس، التي وردت هذا الصباح على لسان نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتجارة الدولية في موريشيوس.

تقول الحكومة البريطانية إن أراضي المحيط الهندي البريطانية هي أراضي بريطانية وظلّت كذلك منذ عام ١٨١٤. وهي لا تقر بمطالب حكومة موريشيوس بالسيادة عليها. ومع هذا فقد سلّمت الحكومة البريطانية بأن موريشيوس هي الدولة الوحيدة التي لها حق التقدم بطلب السيادة عندما تتخلى المملكة المتحدة عن سيادتها. وتعهدت الحكومات البريطانية المتعاقبة لحكومة

موريشيوس بالتخلي عن هذه الأراضي عندما ينتهي احتياجها للأغراض الدفاعية.

وتظل الحكومة البريطانية متفتحة لأي مناقشات تتعلق بترتيبات تحكم أراضي المحيط الهندي البريطانية أو مستقبل تلك الأراضي. وقد أوضحت الحكومة البريطانية أنه عندما يحين وقت التخلي عن هذه الأراضي فسوف تنسق تنسيقا وثيقا مع حكومة موريشيوس.

ومسألة إمكانية الوصول إلى أراضي المحيط الهندي البريطانية قيد النظر الآن أمام المحاكم في المملكة المتحدة، ولذا فهي لم يبت فيها بعد. وحكومة المملكة المتحدة تبقي المسألة قيد نظرها الدقيق ولا يسعها أن تدلي بتعقيبات إضافية.

**السيد تشو ميونغ نام** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): تكلم وزير خارجية كوريا الجنوبية عن سياسة "الشمس المشرقة" ووصفها وكأنها تسهم في تحسين العلاقات بين الشمال والجنوب، بهدف تضليل شعوب العالم، حتى في الأمم المتحدة. وبالرغم من أن مزاعمه تحفل بالتلفيق والتشويه، وتهدف إلى المواجهة مع الشمال، ولا تستحق ذرة من التعليق، فإننا نعتقد أن من الضروري توضيح جوهر سياسة "الشمس المشرقة" والنوايا الخبيثة لسلطات كوريا الجنوبية من أجل تعزيز الفهم في أوساط الممثلين.

فالاتجاه نحو تحقيق المصالحة وإقامة علاقات ودية الذي كان قد تولّد في أعقاب انتهاء الحرب الباردة لا يزال يتعيّن عليه أن يُعم أرجاء شبه الجزيرة الكورية، والسبب الرئيسي في ذلك هو النوايا الاستراتيجية للولايات المتحدة واعتماد سلطات كوريا الجنوبية بصورة مستمرة على القوات الأجنبية.

وإزاء هذه الخلفية، فإن العلاقات بين الشمال والجنوب وصلت الآن إلى أدنى مستوى لها. فالسلطات الكورية الجنوبية تتابع الآن سياسة مخادعة لم يسبق لها مثيل تتمثل في استعداء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتعاون يدا بيد مع القوى الخارجية. وهي تتشدق علانية بعبارات التلاحم والسماحة كما لو كانت سياسة "الشمس المشرقة" تستهدف تحسين العلاقات بين الشمال والجنوب.

إلا أن سياسة "الشمس المشرقة" هي عبارة عن سياسة مناهضة لإعادة التوحيد وسياسة مواجهة مناهضة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تستهدف تغيير الأفكار السائدة في الشمال والنظام الاجتماعي فيه. وهي تمثّل أيضا استفزازا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واستهزاء بها.

والرئيس التنفيذي الحالي لكوريا الجنوبية يُقر علنا بأن جوهر سياسة "الشمس المشرقة" يستند إلى نفس المبدأ الذي استخدمته الولايات المتحدة في عملية تفكيك الاتحاد السوفياتي السابق. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك سلطات كوريا الجنوبية الآن في المؤامرة، وفي تحالف عسكري مع بلدان مثل الولايات المتحدة واليابان، وعلى أساس يومي تقريبا، بذريعة سياسة "الشمس المشرقة".

وأية محاولة من جانبها لرفض الأفكار والنظام الاجتماعي في الشمال والتخلّص منهما ستؤدي لا محالة إلى اندلاع الصراع والحرب، ويمكن أن يحدث ذلك في أي وقت. وتتكلم السلطات الكورية الجنوبية الآن بصوت جهير عن المصالحة والتعاون معنا بينما تقوم في الوقت نفسه بالترويج لسياسة "الشمس المشرقة"، إلا أن ذلك في جوهره، عبارة عن نفاق وخداع منافيين للعقل، وسخرية بالمجتمع الدولي.

وفي ظل هذه الظروف، التي لا يزال يطبّق فيها القانون الأمني الوطني الوحشي الذي يُعرف الشمال بأنه العدو الدائم الذي ينبغي القضاء عليه، ويحرم إجراء الاتصالات البسيطة معه والثناء عليه وتشجيعه والتعاطف معه بل وتبادل الرسائل مع الشمال، فكيف يمكن تحقيق المصالح والتعاون؟ فوجود جدار قائم بالفعل لا يزال يمثل رمزا للانقسام الوطني، وإجراء مناورات عسكرية طوال العام تقريبا بالتعاون مع القوات الأجنبية لا يتماشيان والمصالحة والتعاون.

وتتصرف كوريا الجنوبية كما لو أن الشمال استفاد استفادة كبيرة من سياسة "الشمس المشرقة" في المجال الاقتصادي، إلا أن هذا كذبة أيضا.

وبصراحة لقد عبأوا العديد من ممثلي وسائط الإعلام لغرض الترويج للمساعدة الاقتصادية والإنسانية المقدمة للشمال، إلا أنهم في واقع الأمر يلعبون ألعابا قذرة. فعلى سبيل المثال، يَدعون بإظهار تعاطفهم حيال

الحالة الإنسانية في الشمال، إلا أنهم يقومون فعلا بزيارة البلدان ويطلبون إليها إلا تقدم المساعدة إلى الشمال. وهم بذلك إنما يشوهون ويعوقون تدفق المساعدة الإنسانية بطريقة أو بأخرى.

لقد أنشأنا حتى الآن اقتصادا وطنيا حقق الاكتفاء الذاتي ونحن نفخر بذلك. إلا أننا عانينا مؤخرا من بعض الصعوبات الاقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية وانهيار السوق الاشتراكية. وبالرغم من ذلك، سنبني بلدا قويا وغنيا عن طريق مقاومة التشهير بنا والصعوبات الاقتصادية الحالية.

ووصفت منظمة تطوير الطاقة لشبه الجزيرة الكورية بأنها هبة قدمت إلينا بروح من السخاء، ولكن في الحقيقة إن إنشاء مفاعل الماء الخفيف لإنتاج الطاقة الكهربائية، وهو المهمة الأساسية لتلك المنظمة هو التزام اضطلعت به الولايات المتحدة بموجب إطار العمل المتفق عليه الذي وقعته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة في عام ١٩٩٤. وأصبحت كوريا الجنوبية واليابان وبلدان أخرى أعضاء في المنظمة بناء على طلب الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن بناء مفاعل الماء الخفيف لإنتاج الطاقة الكهربائية قد دشن لتوه، وإلى الآن لم يتم وضع حجر واحد. ولذا هناك شك حيال إنجازه في سنة ٢٠٠٣، كما هو متوخى في إطار العمل المتفق عليه.

وبالإضافة إلى ذلك، وردت مؤخرا تقارير تفيد أن إنشاء مفاعل الماء الخفيف لإنتاج الطاقة الكهربائية لم يكن إلا كلمات جوفاء، بسبب التنبؤات التي كانت تبشّر بقرب انهيار بلدي. وهذا يجعل احتمالات إنشائه موضع شك أكبر، أما بالنسبة للسياحة في جبل كومفانغ، فإنه انطلاقا مما نكنه من حب صادق لأبناء وطننا وانطلاقا من سماحة النفس وحب الخير لهم، أتحنا أمام الكوريين الجنوبيين الذين يرغبون كثيرا في زيارة جبل كومفانغ فرصة القيام بذلك. إلا أن كوريا الجنوبية، وللأسف، تدس بين السياح بعض الأشخاص غير المرغوب فيهم لكي يخلقوا عقبة مصطنعة أمام العمل السياحي ويزيدون بذلك في تشويه سمعتنا.

أما بالنسبة لتنفيذ اتفاق الضمانات المتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنه ليس لكوريا الجنوبية الحق في التدخل. العمل الإطاري المتفق عليه بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة ينص على جميع الالتزامات المترتبة على بلدي وعلى الولايات المتحدة معا. واننا الآن نفي مخلصين بالتزامنا تمشيا مع تنفيذ العمل الإطاري المتفق عليه. والمسؤولية عن عدم تحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية إنما تقع على عاتق الولايات المتحدة التي لا تزال تحافظ على التزامها بتوفير مظلة نووية لكوريا الجنوبية، التي تطالب بالإبقاء على هذا الالتزام.

وكما يتبيَّن بوضوح، فإن سياسة "الشمس المشرقة" هي سياسة مواجهة معادية لإعادة التوحيد ومعادية لجمهورية كوريا الشعبي الديمقراطية تموه بقناع المصالحة والتعاون. فإذا كانت سلطات كوريا الجنوبية مهتمة حقا بالسلام وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية بالطرق السلمية، فإنه ينبغي لها أن تتخلى عن سياسة "الشمس المشرقة" وسياسة الاعتماد على القوات الأجنبية من الخارج؛ وينبغي لها أن تتخذ موقفا يؤيّد الاستقلال الوطني ويطالب بانسحاب قوات الولايات المتحدة من كوريا الجنوبية؛ وينبغي لها أن تلغي قانون الأمن الوطني؛ وأن تستجيب لاقتراحنا بإعادة التوحيد الكونفدرالي على أساس المبادئ الثلاثة وهي الاستقلال، وإعادة التوحيد بالطرق السلمية والوحدة الوطنية الكبرى.

**السيد غولد** (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): إن البيان الذي أدلى به وزير الشؤون الخارجية في الجمهورية العربية السورية السيد فاروق الشرع يؤكد على أن الأطراف كانت قد قطعت التزامات على أنفسها أثناء

المفاوضات السورية الاسرائيلية السابقة وتشكل تعهدات ملزمة دوليا وأنها أودعت لدى الولايات المتحدة. وهذه التأكيدات لا تعكس الحقائق بدقة، ولذا فإن اسرائيل مطالبة بتقديم توضيح.

إن اسرائيل لم تقطع أي التزام بالانسحاب إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. ويجب التأكيد مجددا على أن الأساس الوحيد للمفاوضات بين اسرائيل وسوريا ما ورد في قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، كما نص عليه مؤتمر مدريد، اللذين يدعوان إلى إقامة حدود آمنة ومعترف بها وليس إلى الانسحاب إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

**السيد وهبة** (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): بعد أن استمعنا في اللحظات الأخيرة لمزاعم مندوب اسرائيل، ونظرا لتأخر الوقت، وحرصنا على عدم إزعاج الوفود الموقَّرة، واستجابة لندائكم بعدم الإطالة، وبما أن هذه المزاعم تستدعي الرد الدقيق والمدروس، سيما وأن هناك جهودا أمريكية تبذل لاستئناف عملية السلام من النقطة التي توقفت عندها، لذا يحتفظ وفد بلادي بحقه في الرد بنهاية جلسة الغد، لنتمكن من اطلاع الجمعية العامة الموقَّرة على حقيقة الموقف.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٠.

---